جامعة مؤتة

عمادة الدراسات العليا

المـُصطلح النحوي من منتصف القرن السـّادس الهجريّ إلى القرن الثامن الهجريّ

إعداد الطالب

فتحي محمد سلامة الزيدانيين

إشراف

الأستاذ الدكتور عادل بقاعين

رسـالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليا

استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير

في اللغة العربية وآدابها/ قسم اللغة العربية

جامعة مؤتة، 2014

الآراء الواردة في الرسالة الجامعية لا تُعبر
بالضرورة عن وجهة نظر جامعة مؤتة

MUTAH UNIVERSITY
Deanship of Graduate Studies

جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

نموذج رقم (14)

قرار إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالب فتحي محمد الزيدانيين الموسومة بـــ:

المصطلح النحوي من منتصف القرن السادس الى القرن الثامن الهجري

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في **اللغة العربية.**

القسم: اللغة العربية.

	التوقيع	التاريخ	
د. عادل سلمان البقاعين		2014/03/11	مشرفاً ورئيسا
أ.د. يحيى عطية العبابنة		2014/03/11	عضواً
د. سيف الدين طه الفقراء		2014/03/11	عضواً
د. علاء الدين أحمد الغرايبة		2014/03/11	عضواً

عميد الدراسات العليا

د. علي الضمور

MUTAH-KARAK-JORDAN
Postal Code: 61710
TEL :03/2372380-99
Ext. 5328-5330
FAX:03/ 2375694
e mail: dgs@mutah.edu.jo sedgs@mutah.edu.jo
http://www.mutah.edu.jo/gradest/derasat.htm

مؤته – الكرك – الاردن
الرمز البريدي :61710
تلفون :03/2372380-99
فرعي 5328-5330
فاكس 03/2 375694
البريد الالكتروني
الصفحة الالكترونية

الإهداء

إلى والديَّ العزيزين، حفظهما الله.

إلى إخواني وأخواتي، رعاهم الله.

إلى التي لها في القلب ما لها..... زوجتي الغالية.

إلى فلذات كبدي ونسام ومحمد وليان ورِتَال، حماهم الله ورعاهم.

فتحي محمد الزيدانيين

الشكر والتقدير

ومن حقّ الوفاء علي ّ أن أتقدّم بالشكر وجميل العرفان إلى الدكتور عادل بقاعين الذي قبل الإشراف على رسالتي، وعلى ما قدّمه لي من نصح وا ٍرشاد طيلة مدّة دراستي، وما بذله من جهد طيب ومتابعة لهذه الرسالة.

كما أتقدّم بالشكر والعرفان إلى أعضاء لجنة المناقشة : الأستاذ الدكتور يحيى عبابنة، والدكتور سيف الدين الفقراء، والدكتور علاء الدين الغرايبة، الذين تكرموا بقراءة الرسالة، ومناقشتها وتقويمها، إلى كل من قدّم لي عوناً ، فجزى الله الجميع خير الجزاء.

فتحي محمد الزيدانيين

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
الإهداء	أ
الشكر والتقدير	ب
فهرس المحتويات	ج
الملخص باللغة العربية	و
الملخص باللغة الإنجليزية	ز
مقدمـَة	1
تمهيد	5
الفصل الأول: مدارس النحويـّة وقضية المصطلح	21
1.1 المصطلحات النحوية في" المدارس النحوية "	21
1.1.1 مصطلحات كوفية خالصة	24
2.1.1 المصطلح النحوي في مدرسة بغداد	24
3.1.1 المصطلح النحوي في الأندلس والمغرب	27
4.1.1 المصطلح النحوي في مصر والشام	30
2.1 أقسام الكلام	33
1.2.1 الاسم	33
2.2.1 الفعل	36
3.2.1 الحرف	39
3.1 رأي في تقسيم الكلام	41
4.1 وجهة التأليفيـّة الإسنادية	42
5.1 جهة المعنويـّة الدلاليـَة	43
6.1 المصطلحات المتعلقة بالجملة	44
1.6.1 الجملة عند النحاة	44
2.6.1 الجملة الاسمية والمصطلح النحوي	48
1.2.6.1حقيقة الجملة الاسمية	48

الفصل الثاني: المصطلحات المتعلقة بالجملة الاسمية **50**
1.2 مصطلح المبتدأ **50**
2.2 مصطلح الخبر **54**
3.2 الجمع **59**
1.3.2 مصطلح جمع المذكر السالم **60**
2.3.2 جمع المؤنث السالم **64**
3.3.2 جمع التكسير **66**
4.2 لا (التبرئة) **67**
5.2 الكناية **70**
الفصل الثالث: مصطلحات المتعلقة بالجملة الفعليّة **76**
1.3 مصطلح المتعدي **76**
2.3 الفعل اللازم مصطلح الفعل اللازم **78**
3.3 الفاعل **81**
4.3 مصطلح "نائب الفاعل" ببني للمفعول وما لم يسمّ فاعله **83**
5.3 المفاعيل **86**
1.5.3 المفعول به **86**
2.5.3 مصطلح الظرف "المفعول فيه" **87**
3.5.3 المفعول معه **91**
4.5.3 المفعول المطلق "المصدر" **93**
6.5.3 المفعول لأجله/ له **97**
الفصل الرابع: التوابع **100**
1.4 مصطلح التابع **100**
1.1.4 (النعت/ الصفة) **102**
2.1.4 (مصطلح التوكيد) **107**
1.2.1.4 مصطلح التوكيد بين الكوفيين والبصريين **108**
3.1.4 (العطف، النسق) **114**

4.1.4 (البدل، الترجمة) 120
الفصل الخامس: مصطلحات المتعلّقة ببعض الأساليب النحويّة 126
1.5 مصطلح "التنازع" 126
2.5 مصطلح الاشتغال 129
3.5 الإضافة 131
4.5 الاستثناء 134
5.5 اليمين (القسم) 136
6.5 تعجّب 139
7.5 النداء والمنادى 141
8.5 الندبة 143
9.5 الترخيم 144
لخاتَمة 148
المراجع 150

الملخّص

المصطلح النحوي من منتصف القرن السادس إلى القرن الثامن الهجري

فتحي محمد الزيدانيين

جامعة مؤتة 2014م.

تتناول هذه الدراسة المصطلح النحوي، من منتصف القرن السادس الهجري إلى نهاية القرن الثامن الهجري، وتهدف إلى التعرف على الحالة المصطلحيَّة في تلك المدّة، ومعرفة أبرز أعلام النحاة، كذلك تصانيفهم كما تهدف أيضاً إلى تبيان الأثر الذي تركه علماء النحو في تلك المدّة فيما يخصّ المصطلح النحوي، من حيث التطوير والتجديد وقد جاءت الدراسة في تمهيدٍ وستة فصولٍ ، وخاتمة.

أمّا التمهيد فيتحدث عن ما يُصطلَح تسميته بالمدارس النحويّة والمذاهب، ومفهوم المصطلح، وطرق صوغه، وأبرز المشكلات التي يعانيها.

وجاء الفصل الأول، ليتحدث عن المصطلح النحوي في البيئات النحويّة المختلفة بدءاً ببيئة البصرة والكوفة، ثم بغداد ثمّ الأندلس والمغرب وأخيراً بيئة مصر والشام، وتحدث أيضاً عن المصطلحات النحوية، التي تتعلّق بأقسام الكلام، كذلك جاء الحديث عن الجملة عند النحاة.

أمّا الفصل الثاني، فقد عقده البحث للحديث عن المصطلحات المتعلّقة بالجملة الاسميّة، من مثل المبتدأ، والخبر. وجاء الفصل الثالث، ليتحدث عن المصطلحات المتعلّقة بالجملة الفعليّة، دُرِسَ فيه أبرز مظاهر التطور والتجديد، التي أصابت تلك المصطلحات.

وتضمّن الفصل الرابع، الحديث عن المصطلحات المتعلقة بالتوابع، من حيث الدلالة والاستعمال أمّا الفصل الخامس، فيتضمن الحديث عن المصطلحات المتعلّقة ببعض الأساليب النحويّة، كمصطلح التنازع، والاستثناء، والإضافة، وغيرها.

أمّا الخاتمة فتضمّنت أهمّ النتائج التي خلصت إليها الدراسة.

Abstract

The syntactic term from the middle of sixth century to the eighth century (Hijri)

Fathi Mohammad al-Zydanean

Mu´tah University 2014

This study discusses the syntactic term from the middle of sixth century to the eighth century (Hijri) . The aim of this study is to recognize the syntactic case in that period and to know the most common syntactacians and their distributions . Also , it aims to explain the effect that syntactacians left in that period . It is concerned with syntactic terms . the study is divided into preface , six chapters and conclusion .

The preface of this study discusses the syntactic schools ,syntactic principles , term concept and its formulation ways and the common problems that suffer from . The first chapter discusses the syntactic term in different syntactic environments . The inception is from Kufa and Basra environment then Baghdad and then Andalus environment and morocco to Egypt and sham environment . The second chapter discusses the syntactic terms that concern with parts of speech and the sentence according to syntactacians.

Also , the third chapter discusses the syntactic terms that concern with nominal clause such as debutante and news . On the other hand , the fourth chapter discusses the most common terms that associate with verbal clause and the most common phenomena in renewal and evolution .

The fifth chapter is concerned with the terms in which associated with disciples such as connotation and usage . The sixth chapter is concerned with the terms in which connect to syntactic approaches such as conflict , exception and addition . The conclusion is highly concerned with the outcomes in which this study leads to.

المقدمـَة :

الحمد لله الذي أنزل القرآن بلسان عربي مبين، فأنار به قلوب عباده المتقين، وأفضل الصلاة والسلام على خير خلقه النبي العربي الأمين، وعلى آله وصحابته، وبعد:

لقد أبلى النحاة الأولون بلاء حسنًا في علم النحو العربي، حتى وصل إلينا علمًا ناضجًا مكتملاً بذلك أنَهم حددوا أبوابه وأقسامه، وضبطوا رموزه ومفاهيمه، حتى عكف علية الدارسون من بعدهم بحثًا وتمحيصًا، فبدأ صرحًا أحكم بناؤه، لا يلج بابه إلاَ من فقه مصطلحاته.

والبحث في المصطلح ضرورةٌ ملحةٌ، تستدعيها الحاجة إلى فهم العلوم والكشف عن مفاهيمها، فالمصطلح ما وهإلا إفرازٌ للمعرفة، وأداة لها في الوقت نفسه، إذ إن عالم المصطلح رهن بنمو عالم المعرفة، فالدارس لا يستطيع أن يفهم علما من العلوم، إذا كان جاهلا بمصطلحاته؛ لأنها هي القاعدة الأساسية التي يرتكز عليها البناء المعرفي، ولهذا أجمع أهل الاختصاص على القول: إن المصطلحات مفاتيح العلوم، والجهاز المصطلحي هو الكشف المفهومي الذي يحدد الإطار المعرفي للعلوم.

والاهتمام بالمصطلح –وعلى وجه الخصوص – بالمصطلح النحوي لم يكن وليد الحاضر، فتراثنا الفكري العربي يتوسد على كوكبةٍ اصطلاحيةٍ ممتدة الجذور في مختلف العلوم –لاسيما علم النحو –.

وعليه فالإلمام بالمصطلحات ومعرفة مفاهيمها يعد شرطًا أساسيًا في اتقان العلوم والدراية بها، إذ ليس هناك علم دون قوالب لفظية يعرف بها، وهذه القوالب اللفظية هي التي تشكل سجله المصطلحي.

وعلى الرغم من توافر دراسات متعددة تناولت المصطلح النحوي بالبحث والتمحيص، إلا أنها في أغلبها كانت منصبة على توضيح تاريخه ومفهومه ضمن أطر زمنية في بيئات نحوية معينة، أو عند نحوي بعينه، ومن هذه الدراسات –على سبيل المثال لا الحصر – دراسة عوض القوزي، "المصطلح النحوي،نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري "، ودراسة حمدي الجبالي "في مصطلح النحو الكوفي " ودراسة الأستاذ الدكتور يحيى عبابنة " في المصطلح البصري من سيبويه إلى

الزمخشري" التي صدرت ككتاب بعنوان" تطور المصطلح النحوي البصري من سيبويه حتى الزمخشري "وهذه الدراسة من الدراسات الفريدة،التي هدفت لعرض المصطلح النحوي عند البصر يين، وفق تسلسل زمني من لدن سيبويه حتى الزمخشري،أحاط فيها مؤلفها بعدد هائل من مصطلحات البصريين النحوية، عرضها بأسلوب علمي رائع ورشيق،ويشار إلى أن هذه الدراسة خدمت في مواطن كثيرة البحث، ولما كانت المدّة الممتدة من القرن السادس الهجري إلى القرن الثامن الهجري، من الفترات التاريخية الزاخرة بالعلماء والمؤلفات النحوية على اختلاف ضروبها؛ جاءت هذه الدراسة الموسومة بالمصطلح النحوي من منتصف القرن السادس الهجري إلى القرن الثامن الهجري، في محاولة للكشف عن الحالة المصطلحية في تلك الفترة، ومعرفة أبرز أعلام النحاة و تصانيفهم.

وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف إلى مدى التأثير الذي أحدثه الصراع البصري الكوفي على النحاة المتأخرين على اختلاف بيئاتهم_ فيما يخص المصطلح النحوي، كما تهدف الدراسة إلى تبيان الأثر الذي تركه علماء النحو فيالمدّة الواقعة من منتصف القرن السادس الهجري إلى نهاية القرن الثامن الهجري، فيما يخص المصطلح النحوي، من حيث التطوير والتجديد، وطرق العرض والصوغ ولا تخلو الدراسة في أهدافها من وقفة مع المصطلح النحوي من حيث التعريف والنشأة والتطور والشيوع.

وتأتي أهمية الدراسة مما يأتي :

أولاً : تشكلالمدّة الممتدة من منتصف القرن السادس الهجري إلى نهاية القرن الثامن الهجري مرحلةً من مراحل استقرار المصطلح النحوي ونضوجه، في بيئات نحوية مختلفة.

ثانياً : كثرة أعلام النحو في الفترة الواقعة من منتصف القرن السادس الهجري إلى القرن الثامن الهجري، و كثرة المؤلفات والشروح والمختصرات النحوية فيها.

ثالثاً : لم تحظالمدّة الممتدة من منتصف القرن السادس الهجري إلى القرن الثامن الهجري، بالقدر الكافي من الدراسة التي تكشف عن الجانب النحوي المصطلحي، ومن هنا تنبع أهمية الدراسة في كونها في الأساس دراسة تدرس المصطلح

النحوي ضمن فترة معينة عند نحاة بغض النظر عن بيئاتهم، ولذلك ستغطي الدراسة هذا الجانب.

وقد اقتضت طبيعة الدراسة أن تشتمل على مقدمة وتمهيد وخمسة فصول.

أما التمهيد فيتحدث فيه البحث عما يصطلح على تسميته بالمدارس النحوية والمذاهب النحوية، ومفهوم المصطلح النحوي من حيث اللغة والاصطلاح وطرق صوغه، وأبرز المشكلات التي يعاني منها.

وجاء الفصل الأول؛ ليتحدث عن المصطلح النحوي في البيئات النحوية المختلفة، بدءا ببيئة البصرة والكوفة ثم بيئة بغداد، ثم بيئة الأندلس والمغرب وأخيراً بيئة مصر والشام، وفي كل بيئة يتناول البحث المصطلح النحوي، مظاهر نشأته وتطوره وما اعتراه من تجديد واستقرار وأبرز من كانت لهم إسهامات في حقل المصطلح النحوي.وتحدث أيضاً في المصطلحات النحوية التي تتعلق بأقسام الكلام من فعل وحرف واسم وما قيل من آراء في تقسيم الكلام، ولما كان تقسيم الكلام يرتبط ببناء الجملة جاء الحديث في هذا الفصل أيضا عن الجملة عند النحاة مصطلحا نحويا مستعملا.كذلك جاء الحديث عن الجملة الاسمية نموذجاً على بناء الجملة وبيان حقيقتها.

أما الفصل الثاني، فقد عقده البحث للحديث عن بعض المصطلحات المتعلقة بالجملة الاسمية من مثل مصطلح المبتدأ، والخبر، والجمع بأنواعه، كذلك "لا "التي لنفي الجنس "لا التبرئة" والكناية "الضمير ".

وتضمن الفصل الثالث الحديث عن بعض المصطلحات المتعلقة بالجملة الفعلية، مصطلح المتعدي، واللازم، والفاعل ومجموعة المفاعيل، ونائب الفاعل " حيث درس فيه البحث أبرز مظاهر التطور والتجديد التي أصابت تلك المصطلحات.

أما الفصل الرابع: فلقد جاء الحديث فيه عن المصطلحات المتعلقة بالتوابع من حيث الدلالة والاستعمال.

وتضمن الفصل الخامس المصطلحات المتعلقة ببعض الأساليب النحوية، كمصطلح التنازع، والاستثناء، والنداء، والإضافة، والاشتغال.

أما الخاتمة فيعرض فيها البحث أهم النتائج التي خلصت إليها الدراسة.

أما المنهج الذي اتخذه البحث في هذه الدراسة فهو المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على وصف الظاهرة ثم يعمد إلى تحليلها.

وآمل أن تكون هذه الدراسة إسهام ًا جديد ًا في مجالها، وما كان في عملي هذا من توفيق فمن الله وحده لا شريك له، وما كان فيه من خلل وتقصير فمن نفسي.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

تمهيد:

أحدث مصطلح (المدارس النحوية)جدلاً كبيراً في الفكر النحوي، وهذا الجدل لم ينته فيما أُلِّف في البحث النحوي، سواء أكان ذلك مؤيداً أو رافضاً لوجوده في تراثنا النحوي.

وبإطلالة على ما أورده المؤرخون عن النحاة، نجدهم ينسبونهم إلى البيئات التي برزوا فيها، فقالوا: (من أهل البصرة)، أو (عالم الكوفة)، أو من (أهل الكوفة) أو (البصريون)، أو (الكوفيون)، أو (نحو البصرة)، أو (نحو الكوفة)[1].

وبقي الأمر على هذا الحال، حتى ورد مصطلح (مذهب) لدى السيرافي (ت:368هـ) في كتابه (أخبار النحويين البصريين)[2]، وترى الدكتورة خديجة الحديثي أن مصطلح (مذهب) ورد أولاً عند الزبيدي (ت:379هـ) في كتابه (طبقات النحويين واللغويين)عندما ترجم لأصحاب ثعلب، استخدم لأول مرة كلمة (مذهب) فقال عن أبي موسى الحامض[3]: "كان بارعاً في اللغة والنحو على مذهب الكوفيين"[4]، ومثل هذا الاستخدام نجده عند ابن النديم (ت:380هـ) [5]، وعند أبي البركات الأنباري(ت:577هـ) [6].

---

(1) ينظر: الجمحي، محمد بن سلام (ت231هـ)، طبقات فحول الشعراء، تحقيق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، المؤسسة السعودية بمصر، 1394هـ/1974م، ص9، أبو الطيب اللغوي، عبد الواحد بن علي (ت351هـ)،طبقات اللغويين، تحقيق، محمد أبي الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، مصر، دت، ص(31، 48، 51).

(2) ينظر: السيرافي، أبو سعيد، أخبار النحويين البصريين، تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي، دار الجيل، لبنان، ط1، 1985م، ص113.

(3) ينظر: الحديثي، خديجة، المدارس النحوية، دار الأمل، إربد– الأردن، 1422هـ/2001م، ص10.

(4) الزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن (ت379هـ) طبقات النحويين واللغويين، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، مكتبة الخانجي، مصر، ط1، 1373هـ/1954م، ص170.

(5) ابن النديم، أبو الفرج محمد بن إسحاق النديم، الفهرست، تحقيق: رضا تجدد، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، ط2، ص(104، 109).

(6) ينظر: الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، ص185.

والمذهبُ لغةهو الطريقة أو المعتقد الذي يُذهب إليه[1]. أما المقصود بالمذهب البصري أو الكوفي فهو: مجموعة الآراء النحوية التي قال بها نحاة البلدين، والمنهج أو الاتجاه الذي نهجوهُ فيها[2].

وبالوقوف عند مصطلح "المدرسة"، فالغالب أن النحاة القدماء لم يستعملوه بالمعنى الذي يذهب إليه المحدثون من النحاة، ويبدو أن المستشرقين أول من استعمل هذا المصطلح، منهم: "فلوجل" (ت:1870م) في كتابه (المدارس النحوية عند العرب) [3]، و"كارل بروكلمان" (ت 1956م) في كتابه (تاريخ الأدب العربي) [4].

وقد استحسن الباحثون المحدثون –كما يبدو– مصطلح (المدرسة) بمعنى المذهب النحوي متأثرين بالغربيين الذين شاع عندهم هذا المصطلح بهذا المفهوم، لاسيّفي الدراسات الأدبيّة والفنيّة، فكان عندهم (المدرسة الكلاسيكية) و(المدرسة الرومانتيكية) و(المدرسة الرمزية)... [5].

ومن هؤلاء أحمد أمين (ت:1954م) الذي قال في إحدى فقرات كتابه "ضحى الإسلام": "بدأ الخلاف هادئاً بين الرؤاسي في الكوفة والخليل في البصرةثم ّ اشتدَّ بين الكسائي في الكوفة وسيبويه في البصرة، وصار لكل مدرسة علم تنحاز إليه كل فرقة"[6].

وشوقي ضيف الذي وضع كتاباً بعنوان "المدارس النحوية"[7]، وبهذا الصدد، كان الدكتور المخزومي قد وقف موقفاً من المدارس في كتابه: "مدرسة الكوفة"، إذ قال

---

(1) ينظر: ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم (ت:711هـ)لسان العرب، تحقيق :عبدالله علي الكبير وآخرين،دت،دار المعارف،القاهرة مادة "ذهب".

(2) الحديثي، المدارس النحوية، ص27.

(3) ينظر: الخثران، بندالله بن محمد، مراحل تطو ّر الدرس النحوي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1993م، ص146.

(4) ينظر: بروكلمان، كارل، تاريخ الأدب العربي، ترجمة: د عبد الحليم النجار، (ت 1962م)، دار القاهرة، 1389هـ/1977م، ط4، (2/124–125).

(5) ينظرالخثران، مراحل تطو ّر الدرس النحوي، ص147–148.

(6) أمين، أحمد، ضحى الإسلام، كلمات عربية للترجمة، مكتبة النهضة،مصر، (2/294).

(7) ينظر: ضيف، شوقي، المدارس النحوية، دار المعارف، القاهرة، ط7،1992، ص7.

بوجود مدرستين بصريّة عمادها وقوامها كتاب سيبويه وهو محور نشاطها، ومادة علم رجالها، وكوفيّة لم تكن عناية رجالها بالكتاب بأقل من عناية البصريين، إلا أنهم كانوا يقفون منه في أغلب الأحيان موقف الناقد[1].

والمخزومي في موضع آخر سرعان ما جعلها ثلاث مدارس، إذ يقول: "وأما أصحاب ثعلب الذين ذيلنا اسمه بأسمائهم، فليسوا جميعاً كوفيين بل أكثرهم ينتمون إلى مدرسة جديدة هي "مدرسة بغداد"[2].

ويُشار إلى أنه بعد أن شاع مصطلح "المدارس النحوية"، وتعددت هذه المدارس، أُثيرت خلافات كثيرة متشعبة حول فكرة وجود مدارس نحوية من عدم وجودها، وما المقصود بالمدرسة؟ وعلى من يصح أن نطلق مصطلح "مدرسة"؟

وبالنظر في هذه المسألة، يمكن تقسيم الآراء التي قيلت في هذه المسألة على مجموعات:

1- المجموعة الأولى:أيدت وجود المدارس النحوية، ما دام التقسيم مادياً مبنياً على أساس النسبة إلى البلد، ومن الذين قالوا في هذا الأساس: شوقي ضيف[3]، وخديجة الحديثي[4].

2- المجموعة الثانية: أيدت وجود بعض المدارس، ونفت بعضها الآخر، ومن هؤلاء: الدكتور مهدي المخزومي (ت:1993م) الذي ذهب إلى القول بوجود مدرستي البصرة والكوفة، إذ يقول: "وجاء المتأخرون من النحاة، فرأوا اسم (البغداديين)، يُذكر إلى جانب الكوفيين والبصريين، فذهب بهم الوهم بعيداً، وراحوا يركبون الصعب في تصوير مذهب ثالث يقف بإزاء مذهب أهل البصرة،ومذهب أهل الكوفة وهو مذهب البغداديين"[5].

---

(1) ينظر: المخزومي، مهدي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، البابي الحلبي، مصر، 1377هـ، ص 89-90.

(2) نفسه، ص109.

(3) ينظر:ضيف، المدارس النحويّة، ص(7، 8، 9).

(4) ينظر:الحديثي، المدارس النحويّة، ص(9، 10).

(5) المخزومي، الدرس النحوي في بغداد،ص7.

ويجده ُ البحث ُ في موطن آخر يقول أيضاً :"أما ّ ا مذهب الأندلسيين أو مذهب المصريين أو غيرهما فمذاهب لا وجود لها إلا في أوهام القائلين بها"[1].

وذهب بروكلمان (ت:1956م) إلى وجود ثلاثة مذاهب هي: المذهب البصري، والمذهب الكوفي، والمذهب البغدادي، فقد عقد فصلاً للحديث عن "مدرسة بغداد" والتعريف بها[2]، وكذلك فعل الأستاذ سعيد الأفغاني، الذي قال بنشأة المذهب البغدادي القائم على الاختيار من المذهبين البصري والكوفي[3].

3- المجموعة الثالثة: نفت القول بوجود مدارس نحوية، ومن الذين قالوا بذلك: المستشرق (كوتلد فايل)، الذي شكك في وجود مدرسة كوفية[4]، وكذلك أنكر الدكتور إبراهيم السامرائي أن تكون هناك مدرستان هما: (البصري َة والكوفي َة)، فالنحو القديم ُ واحد ٌ ، وا ِن كان هناك من شيء فاختلاف اللاحقين مم َ ن دعوا بالكوفيين عند المتقدمين البصريين بمسائل تتصل بالفروع وليس بالأصول"[5].

وبالنظر في كتاب ككتاب"مراحل تطو ّ ر الدرس النحوي" للخثران، يجد البحث أن ّ مراحل النحو العربي مر ّ ت بأربع مراحل، هي:

الأولى: مرحلة الوضع والتأسيس.

الثانية: مرحلة النمو والإبداع.

الثالثة: مرحلة النضوج والاكتمال.

وبعد أن اكتمل النحو ونما ونضج انتقل إلى المرحلة الرابعة وهي مرحلة الاختيار والترجيح التي مثّلها البغداديون[6]؛ومثل هذا التقسيم يجده ُ البحث شبيهاً فيما

---

(1) نفسه،ص7.

(2) ينظر: بروكلمان، تاريخ الأدب العربي، 221/2.

(3) ينظر: الأفغاني، سعيد، من تاريخ النحو، مكتبة الفلاح، الكويت، 1400هـ/1980م، ص93.

(4) ينظر: فايل، مقدمة كتاب الإنصاف، ترجمة: ألفرد مادليني، نسخة خاصة من مكتبة مكي الدليمي، ص1.

(5) السامرائي، إبراهيم، المدارس النحوية أسطورة وواقع، دار الفكر، عمان، ط1، 1987م، ص159.

(6) ينظر خثران، مراحل تطو ّ ر الدرس النحوي، ص5.

ذهب إليه محمد الطنطاوي في كتابه "نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة؛ مع الاختلاف في بعض المسميات[1].

ثانياً : بين مفهوم المذهب النحوي والمدرسة النحوية

بعد انقضاء عهد البصريين والكوفيين، أخذ النقد النحوي يستند إلى مناهج شخصية ومعايير ذاتية، ويجد البحث أن كثيراً من المحدثين سلكوا أصحاب هذه المناهج –التي ظهرت في أعقاب هذين المذهبين–سلوكهم في مجموعات عدّوها مذاهب، يسمّونها حيناً "مذاهب" وفي أحيان أخرى "مدارس".

ويجد البحث أنه من الضروري الوقوف على هذه الظاهرة، عند المحدثين من اللغويين العرب، لما لها من اتصال مباشر ووثيق بطبيعة الدراسة، فمصطلح "المدرسة" مصطلح مستحدث، وهو مصطلح كما سبق الحديث عنه استعاره بعض المحدثين من الغرب، وكان أول رواجه بين الأدباء، فلقد أطلقه طه حسين على شعر أوس بن حجر في درسه الأدبي (مدرسة أوس بن حجر) وجد هذا المصطلح لدى من تَسمّو ب (مدرسة الديوان) كما أطلق على أدب المهجر[2].

ونسمع في يومنا هذا أن الفرق بين مصطلح "المذهب" ومصطلح "المدرسة" هو أن الأول مصطلح، وأن الثاني مصطلح مستحدث وهما يؤديان معنى واحداً[3].

إن المذهب لُغة، هو "المعتقد الذي يُذهب إليه"[4]، ويجده البحث في الاصطلاح يخرج لعدّة معانٍ ، لا يمكن الاستعاضة عن جميعها بلفظ "المدرسة".

فالمدرسة اسم مكان على وزن (مَفْعَلَة)، وفرق ما بين (مَفْعَلَة) و(مَفْعَل) "المذهب"، فكلاهما اسم للمكان والزمان الذي يكون فيه الحدث أو الشيء.

فإذا أُريد المعنى من دون إرادة الكثرة، صيغ على (مَفْعَل) الثلاثي، إلا إذا كان الفعل الثلاثي مكسور العين في المضارع، أو مثالاً واوياً صحيح الآخر، فيُصاغ حينئذٍ

---

(1) ينظر: الطنطاوي، محمد، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، مكتبة إحياء التراث الإسلامي، ط1، 1426هـ/2005م، ص37–46.

(2) ينظر: أمين، ضحى الإسلام، 242/2.

(3) نتيجة استقراء من أفواه بعض الأساتذة خلال بحثي،من مثل: عادل بقاعين.

(4) ينظر: ابن منظور، لسان العرب،، مادة "ذهب".

مَ (فْعِلَ) ما إذا قُصد التكرار والكثرة في صاغ على (فَعَلَة) وهكذا مي قبل (رَة) لمكان جزر الحيوانات، ويُقال (بَغَة) للمكان الذي يُمارس فيه الصبغ لتكرار ذلك ودوامه وكثرته[1].

وإذا ربطنا المذهب النحوي بالمكان الذي يدرَس فيه العلماء، لا يمكننا أن نتصور خروج المذهب البصري أو الكوفي حدود البلدين، إلى غيرهما من الأقطار والأمصار، فالمذهب شيء والمدرسة شيء آخر من حيث دلالة اللفظ هذا أولاً .

أما من حيث المضمون، فالذي يظهر للبحث من خلال ما سبق، أنه يمكن تعريف المذهب من حيث الاصطلاح :

بأنه مجموعة آراء لا مجموعة علماء، والمدرسة خلاف ذلك.

ويمكن القول إن المذهب يكون مدرسة لدى من يدرس فيه، ولم يلزم نفسه بلوازمه –كما هو شأن نحاة الكوفة الذين تتلمذوا على شيوخ النحو البصري– والمدرسة لا تكون مذهباً، لأنها لا تلتزم المتابعة على من درس فيها، فليس لها صفة الإلزام في ذلك، إذ لا يشترط في المدرسة وحدة المنهج ولا وحدة المصطلح أو ووحدة الأصول، ولذا ومن هذا المنطلق فالدراسة تجنح إلى القول إن النحو "مدرسة واحدة" وليس مذهباً؛ وهذا ما يثبته تاريخ النحو، حيث يمكن العثور في البيئة الواحدة على تنوّع في الآراء والاتجاهات والمصطلحات النحوي.

ويُشير البحثُ إلى أن "المذهب" يُسمّى "مدرسة" قُصِدَ منه مكان الدرس، لكن الذي شاع بين النحاة قديماً، هو أن يُنسب العالم إلى "مذهبه" لا إلى "مدرسته"؛ أي إلى منهجه لا إلى المكان الذي درس فيه؛ ولتوضيح هذه المسألة نجد من يرد نسبة، "الفراء" مثلاً يقول: "كوفي" مع أنه تتلمذ لبعض البصريين.

ومن خلال تتبع البحث لهذه المسألة، وُجِدَ أنّ كثيرين من المعنيين بالدراسات النحوية، لم يُراعوا هذا الاختلاف، فالمحدثون انقسموا بحسب فهمهم "للمذهب والمدرسة" قاً عدّة يمكن الوقوف عليها كما يأتي:

---

(1) المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، ص6.

الفريق الأول: وهو من ربط بين "المدرسة" و "المذهب" من جهة المصطلح وفصل بينهما من جهة المضمون، ومثل هؤلاء يطلقون على "المذهب" مصطلح "المدرسة" لكنّهم يرُعّفونها تعريفهم المذهب، ومن هؤلاء: الدكتور مهدي المخزومي في كتابه (مدرسة الكوفة) [1]والدكتور تمام حسّان في كتابه (الأصول) حيث يقول: "ومن الواضح أن الخلاف حول المسائل لا ينهض مبرراً لدعوى وجود مدرستين نحويتين"[2].

الفريق الثاني: الذين ربطوا المذهب والمدرسة من جهة المضمون وفرّقوا بينهما من جهة المصطلح، فهذا الفريق يُفرّق تفريقاً شكلَياً بين المذهب والمدرسة، وهذا التفريق يقتصر على المصطلح، لأنهم لا يرون مصطلح "المدرسة" يصلح لأن يكون رديفاً لمصطلح "المذهب" ومع ذلك فهم يؤمنون بتعدد المذاهب.

ومن هؤلاء محمد صالح التكريتي الذي يقول: "سواء أكانت المدارس اثنتين أو ثلاثاً أم كانت أدنى من ذلك أو أكثر....، وسواء أكانت التسمية مذهباً أم مدرسة أم اتجاهاً نمضي في دراسة المذاهب النحوية المختلفة في ضوء ما يميّز بعضها عن بعض"[3].

ومن آثر مصطلح "المذهب" على مصطلح المدرسة" الأستاذ أحمد أمين[4]، والأستاذ محمد علي النجار[5]والدكتور مازن المبارك وغيرهم، أنّ مذاهب النحو ثلاثة.

الفريق الثالث: الذين ربطوا بين المذهب والمدرسة من جهتي المصطلح والمضمون، وهؤلاء خلطوا بين مفهوم المدرسة والمذهب، ومنهم عبد العال سالم مكرم الذي يرى: أنّ" مدرسة مصر والشام لم تصطبغ بمذهب معين، ولم تكن بمنهج موحّد، كما كان

---

(1) حجازي، محمود فهمي، البحث اللغوي عند العرب، وكالة المطبوعات،القاهرة، ط2، 1975م، ص128.

(2) حسّان، تمام، الأصول، دار الثقافة،الرباط، 1991م، ص41.

(3) الليمي، جيجان، النحو العربي مذاهبهُ وتيسرهُ، بغداد، 1993م، ص53.

(4) ينظر: أمين، ضحى الإسلام، 289/2.

(5) ينظر: ابن جنّي، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، د ط، لبنان، 1952م، دراسة المحقق، 44/15.

ذلك واضحاً في أخواتها من المدارس البصريّة والكوفيّة والبغداديّة، ولهذا كان إطلاق اسم المدرسة على هذه الحركة فيه تجوّز في التعبير، لأن المدرسة لا تكون مدرسة إلا إذا توحّدت فيها الأهداف، وتناسقت الأصول، وتميزت مناهجها بطابع خاص، ولم يكن الشأن في هذه المدرسة التي نؤرخ لها"[1].

وهنا يجد البحث الدكتور عبد العال –كما هو ملحوظ– قد أحسّ بالفارق الموجود بين جوهر المصطلحين "المذهب والمدرسة".

ولكن السؤال الذي يظلُّ حاضراً ما الذي دفع الدكتور عبد العال سالم مكرم إلى أن يُطلق اسم "المدرسة النحويّة" على مؤلفه الموسوم بـ(المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة) وعن الدافع يُجيب عبد العال بقوله: وكان الدافع لإطلاق اسم المدرسة على هذه الحركة هو أنني اعتبرتُ هذه الجهود التي بذلت في النحو في هذه الفترة حركة قوية... ولم أجد كلمة تمثل هذا الإطار غير كلمة مدرسة"[2].

ولمَّا تعامل هؤلاء الباحثون مع المذهب تعاملهم مع المدارس تعددت بين أيديهم وكثرت لديهم، فهي أربع مدارس عند الدكتور عبد العال سالم وهي: "مدرسة البصرة، ومدرسة الكوفة، ومدرسة بغداد، ومدرسة مصر والشام" وعدّها شوقي ضيف والدكتور عبد الفتاح الدجني خمس مدارس، فأضافوا إلى المدارس السالفة مدرسة الأندلس.

ويظن الدكتور حسن عون أنّها مدرسة سادسة هي مدرسة ما وراء النهرين، وأنّ إمامها هو الإسفراييني (ت:بعد 400هـ) [3].

الفريق الرابع: الذين فصلوا مفهوم "المذهب" عن مفهوم "المدرسة" مصطلحاً ومضموناً، وهؤلاء الباحثون لا يرون أن "المدرسة" تُعبّر عن المذهب شكلاً ومضموناً،

---

(1) مكرم، عبد العال سالم، المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة، مدرسة الرسالة، ط2، 1410هـ/1990م، ص6، 7.

(2) مكرم، المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة، ص7.

(3)الإسفراييني، أحمد بن محمد بن حمدان، أبو الطيّب الحمداني، الأديب الإسفراييني شيخ العربية في زمانه، وإمام اللغة والنحو في أوانه، كان بخرسان،القفطي، إنباه الرواة، تحقيق :محمد أبي الفضل، مطبعة دار الكتب المصرية،1986م، 165/1.

إذ يرى إبراهيم السامرائي وهو من أصحاب هذا التصوّر-: "أن المذهب هو الطريقة، وهو أبعدُ ما يكون عن المدرسة"[1]، كما يرى: أنّ الذي دعا إلى جلب هذا المصطلح "المدرسة" هو تقسيم النحاة على مذاهب، ثمّ افتعال حالة من الخلاف بينهم"[2].

كما تجدر الإشارة إلى أنّ السامرائي قد أنكر أن يكون ثمّة مدرستان هما: البصريّة والكوفيّة، فالنحو القديم واحد[3].

ولقد وقفت الدكتورة خديجة الحديثي موقفاً خاصاً من جلبة التعدد والتنوع في الاستخدام، وعلّقت قائلة: وكل هذا الاختلاف لا نرى مبرّراً له، ولا فائدة في وجوده، لأنّ الأفضل أن نتبع في تقسيمنا للنحاة ما اتبعه الزبيدي من القدماء، والدكتور شوقي ضيف من المحدثين، لأنه من المعلوم أنّ أصل النحو "نحو البصرة" عبّر عنه "نحو الكوفة" عن هذين النحوين نشأ النحو البغدادي، الذي يتميّز بالاختيار منهما، ومن العراق بمدنه الثلاث انتقل هذا النحو إلى أقطار العالم العربي جميعاً "نحو البصرة"[4].

وهنا يجدها البحث تُؤمن بما قاله الفريق الرابع من أنّ النحو واحد بلا تقسيمات ولا تفريعات وهو مذهب السامرائي، وتارة أخرى تُؤمن بالتقسيمات والتفريعات وهذا واضح في قولها: "وعن هذين النحوين نشأ النحو البغدادي..."، وكذلك يجدها البحث ترضى ببعض تقسيمات القدماء كالزبيدي، وبعض تقسيمات المحدثين كالدكتور شوقي ضيف -وهنا- تجدر الإشارة إلى أن هناك فرقا بين تقسيم الزبيدي للنحاة وبين تقسيم شوقي، فالزبيدي لم يذكر أن هناك مذهباً بغدادياً أو مدرسة بغدادية، وأنّ من عدّهم شوقي ضيف في "البغداديين" ألحقهم الزبيدي بشيوخهم البصريين والكوفيين.

كما ترى "الحديثي" بعد ذلك أنه لا فرق بين أن نُسمّي هذه المجموعات "مدارس أو مذاهب" أو "مجموعات" ما دام التقسيم جارياً على النسبة إلى البلد"[5]، وتقول أيضاً: "وعلى هذا فإنّ تسميتنا لهذه المجموعات النحوية أو البيئات النحوية، مدرسة

---

(1) السامرائي، المدارس النحويّة أسطورة وواقع، ص13.

(2) نفسه، ص140.

(3) السامرائي، المدارس النحويّة أسطورة وواقع، ص159.

(4) الحديثي، المدارس النحوية، ص28.

(5) نفسه، ص28.

البصرة، ومدرسة الكوفة،أو مدرسة بغداد، ومدرسة مصر، ومدرسة الأندلس،ومدرسة الشام، لن تغيّر المفهوم الذي شاع وعُرف على نحو كلّ بيئة من هذه البيئات وخصائصه، ولن يغيّر استعمالنا لكلمة "مدرسة"من الواقع شيئاً "[1].

وبعد كلّ هذا العرض يبقى السؤال جدليّاً –هل هناك مدارس نحوية، بين مؤيدٍ ورافضٍ ، ويخلص البحث إلى القول:إنّ الموضوع هذا لا يقتصر على الأسماء أو المسميات؛ بل هو أخطر من ذلك وأبعد؛إذ ما تصوّرنا أثر هذه المسمّيات في تحركات البحث النحوي –وعلى وجه الخصوص– على حركة المصطلح النحوي وسط هذه الكيانات والبيئات، فطالما عرفنا أن مفاهيم النحو ترتبط أساساً بالأصول التي بُنيت عليها، والمصطلح النحوي ركيزة أساسية من ركائز البحث النحوي لا نستطيع تحديده وضبطه وفهم تحركاته، ما لم يكن لدينا تصوّر حقيقي وواقعي عن مذاهب النحو العربي.

وفي ضوء هذا الجدل المحتدم حول فكرة المذاهب والمدارس النحوية، يكتفي البحث بتتبع المصطلح النحوي ضمن فترة الدراسة مكتفياً بالتسلسل الزمني لنحاة تلك الفترة مع إطلالة على بيئاتهم وخصائصها ما أمكن ذلك نظراً لطول أمد تلك الفترة موضوع الدراسة وكثرة أعلامها.

ثالثاً : مفهوم المصطلح النحوي

أولاً : المصطلح في اللغة من مادة (ص، ل، ح) وتكاد تجمع المعاجم العربية على أنّه ضدُّ الفساد، يقول ابن منظور:"الصلاحُ ضدّ الفَساد..والإصلاحُ ضد الإفسادوُقد اصطلحُوا وصَالَحوا واصّالحوا""[2].

وفي معجم العين يقول الخليل:"الصَّلاحُ ، الصَّلاحُ من الطَّلاح، ورجُلٌ صالِحٌ في نفسه ومُصْلِحٌ في أعمالِهِ وأُمورِهِ، والصُّلح تصالُحُ القوم بينهم"[3].

---

(1) نفسه، ص29.

(2) ابن منظور، لسان العرب، مادة (صلح).

(3) الفراهيدي، الخليل بن أحمد، معجم العين، تحقيق: إبراهيم السامرائي ومهدي المخزومي، دار الرشيد للنشر، د ط، العراق، د ت، 117/3.

فالمعنى اللغوي يدور بين الاتفاق واجتناب الفساد: "إصلاح الفساد بين القوم لا يتمّ إلا باتّفاقهم"[1]، وقد ورد بهذا المعنى (صلح) في القرآن الكريم مرتين[2].

وقدّم له الجرجاني عدّة تعريفات: "الاصطلاح: عبارة عن اتفاق قوم على تسمية الشيء باسم ما يُنقل عن موضعه الأول، وإخراج اللفظ من معنى لُغوي إلى آخر لمناسبة بينهما، وقيل الاصطلاح: اتفاق طائفة على وضع اللفظ بإزاء المعنى"[3].

والمصطلح مصدر ميمي من الفعل الخماسي (اصطلح) ونجد من المحدثين من يميّز بين الاصطلاح والمصطلح، باعتبار أن الأوّل "هو العلم الذي يبحث في العلاقة بين المفاهيم المجرّدة، والمصطلحات اللغوية التي تعبّر عنها"[4]، والمصطلح الذي يُقصد به "الوحدة التي يقوم عليها هذا العلم"[5].

ثانياً: النحو

يورد ابن منظور في لسان العرب[6] عدة معانٍ للنحو في اللغة أهمّها:

1. (القصد): يُقال: نحوت نحوك أي قصدت قصدك، ونحوت الشيء إذا أممته ُ".
2. (التصريف): الشيء ينحاه ُ وينحوه ُ، إذا صرّفه.
3. (المقدار): نقول: "عندي نحو ألف؛ أي مقدار ألف".

---

(1) حجازي، محمود فهمي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، دار غريب للطباعة والنشر، د ط، مصر، 1993م، ص7.

(2) سورة الرعد، الآية 23، سورة غافر: الآية 8.

(3) الجرجاني،الشريف علي بن محمد، التعريفات، دار الكتب العلميّة، د ط، لبنان، 1995م، ص28.

(4) القاسمي، علي، النظرية العامة لوضع المصطلحات وتوحيدها وتوثيقها، مجلة اللسان العربي، المغرب، العدد 18، 1980م، ص9.

(5) الحديدي، إيناس كمال، المصطلحات النحوية في التراث اللغوي في ضوء علم الاصطلاح الحديث، دار الوفاء، مصر،ط1، 2006، ص31.

(6) ينظر :ابن منظور، لسان العرب، مادة "نحا".

ويظهر أن المعنى القريب للمعنى الاصطلاحي هو القصد، فقد جاء في النحو كالمقاييس: "على قَصْد ، ونحوتُ نَحْوَهُ ؛ ولذلك سُمِّي نحو الكلام لأنّه أصول الكلام، فَيُتَكَلَّمُ على حَسَبِ ما كانَ تَتَكَلَّمُ به"[1].

أمّا اصطلاحاً، فالمتتبع لاستعمالات المصطلح "النحو" في التراث النحوي يجد مفاهيم مختلفة، فيُعبّر عنه بالعربية مثلاً في قول أبي عبيدة معمر بن المثنى: "أخذ أبو الأسود عن علي بن أبي طالب –عليه السلام–العربيَة"[2].

وأحياناً يُعبّر عنه بالكلام، فأبو الأسود الدؤلي لمّا سمع اللحن في كلام بعض الموالي، قال: "هؤلاء الموالي قد رغبوا في الإسلام، ودخلوا فيه، وصاروا من أهله، فلو علمناهم الكلام"[3].

والظاهر أنه قصد النحو، وبقي الأمر على حاله إلى أن استقر مفهوم مصطلح النحو، وأصبح يُعرف بـ(انتحاء سمت كلام العرب) [4].

ويُعرّفه الشيخ خالد الأزهري بأنّه: "علم بأصول يُعرف به أحوال أبنية الكلام إعراباً وبناءً "[5]وهذا التعريف يحتاج إلى شيء من التحوّط والحذر؛ فعلم النحو لا يقتصرُ بحال من الأحوال على الإعراب والبناء، بل هو أشمل وأعم مما ذهب إليه الشيخ، والظاهر أنّ تعريف ابن جني أجمع وأشمل.

وخلاصة القول إن مفهوم "المصطلح النحوي –هو اتفاق جماعة مخصوصة معينة على أمر مخصوص–فالمصطلح النحو ي ما هو إلا اتفاق جماعة من النحاة على استخدام ألفاظ دالة على ظواهر نحويّة معينة.

---

(1) ابن فارس،أحمد، معجم المقاييس في اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، بيروت،ط2، 1979م، 403/5.

(2) السيرافي، أخبار النحويين البصريين، ص15.

(3) نفسه، ص18.

(4) ابن جني، الخصائص، 43/1.

(5) الأزهري، الشيخ خالد بن عبدالله، شرح التصريح على التوضيح، المطبعة الأزهرية، ط3، مصر، 1925م، ص14.

تجدر الإشارة إلى أن المصطلح النحوي كرمز لُغوي له دلالته اللغويَة العامة؛ أي الدلالة المعجمَية، وله معناه الخاص في المجال اللغوي، ومن حيث المعنى الاصطلاحي، لا بُدَّ لكلِّ مصطلح من معنى، وهذا ما نشهده في الكثير من مصطلحات النحو العربي ذات الكلمة الواحدة من مثل: الاسم، والفعل، والحرف.

ولهذا نجد أن النحاة القُدامى تنبهوا إلى ما يحدثه المصطلح المفرد في كثير من الحالات "فاضطروا إلى أن يخصصوا المصطلح بوصف أو إضافة"[1]؛ أو يحدّدوا ما يسمى بالمدرسة النحويّة" التي ينتمي إليها هذا المصطلح، ولقد جاءت عدّة دراسات عنيت في هذا الأمر، وتحدّثت عن مقتضيات المصطلح النحوي"[2]، ومن هذه المقتضيات ما يأتي:

1- المفهوم واللفظ المناسب.

2- الحد: في مفهومه اللغوي: "هو المنع أو الفصل بين شيئين لئلا يختلط أحدهما بالآخر، ويُعرّفه السكاكي بقوله: الحدُّ عبارة عن تعريف الشيء بأجزائه أو بلوازمه، أو بما يتركب منهما تعريفاً جامعاً مانعاً "[3]، ولما كانت للحدود أهمية كبيرة في النحو، نجد الكثير من المؤلفات ما يحمل اسم الحدّ، منها على سبيل المثال: (حدود النحو) لأبي العباس ثعلب (ت:291هـ) و(حدُّ الفاعل) لابن كيسان (ت:299هـ) و(الحدود الأكبر والأصغر) لعلي ابن عيسى الرماني (ت:384هـ) و(الحدود في النحو) للآبذي (ت:680هـ)، و(حدود النحو) للفاكهي (ت: 982هـ)، وحديثاً بحث بعنوان:"الحدود النحويّة وتراثها في العربية" لإسلام العمري.

---

(1) ينظرالتعارف، عبد الرحمن حسن، تمام حسّان رائداً لغوياً، عالم الكتاب،مكة، ط1، ص298.

(2) ينظر: الحيادرة، مصطفى طاهر، من قضايا المصطلح اللغوي العربي قديماً وحديثاً، عالم الكتب الحديث،الأردن، ط1، 2003م، ص25.

(3) السكاكي، أبو يعقوب بن أبي بكر محمد بن علي، مفتاح العلوم، تحقيق: نعيم زرزور،/ دار الكتب العلمية،بيروت، ط1، 1403هـ/1983م، ص436. جامعاً :كونه متناولاً لجميع أجزاءه ومانعاً : كونه يأبى دخول غيره فيه.

3- التعريف ويعر ّفه الجرجاني: "التعريف عبارة عن ذكر شيء تستلزم معرفته معرفة شيء آخر"[1].

وللمصطلح النحوي كغيره من المصطلحات العلميّة شروط لا بُدَّ من توافرها فيه وأهمها ما يأتي[2]:

1. اتفاق النحاة واللغويين عليه للدلالة على معنى نحوي معين.
2. الاكتفاء بوضع مصطلح واحد للمفهوم الواحد ذي المضمون الواحد.
3. أن تكون الدلالة مانعة جامعة لا تحتملالتوسّع والحصر.
4. أن يكون واضحاً ودقيقاً في أداء المعنى النحوي المراد.

وأمّا أشهر طرائق صوغه، فأهم العناصر المتفق عليها أو المعترف بها في هذا الشأن:

1- المجاز: وهو استعمال الكلمة في غير ما وضعت له أصلاً مع قرينة مانعة عن إرادة ذلك المعنى[3].

2- الاشتقاق: وهوتكوين لفظ عربي جديد من مادة عربيّة عرفتها المعجمات، وبوزن عربي عرفه النحاة، وأثبتته النصوص[4].

3- النحت: وهو إحدى الصور التي استغلّها القدماء في بناء ألفاظهم، لكن اللجوء إليه كان قليلاً، وفيه يستخرج المصطلح من كلمتين أو أكثر[5].

رابعاً : مشكلات المصطلح النحوي العربي:

إنّ قضيّة الخلاف التي أثبتتها أمّهات الكتب النحويّة العربيّة، التي تطال المفاهيم النحوية والمصطلحات النحوية المختلفة من بيئة نحويّة إلى أخرى، لا بُدَّ أن يكون لها انعكاس مباشر على مصطلحات هذا العلم، ولهذا نجد أنّ كل – مدرسة

---

(1) الجرجاني، التعريفات، ص62.

(2) الحمد، علي توفيق، في المصطلح العربي: قراءة في شروطه وتوحيده، مجلة التعريب، سوريا، العدد 20، السنة 2000م، ص43- 44.

(3) السكاكي: مفتاح العلوم، ص359.

(4) حجازي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، ص35.

(5) الحيادرة، من قضايا المصطلح اللغوي، ص126.

نحوية-إن صحّ التعبير اتخذت لنفسها مذهبها النحوي معبرة عنه بمصطلحات تراها الأنسب، وهذا الأمر ينطبق في الأساس على مدرستين هما:المدرسة البصريّة والمدرسة الكوفيّة، فنجد مثلاً: المصطلح البصري، والمصطلح الكوفي، ومصطلحات سيبويه..، وأمام هذا الانقسام المصطلحي شهد النحو العربي عدّة مشكلات ولعلّ هذه المشكلات كانت إحدى الأسباب المباشرة التي دفعتني لكتابة هذا البحث، وهذه المشكلات لعلّ من أهمها:

1- عدم وضوح المفهوم.

2-عدم ذكر الحدّ أو التعريف.

3-التعدد، وهنا يجب التوقف، فبعض المصطلحات النحوية اقترنت بإشكاليَة التعدد، سواء كان ذلك في دلالة اللفظ الواحد على أكثر من مفهوم، أو في تعدد الألفاظ الدالة على مفهوم واحد.

ولعلّ جلّ شأن هذه الدراسة الوقوف على هذا التعدد، فإذا ما عُدنا إلى تراثنا النحوي، نجد التعدد حاضراً وماثلاً بقوة، سواء في البيئة الواحدة، أو فيما بين البيئات النحوية المختلفة، وهنا نقصد عند أعلام تلك البيئات، قد يتعدى الأمر إلى بروز مظاهر التعدد والاختلاف عند النحوي الواحد.

الفصل الأول
المدارس النحويّة وقضية المصطلح

1.1 المصطلحات النحوية في" المدارس النحوية " :

1.المصطلح النحو ي بين البصرة والكوفة:

يمكن القول –باطمئنان تام–إنّ سيبويه عدّ بحقٍّ الأصل الثابت في كل الفروع النحوية التي انبثقت وجاءت من بعده، ممثلة عند أغلب الدارسين، بما يصطلح على تسميته (المذاهب أو المدارس النحوية) وعلى رأسها مدرسة البصرة، ذلك "لأن كتابه، الذي أعجز من قبله، وعزّ معّ ن بعده كان قبلة النحو ومصدره، فمن معينه شرب النحاة على اختلاف العصور، وامتداد الأزمنة، ومن أقيسته وقضاياه تفرع النحو، وتعددت مسائله، وضاقت عن الحصر توجيهاته"[1]، وهذا القول جيد في بابه، ولكن دونما أن نهمل تلك الجهود الأولى التي نمت وترعرعت، دون أن تنضج ثمارها وتؤتي أكلها إلا على يد سيبويه.

ولقد كانت البصرة السابقة في الأخذ عن سيبويه، وانتهاج سبيله في الدراسات النحوية؛ لما كانت تتمتع به من عوامل، أبرزها استقرار العامل السياسي، إذا ما علمنا انشغال الكوفة وأهلها بالميادين العسكرية والسياسية في تلك الفترة، ولانشغالهم أيضاً بالقراءات والفقه من جهة أخرى، حيث كانت محطّ الكثير من الصحابة ومدرسة لأكبر القرّاء[2].

لذلك لم يكن علم النحو وليد البيئة الكوفيّة، فقد سبقتها البصرة إليه، ولكوفيون إنما أخذوه عن البصرة، بعد أن نشأ ونما فيها وتأثر ببيئتها[3].

---

(1) مكرم، عبد العال سالم، القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحويّة، المكتبة الأزهرية للتراث،مصر، ط1، 2006م، ص88.

(2) ينظر: حداورة، عمر، المصطلح النحوي الكوفي وأثره على النحاة المحدثين، دار الإتقان،الجزائر، دط، ص26.

(3) ينظر: المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، ص368.

وبانتقال النحو إلى الكوفة، ظهر الخلاف والانقسام فيجوانب شتَى أبرزها الانقسام والخلاف المصطلحي، بين نحاة الكوفة ونحاة البصرة،و هذا الخلاف والانقسام بلغ أوجه في زمن ابن كيسان (ت:320هـ)، ونجد هذا الخلاف واضحاً من خلال كتابه "ما اختلف فيه البصريون والكوفيون"بيد أن المؤلَّفَ.لم يصل إلينا، وا ٍنما ذكر ه ابن الأنباري، وهنا تجدر الإشارة إلى أن ما بلغنا بخصوص الاختلاف،كتاب "الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين" لابن الأنباري (ت:577هـ) وكتاب "التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين" لأبي البقاء العكبري (ت:616هـ).

ويمثل هذان الكتابان أشهر ما روي عن مسائل الخلاف[1]، حيث كان لاختلاف منهجية الدراسة أثر بيّن واضح في اختلاف المصطلحات، ذلك "أن الكوفيين كانوا يقصدون قصداً، إلى أن تكون لهم في النحو مدرسة يستقلون بها...، فحاولوا جاهدين أن يميّزوا نحوهم بمصطلحات تغاير مصطلحات البصريين، ومع ذلك ظلّ المصطلح النحوي ثابتاً في كتب الاحتجاج رغم سيادة المصطلح البصري في الدرس النحوي، ولعلّ اشتهار الكوفيين بالقراءات دون غيرهم كان دافعاً لرواج المصطلح الكوفي وتوظيفه عند أصحاب كتب الاحتجاج"[2].

وهنا يكون الخلاف أشدّ وضوحاً بين من يؤمن بما أضافه الكوفيون من جديد في النحو[3]وبين من يرى بأن الكوفيين لم يقدّموا جديداً[4].

ولقد أثمر الخلاف بين نحاة البصرة والكوفة عن مظاهر وأشكال متنوعة للمصطلح النحوي، يمكن الوقوف عليها، بما يأتي:

1. مصطلح كوفي مقابل المصطلح البصري: فلقد اجتهد الكوفيون غاية الاجتهاد في سبك مصطلحاتهم، وصوغها محاولين في ذلك الاستقلال والخروج من وطأة

---

(1) ينظرالقوزي، عوض، المصطلح النحوي، نشأته وتطوّره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، عمادة شؤون المكتبات، جامعة لرياض، 1401هـ/1981م، ص(155،156)

(2) حداورة، المصطلح النحوي الكوفي، وأثره على النحاة المحدثين، ص28.

(3) ينظر: المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، ص317.

(4) ينظر: السامرائي، المدارس النحوية أسطورة وواقع، ص19.

المصطلح البصري، والأمثلة على ذلك كثيرة، وهذه الدراسة في فصولها القادمة ستقف على نماذج الاختلاف في المصطلح بين البصريين والكوفيين.

2 مصطلحات بصريّة رفضها الكوفيون: لم يتخذ نحاة الكوفة مبدأ المقابلة التام بين مصطلحاتهم ومصطلحات البصريين، بل نجدهم في أحيان كثيرة يرفضون القبول ببعض مصطلحات نحاة البصرة، والأمثلة على ذلك كثيرة، أورد بعضاً منها على سبيل المثال لا الحصر:

أولاً : فعل الأمر

وهذا القسم الثالث من أقسام الفعل إلى جانب الماضي والمضارع، إلا أنه عند الكوفيين من المضارع، وقتطع منه، يتبعه في حركاته، وهو مُعرب مجزوم، وكأنه جزم بلام الأمر المحذوفة[1]؛ حذفاً مستمراً نحو "قُم" و"اقعد" والأصل "لِتَقُم" و"لِتَقعُد"، فحُذفت اللام للتخفيف وتبعها حرف المضارعة، لدفع التباس المضارع الذي هو الطلب، والأمر بالمضارع الذي لا طلب فيه[2].

ثلياً : مجموعة المفاعيل باستثناء المفعول به

المفاعيل عند البصريين خمسة (المفعول به، المفعول المطلق، المفعول لأجله، المفعول معه، المفعول فيه)، ونجد الكوفيين لا يقرون منها إلا واحداً "المفعول به" وما عداه أشباهُ مفاعيل؛ لأن كل واحد منها ليس بمفعول يقابل فاعلا، بحيث يكون واقعاً عليه الفعل، فشبّهوهُ به؛ لأنه يشركه في النصب على نحو يكون الفعل واقعاً فيه أو له، أو معه[3].

ثالثاً : اسم الفعل: عند نحاة البصرة، هو الذي ينوب عن الفعل في المعنى والاستعمال، ولم يتأثر بالعوامل[4].

ويقسم باعتبار دلالته على الزمن إلى:

---

(1) السامرائي، المدارس النحوية أسطورة وواقع، ص114.

(2) الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، 55/1.

(3) المخزومي، مدرسة الكوفة، ص309.

(4) عبابنة، يحيى عطية، تطوّر المصطلح النحوي البصري من سيبويه حتى الزمخشري، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط1، 2006م، ص45.

1- اسم فعل ماضٍ "كهيهات".

2- اسم فعل مضارع كآه ".

3- اسم فعل أمر كصه، بينما عدّه الكوفيون فعلاً حقيقياً استناداً لدلالته على الحدث مقروناً بالزمان[1].

1.1.1 مصطلحات كوفية خالصة:

ظهر عند نحاة، مصطلحات انفردوا بها ولم يسبقهم إليها أحد ومن أشهرها:

1- **التقريب:** مصطلح التقريب ورد عند الفراء في معانيه، إذ يقصد بمعنى التقريب : أن اسم الإشارة يفيد الحضور والوجود[2].

2- **الخلاف:** عامل معنوي عند الكوفيين، إذ قالوا: "إن الظرف ينتصب على الخلاف إذا وقع خبراً للمبتدأ نحو زيدٌ أمامك وعمرٌو وراءك)، وقالوا به أيضاً في نصب الفعل الواقع بعد الفاء في جواب النفي والنهي والاستفهام والتمني[3].

3- **المثال:** مصطلح كوفي خالص، لم يقل به الفرّاء، ولعلّ "ثعلب" هو أوّل من انفرد بهذا المصطلح حين قال: "هذا تكون مثالاً، وتكون تقريباً، فإذا كانت مثالاً، قلنا:هذا زيدٌ ، أي هذا الشخص شخص زيد، والمثال في نظر ثعلب هو كون المبتدأ اسم إشارة مخبر عنه باسم عن شخص "أي علم" فيكون هذا والاسم شيئاً واحداً [4].

2.1.1 المصطلح النحوي في مدرسة بغداد:

على الرغم من الاختلاف في نشأة مدرسة بغداد إلا أنه يمكن القول: إن الانطلاقة العمليّة لهذه المدرسة من باب التجوّز- كانت مع ابن كيسان(ت:299هـ)، الذي يُعدّ أوّل أئمة المدرسة البغدادية أخذ عن المبرّد وثعلب، وأتقن مذهبي البصريين

---

(1) المخزومي، مدرسة الكوفة، ص308.

(2) حدوارة، المصطلح النحوي الكوفي وأثره على النحاة المحدثين، ص100.

(3) نفسه، ص101.

(4) القوزي، المصطلح النحوي، نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، ص186.

والكوفيين في النحو[1]، وتبعه طائفةمن النحاة اختلفت نزعاتهم النحوية بين بصريّة وكوفيّة، فالزجاج (ت:311هـ) وابن السراج (ت:316هـ) والزجاجي (ت:339)غلبت عليهم النزعة البصرية،وابن الانباري (ت:339هـ) وابن خالويه (ت:327هـ) طغت عليهما النزعة الكوفيةومنهم من تحرّر في القيود المذهبية وهم البغداديون المتأخرون[2].

وتجدر الإشارة إلى عناية نحاة بغداد بكتاب سيبويه، وتعهده بالشرح، فقد كثر شرّاح كتاب سيبويه وشروحاتهم، إلا أنه يمكننا القول أيضاًإنّ هناك ظهوراً وبروزاً لمصطلحات جديدة، حيث يمكننا تقسيم ما ظهر في بيئة بغداد من مصطلحات إلى نوعين:

1- مصطلحات قديمة: وهي تلك المصطلحات التي نجدها في كتب الزجاج (ت:311هـ)، وأبي جعفر النحاس (ت:368هـ)،وأبي سعيد السيرافي(ت:368هـ)والرمّاني (ت:386هـ)وغيرهم ممَن كانت لهم عناية بكتاب سيبويه.

فأبو جعفر النحاس مثلاً في كتابه "شرح أبيات سيبويه" ركَز على مصطلحات سيبويه واتخذ منها موقفين متباينين، فأحياناً يلجأ إلى الاختصار كقوله: "باب كان"[3]، بدلاً منباب الفعل الذي يتعدَى اسم الفاعل إلى اسم المفعول واسم الفاعل إلى اسم المفعول فيه لشيء واحد"[4]، عند سيبويه، وأحياناً يطغى عليه التأثر بأسلوب سيبويه،

---

(1) ينظر: ضيف، المدارس النحوية، ص248.

(2) ينظر: السامرائي، إبراهيم عبود، المفيد في المدارس النحوية، دار المسيرة، عمان، ط1، 2007م، ص123.

(3)النحاس، أبو جعفر، شرح أبيات سيبويه، تحقيق: زهير غازي زاهد، دار عالم الكتب،ط1، 1406هـ/14986م، ص41.

(4) سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت:180هـ)، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ص21/1.

فتأتي مصطلحاته طويلة العبارة، شأنها شأن مصطلحات الكتاب، ومن ذلك قوله: (باب ما ينتصب من المصادر لأنه عذر لوقوع الأمر)[1].

2- مصطلحات جديدة: يغلب عليها سمة الخفة والقصر، والتأثر بمصطلحات أهل الكلام والمناطقة، وكان ظهورها عند طائفة من النحاة منهم: ابن جني، وأبو علي الفارسي، وهم الذين جمعوا بين مصطلحات البصريين والكوفيين على السواء، وكانت لهنظرتهم الخاصة فيما يخصُّ المصطلح من حيث الشرح والتوضيح، أو التعبير عن الفكرة بأكثر من مصطلح، ومثال ذلك قول ابن جني "باب المفعول فيه وهو الظرف"[2].

وإذا ما توقفنا عند ابن يعيش كظاهرة تمثل النحو البغدادي المتأخر، نجد أنه يعتمد مصطلحات البصريين، فقد كان منهجه تعليمياً واضحاً طبّقه في شرح المفصّل)، فنراه يهتَم بتفسير المصطلح النحوي وتوضيحه، وجرى على هذه الخُطة في مباحث كتابه، إضافة إلى تمييزه بين مصطلحات البصريين ومصطلحات الكوفيين، رغم اعتماده المصطلح البصري[3]، و لكنه َ ا كان الكوفيون يعبرون في مواضع بمصطلحات أخرى، فإنه يذكر تلك المصطلحات الخاصة، وينصّ على كونها كوفية،كأنه يريد لشرحه أن يكون موسوعة نحويةَ يسُتغنَ ى بها عن غيرها، ولا يستغنى بغيرها عنها[4].

نضيف إلى ذلك أن ابن يعيش كان يغلب عليه النهج التعليمي، فهو في ذلك اختار من مصطلحات سيبويه فقط ما يتناسب مع قواعده، ونظامه، ومنهجه التعليمي التقعيدي، وسيتضح ذلك أثناء تطبيق بعض نماذج للمصطلحات عنده في سياق البحث.

---

(1) النحاس، شرح أبيات سيبويه، ص138.

(2) ابن جني، أبو الفتح عثمان، اللمع في العربية، تحقيق: ماجد المؤمن، مطبعة النهضة العربية، د ط، لبنان، د ت، ص26.

(3) ينظر:النبهان، عبد الإله، ابن يعيش النحوي، اتحاد الكُتّاب العرب، دمشق، 1997م، ص176.

(4) نفسه، ص177.

وهنا يتضح جلياً أن المصطلح النحوي في المدرسة البغدادية، لم يصل إلى درجة مستقرة، رغم تجاوزه البصريين والكوفيين، بل بقي مضطرباً ، جنح فيه أعلامه إلى التوضيح والشرح والتبسيط والتعليم والتقعيد، غرضهم تيسير النحو وتعليمه.

3.1.1 المصطلح النحوي في الأندلس والمغرب:

وصل النحو إلى الأندلس عن طريق تسرّب كتب المشرق إليهم، ويُعدّ كتاب "الكسائي" أول كتاب نحوي دخل الأندلس عن طريق "جودي بن عثمان العبسي (ت:198هـ) [1]، والسؤال الذي يُطرح هنا، متى دخل كتاب سيبويه الأندلس؟ مع أنه أسبق زمناً من كتاب "الكسائي" والكسائي نفسه تخرج على كتاب سيبويه[2].

إنّ النحو البصري كان ظهوره متأخراً عند نحاة المغرب والأندلس مقارنة بالنحو الكوفي،ويبدو أنّ الأندلس تأخرت عنايتها بالنحو البصري،وأنها صبّت عنايتها أولاً على النحو الكوفي، حتى إذا أصبحنا في أواخر القرن الثالث الهجري، وجدنا محمد بن موسى بن هاشم المتوفى (307هـ) يرحل إلى المشرق، ويلقى بمصر أبا جعفر الدينوري، ويأخذ عنه كتاب سيبويه رواية، ويقرأه بقرطبة على طلابه"[3].

وبعد انتقال كتاب سيبويه إلى المغرب والأندلس، انكبّ عليه الطلابُ بالدّرس، والنحث بالشرح والتعليق، فقد شغلهم ولقي منهم اهتماماً كبيراً .

وقيل أيضا إن كتاب سيبويه، انتقل إلى الأندلس على يد الرياحي، محمد بن يحيى المهلبي المتوفى سنة (353هـ)[4]،وأمّا النحو البغدادي فقد وصل إلى المغرب والأندلس بعد فترة يمكن القول إنها طويلة إذا ما قيست بالنحو الكوفي والبصري، والنحو البغدادي يقوم على الانتخاب من آراء المدرستين البصريّة والكوفيّة جميعاً "[5]،

---

(1) ينظر: مكرم، القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية، ص164.

(2) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق: حمدي عبد الفتاح مصطفى، كليّة اللغة العربية، جامعة الأزهر، ط2، 2001م، ص101.

(3) ضيف، المدارس النحوية، ص289.

(4) نفسه، ص290.

(5) نفسه، ص245.

وعلى نهج نحاة بغداد سار نحاة المغرب والأندلس، فقدمزجوا بين آراء المدارس المختلفة وخالطوا "جميع النحاة السابقين من بصريينوكوفيين وبغداديين، وا ٍذا هم ينتهجون نهج الأخيرين في الاختيار من آراء نحاة الكوفة والبصرة، ويضيفون إلى ذلك اختيارات من آراء البغداديين وخاصة أبا علي الفارسي وابن جني"[1].

وعلى هذا الأساس، تمكّن نحاة المغرب والأندلس من الخوض في غمار البحث النحوي، وا ٍيجاد مكانة لهم بين من سبقوهم من المشار قة، ومن مظاهر هذا الخوض، اهتمامهم بتأليف الكتب النحوية، فمذ عرفوا هذا العلم، ودرسوه وفهموا مسائله وقواعده، أولوه الرعاية والاهتمام، ما جعله في المقام الأول بين العلوم عندهم، ولعلّ أشهر دوافع التأليف النحوي عندهم ما يأتي:

1تطوّر اللغة وحمايتها من اللحن "فمع الزمن أخذت تتفشى الأخطاء في الكتابة"[2]، كما كان يدفعهم إلى ذلك أيضاً حرصهم على القرآن وسلامة لغته والتجويد في تلاوته وضبطه"[3].

2- إحساس المغاربة وأهل الأندلس بالتخلّف عن المشارقة: كان المغاربة والأندلسيون يحسون بنوع من التخلف عن المشارقة، فحاولوا أن يعوّضوا ذلك بتأكيد تفوقهم رغم بعدهم، وسبقهم رغم غربتهم، ومن هنا نراهم يتعصّبون للغة، حيث يفتنون بعلم النحو ويقتلونه درساً وتأليفاً[4].

3التراجع الكبير الذي أصاب الدراسات اللغويّة والنحويّة في المشرق: أحس بعض علماء المغرب والأندلس بخطورة الوضع، فخافوا من ضياع ماكتسبته الدراسات اللغوية العربيّة من تقدّم وازدهار، بعد التدهور العلمي الذي بدأ

---

(1) ضيف، المدارس النحوية، ص292.

(2) المخزومي، الدرس اللغوي في بغداد، بغداد، د ط، 1974، ص170.

(3) نفسه، ص170.

(4)الطيّار، رضا عبد الجليل، الدراسات اللغوية في الأندلس منذ مطلع القرن السادس حتى منتصف القرن السابع الهجري، ط2، 1980م، ص46.

يصيب العالم الإسلامي وقلّة الأعلام الكبار فيه[1]، وخاصة في القرنين السادس والسابع الهجريين.

وبالحديث عن المصطلح النحوي الذي هو موضوع البحث ودائرته، نجد أن نحاة الأندلس والمغرب، أخذوا من غيرهم ما راقهم، دون أدنى تعصب لهذا أو ذاك، إذ نظروا فيما وصلهم من آراء النحاة نظر البصير، وأخذوا ما يناسبهم[2]، وكذلك أسهموا في تحرير بعض مباحث النحو ومصطلحاته وتذليل مشكلاته وصعابه،ولنضرب مثالاً على ذلك، فأبو حيان من النحاة المتأخرين عاش بين القرنين السابع والثامن الهجريين، أي في زمن ظهرت فيه ملامح استقرار الدرس النحوي،والمصطلحات النحوية عنده، نجدها جاءت ثابتة لا تحمل جديداً، إذ لم يتجاوز دوره ُ الاختيار والتسليم بما شاع منها وعم ّ استعماله ُ، وليس من الممكن أن يحاول تغيير اصطلاح قد جاء وعم ّ استعماله بين المتعلمين والنحاة، وهو في ذلك شديد الميل إلى المصطلح البصري، وشديد التأثر بقواعد الفلسفة والمنطق، إذ نجده كثيراً –وهذا ما سيظهر في البحث عند تناول المصطلحات النحوية–ما يذكر الحدود والتعريفات بداية الباب، حيث يورد تعريفاً عاماً لها، ثم ّ يقوم بتحليلكامل لهذا الحد ّ؛ ليبعده عن الغموض أو اللبس الذي قد يلحق به.

ولهذا نجد أبا حيان يردد عبارة إن هذا لا يحتاج إلى رسم ولا إلى حدٍّ" ومن ذلك قوله في باب التابع وهو محصور بالعد ّ، ولا يحتاج إلى رسم ولا إلى حد ّ، وهو النعت، وعطف البيان والتوكيد والبدل وعطف النسق" وسيأتي بيان ذلك.

وهكذا يتضح أن أبا حيان الأندلسي لم يكن ذا اهتمام بالمصطلح النحوي ولا بالحدود والتعريفات، وهو ما يعكس استقرار المصطلح وثباته وهو ما يفس ّر كذلك عدم التفات نحاة الأندلس إلى قضايا المصطلح وانشغالهم عنه بالأحكام النحوية ومباحث العلل.

4.1.1 المصطلح النحوي في مصر والشام :

---

(1) نفسه، ص47.

(2) ينظر: موعد، محمد، مدرسة الأندلس النحوية، أم الدرس النحوي في الأندلس، مجلة التراث العربي، سوريا، عدد 91، 2003م، ص32.

نشطت الدراسات النحوية في مصر والشام بدخول كتب النحاة البصريين والكوفيين إليها، وتأثرها بهم، حتى برزت المدارس النحوية الأولى (البصرة والكوفة)، إلا أن إطلاق اسم المدرسة على الحركة النحويّة في مصر والشام فيه تجوّز، إذا اعتبرنا وحدة الهدف ووحدة الأصول ووحدة المقاييس ووحدة المنهج؛ لأن هذه الحركة كانت تتعدد فيها المناهج وتختلف الأصول، وتتباين المقاييس[1].

أي إنها مدرسة –إن صح القول– انتقائية انتخابيّة شأنها في ذلك شأن المدرسة البغدادية والأندلسيّة؛ ورغم ذلك تعصّب فريق منها لآراء البصريين ومصطلحاتهم النحويّة، ويمثّل هذا الاتجاه "ابن الحاجب" (ت:646هـ) الذي انتصر للمصطلح البصري وعمل به في شتى مؤلفاته.

أمّا الاتجاه الانتخابي فيتجلى عند "ابن مالك" (ت:672هـ) وابن هشام (ت:761هـ) وقد عبّر السيوطي عن ذلك بقوله: "ولابن مالك في النحو طريقة سلكها بين طريقي البصريين والكوفيين، قال ابن هشام معلقاً: وهذه الطريقة طريقة المحققين، وهي أحسن الطريقتين"[2].

ولم يكتفِ ابن مالك بذلك، بل استطاع أن يظفر بمصطلحات جديدة، عكست شخصيته النحويّة، "ولا أدل على ذلك من أن النحاة المتأخرين كانوا يقتفون أثر النحاة السابقين في آرائهم ومصطلحاتهم، ولم يخرج عن هذه القاعدة إلا أفراد نبغوا وأتقنوا هذا الفن، ووقفوا على أسراره كابن الحاجب وابن مالك، ثم ابن هشام من بعدهما[3].

ومن المصطلحات الجديدة التي ورد ذكرها في مؤلفات ابن مالك النحوية ما يأتي:

1- **النائب عن الفاعل:** وكان جمهور النحاة يسمونهالمّفعول الذي لم يسمّ فاعله"، وقال الخضري: "هذه الترجمة مصطلح المصنف وهي أولى وأظهر من قول الجمهور: "المفعول الذي لم يسم فاعله" فإنه لا يشمل غير ما ينوب

---

(1) ينظر: مكرم، القرآن الكريم وأثره على الدراسات النحوية، 179.

(2) السيوطي، الاقتراح، ص102.

(3)مكرم، المدرسة النحويّة في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة، ص185-186.

كالظرف، إذ المفعول هو المراد عند الإطلاق، ولأنه يشمل المفعول الثاني في نحو: ظننتُ زيداً دينارا، وليس مراداً"[1]، وقال أبو حيان: "لم أر هذه التجربة لغير ابن مالك والمعروف (باب المفعول الذي لم يسم فاعله)"[2].

2- **البدل المطابق**: بدل قولهم "كلّ من كلّ"، وهو بدل الشيء مما هو طبق معناه، نحو: {اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ}[3]، وسماه الناظم، البدل المطابق لوقوعه في اسم الله تعالى نحو: {إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ}[4]، فيمن قرأ بالجر، فالله لفظ الجلالة بدل من العزيز بدل مطابق، ولا يُقال فيه بدل كلّ من كلّ، وإنما لم يقل ذلك لأن كلاً إنما يطلق على ما يقبل التجزّي، فعند الإطلاق تدل على أجزاء، وذلك ممتنع هنا لأن الله تعالى منزّه عن ذلك[5].

3- **المعرّف بأداة التعريف بدل التعريف بأل**: قال الخضري في حاشيته: "هذا أولى من التعبير بأل لجريانه على كل الأقوال الآتية، ولصدقه" بأم "عند حميَر[6] فحميَر تعرّف" بأم"، إذ يجعلون بدل "أل" "أم"، فيقولون مثلاً: "انظر إلى أمقمر؛ أي انظر إلى القمر.

ومما يسجل لابن هشام النحوي، الذي يقوم مذهبه النحوي على الاختيار والانتخاب من المدارس النحوية السابقة، محاولته تعديل المصطلحات النحوية نحو قولهم: "الفاء جواب الشرط" وذكر والصواب أن يُقال: رابطة لجواب الشرط"[7].

---

(1) الخضري، محمد بن مصطفى، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، دار الفكر، لبنان، د ط، 1398هـ/1987م، 165/1.

(2) الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، 286/1.

(3) سورة الفاتحة، الآية 6-7.

(4) سورة إبراهيم، الآية: 251.

(5) الأزهري، التصريح على التوضيح، 256/2.

(6) الخضري، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، 83/1.

(7) ابن هشام، جمال الدين بن يوسف، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: محمد محيي الدين، المكتبة العصرية، بيروت، 1424هـ/2003م، 751/2.

ومن ذلك قوله أيضاً : قولهم في السين وسوف حرفا تنفيس، والأحسن حرفا استقبال لأنه أوضح، ومعنى التنفيس التوسيع، فإن هذا الحرف ينقل الفعل عن الزمن الضيق –وهو الحال– إلى الزمن الواسع وهو الاستقبال[1].

وعلى الرغم من النماذج النحوية من المصطلحات التي انفرد بها ابن مالك، إلا أن الملحوظ والغالب على منهج المصريين في صياغة المصطلحات هو التأثر بمنهج البغداديين، حيث وظفوا مصطلحات البصريين والكوفيين ومن جاء بعدهم.

ويمكن القول بعد هذا الكم الهائل من المصنفات النحوية التي تلت ابن مالك وابن هشام، بقيت هذه المصنفات تحافظ على التراث النحوي دون تجديد أو ابتداع، واقتصرت على تحقيق أعمالهم وشرحها وتحشيتها، فهي رغم غزارتها لم تنفتح على التطور اللغوي والنحوي، ولم تستجب لدعوة الربط باللغات الأخرى، خشية أن يطرأ عليها حذف أو تحريف أو تغيير لبعض القواعد والمصطلحات النحوية، مما يبعدها عن احتذاء النص القرآني[2].

ويبقى السؤال الوارد: ما الغاية والهدف من الحديث عن المصطلح النحوي وربطه بالبيئات النحوية المختلفة والحديث عن بعض أعلامه ورموزه؟

وللإجابة عن هذا التساؤل يمكننا القول، بأنه لا يمكن بأي حال من الأحوال أن نعزل عِلماً من علوم أو عَلماً من الأعلام عن العصر والبيئة التي وجدا فيها؛ نظراً لما للمحيط الزماني والمكاني من تأثير في شخصية الإنسان، لذلك كان لزاماً علينا أن نسلّط الضوء على بعض البيئات النحوية، التي احتضنت المصطلح النحوي وتعهدته.

2.1 أقسام الكلام :

(1) ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، 751/2.

(2) ينظر: عبد الراضي، أحمد محمد، دور نحاة القرن العاشر في حفظ التراث النحوي، مكتبة الثقافة الدينيّة، ط1، مصر، 2006م، ص155.

لقد أحدث تقسيم (اسم وفعل وحرف) جدلاً بين العلماء منذ زمن، فمنهم من يرى أنه مأخوذ عن الفلسفة اليونانية أو منها عن طريق السريانيين[1]، ومنهم من قال:إنّ كلمات (اسم، فعل، حرف)اصطلاحات عربيّة ما ترجمت ولا نقلت"[2].

وتنسب بعض المصادر العربية هذا التقسيم ابتداءً إلى الإمام علي بن أبي طالب –رضي الله عنه–وأنه ألقى به إلى أبي الأسود، وأيّاً كان الأمر، فهذه الأقسام تداولها النحاة، فهي عند الخليل ذكرها ونقلها عنه سيبويه في أول باب عقده في كتابه (اسم وفعل وحرف) [3].

وفيما يأتي عرض لهذه الأقسام، وفق تسلسل زمني، يتتبع فيه البحث حدود هذه الأقسام واستعمالها، بوصفهااصطلاحات نحويّة دارجة في كتب النحو والنحاة.

1.2.1 الاسم

أولاً: الاسم لُغة: الاسم في الأصل العلامة توضع على الشيء يعرف بها[4]، وقد ذكر الجوهري أن في الاسم أربع لُغات بكسر الهمزة وضمها، وبكسر السين وضمها.

وقال ابن يعيش: "وقد ذكر فيه لُغة خامسة، قالوا "سمى" بزنة "هدى" و "على"[5]، وهناك من النحاة من زاد على هذه اللغات.

اشتقاق الاسم:

ذهب الكوفيون إلى أنّ الاسم مشتق من الوَسْم –وهو العلامة– وذهب البصريون إلى أنه مشتق من السُّموِّوهو العُلُوُّ – وأصل الاسم على رأي الكوفيين

---

(1) ينظر : القوزي، المصطلح النحوي، ص200.

(2) نفسه، ص201.

(3) نفسه، ص204.

(4) ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة "سما".

(5)ينظر: ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي الموصلي، (ت:643هـ) شرح المفصّل للزمخشري، قدّم له، إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1422هـ/2001م، 34/1.

"وسم" حذفت فاؤه التي هي الواو وعُوِّض عنها بالهمزة ووزنه "عْل" لحذف الفاء فيه[1]، وأصله عند البصريين "سمو" على وزن "حمل"، ثمَّ حذفت لامه التي هي الواو، وعُوِّض عنها بالهمزة في أوّله فلمّا سما الاسم على مسمّاه، وعلا ما تحته من معناه، دلّ على أنه مشتق من السّموّ، لا من الوسم"[2].

ومن توجيهات البصريين لذلك، أيضاً "قلنا إنه مشتقٌ من السُّموّ وذلك لأنّ هذه الثلاثة أقسام، التي هي الاسم والفعل والحرف لها ثلاث مراتب، فمنها ما يخبر به ويخبر عنه وهو الاسم"[3]. هذا التوجيه يذهب إلى القول إنّه إنّما سُمِّي اسماً لأنه سما على الفعل والحرف.

"فلما كان الاسم يخبر به ويخبر عنه والفعل يخبر به ولا يخبر عنه والحرف لا يخبر به ولا يخبر عنه، فقد سما (الاسم) على الفعل والحرف"[4].

وقد لاحظ العلماء في مقام الموازنة بين الرأيين، أنّ ما ذهب إليه الكوفيون وإن كان صحيحاً من جهة المعنى، إلا أنه فاسد من جهة التصريف واللفظ"[5].

وبالعودة إلى أصل الاشتقاق، فالظاهر لدى البحث أنَّ أبا إسحاق الزجّاج (ت:311هـ) أول من ذكر اشتقاق الاسم من السّمو، واستدلّ عليه بدليلين: التصغير والجمع، ومن النحاة الذين انتصروا لمذهب البصريين أبو حيان، إذ يقول في معرض ردّه على من قال بالتعويض في غير محل الحذف، فالمعلوم لدينا أن تعويض نحاة الكوفة للهمزة محل "فاء الكلمة" وتعويض نحاة البصرة للهمزة محل لام الكلمة، إن التعويض قد يكون في موضع المعوّض عنه"[6].

---

(1) الأنباري، كمال الدين عبد الرحمن بن محمد (ت:577هـ)، الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، 6/1.

(2) نفسه، 7/1.

(3) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 7/1.

(4) نفسه، 7/1.

(5) ينظر ابن يعيش، شرح المفصّل، 23/1، الأنباري، الإنصاف، 8/1.

(6) ينظر: السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت:911هـ)، الأشباه والنظائر، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1، 1411هـ/1990م، 120/1.

الاسم اصطلاحاً إنّ استعمال النحاة "الاسم" جاء بمعنيين اصطلاحيين:

أولهما" ما يقابل الفعل والحرف، وثانيهما: ما يقابل الكنية واللقب.

والاستعمال الاصطلاحي الأوّل من المعلوم لدينا بأنّه قديم قِدم النحو، ومرجع ذلك تقسيم الكلمة إلى اسم وفعل وحرف.

وقد مرّ تعريف الاسم بهذا المصطلح بثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: التعريف بالمثال.

قال سيبويه (ت:180هـ): الاسم:"رجلٌوفرسٌ ،وحائطٌ"[1].

ولقد علّل النحاة بعدهُ عدم تعريفه الاسم بالحدِّ أنهعوّل على أنه إذا كان الفعل محدوداً والحرف محصوراً معدوداً، فما فارقها فهو الاسم"[2]، أو لأنله"ا حدّ الفعل والحرف تميَّز عنده الاسم"[3].

المرحلة الثانية: التعريف بذكر علامة الاسم أو صفته –والملحوظ هنا–أنّ الأسماء لا تشترك كلُّها في العلامات جميعها، ومثال ذلك حروف الجر، لا تدخل على بعض الأسماء، ولا يعني هذا بالضرورة نفي اسميتها، وهذه المرحلة لا تسلم من النقد، سيما أنّ الأسماء منها ما يقبل علامات ولا يقبل غيرها.

المرحلة الثالثة: رحلة التعريف بالحدّ، ويشترط في صحة الحدّ أن يكون مانعاً جامعاً، ولعلّ أوّل تعريف للاسم بالحدِّ ما ذكرهُ المبرِّد (ت:285هـ)من أنّ الاسم "ما كان واقعاً على المعنى"[4].

وفي هذه المرحلة، إذا ما توقفنا عند الزمخشري (ت:538هـ)نجده يحدّ الاسم بقولهالاسم ما دلّ على معنى في نفسه دلالة مجردّة عن الاقتران"[1]ويُعقّب ابن يعيش على هذا الحد مستخدماً مصطلح الاسم بمايأتي:

---

(1) سيبويه، الكتاب، 12/1.

(2) ينظر: الأنباري، كمال الدين عبد الرحمن بن محمد (ت:577هـ)،أسرار العربية، تحقيق: بركات يوسف هبود، دار الأرقم، ط1، 1999م، ص25.

(3)ابن يعيش، شرح المفصّل، 22/1.

(4)ابن يعيش، شرح المفصّل، 22/1.

أولاً إنّ قوله مّا دلّ على الترجمة عن الكلمة، ولو أنه صرّح بها لكان أدلّ على الحقيقة.

ثانياً إنّه احترز عن الفعل بقوله دلالة مجردّة عن الزمان"[2].

وتجدر الإشارة إلى أنّ المعنى الاصطلاحي "للكلمة" قد استقر أخيراً على أنها "القول المفرد" صرّحوا بأنهم يريدون بالمفرد مالا يدل جزؤه على جزء معناه، وأن أسماء الأعلام أمثال عبدالله وبعلبك وتأبّط شرّاً، يطلق على كل منها "كلمة"؛ لعدم دلالة جزئها على جزء معناها[3].

2.2.1 الفعل:

الفعل في اللغة هو : الحدث الذي يحدثه الفاعل من قيام أو قعود أو نحوهما[4]، ويقول الفيروزابادي "الفعل كناية عن كُلِّ عملٍ متعدّ أو غير متعدٍّ، فَعَلَ يَفْعَلُ فِعْلاً والاسم الفِعْل والجمع الفِعال...والفَعل بالفتح المصدر [5].

والفعل من المصطلحات التي وجدت بوجود النحو، فقد روي أنَّ الإمام علي – كرّم الله وجهه – ألقى إلى أبي الأسود الدؤلي صحيفة قسّم فيها الكلام كلّه إلى اسم وفعل وحرف[6] وأمره أن يتمّ عليه[1].

---

(1) ينظر: الزمخشري، أبو القاسم (ت538هـ) المفصّل في علم اللغة، قدم له وراجعه: محمد عز الدين السعدي، دار احياء العلوم، بيروت، ط1، 1990م، ص15.

(2) ابن يعيش، شرح المفصّل، 23/1.

(3) ينظر: الرضي الأستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن، (ت:686هـ)، شرح كافية ابن الحاجب، تحقيق: أميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1419هـ/1998م، 3/1.

(4) ابن هشام، أبو محمد عبدالله جمال بن هشام الأنصاري المصري، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، 2004م، ص14.

(5) ابن منظور، لسان العرب، مادة "فعل".

(6) القفطي، إنباه الرواة على أنباه النحاة، 1/ 39-40.

ومصطلح الفعل من المصطلحات المستعملة عند الخليل وسيبويه، كما أسلفنا سابقاً استعمله ابن السرّاج (ت:316هـ) وعرّفه بقوله: "الفعل ما كان خبراً، ولا يجوز أن يخبر عنه، وما أمرت به"[2]، واستعمله ابن جني (ت:392هـ) وقال في حدّه: "بأنه ما حسُن فيه قدْ "أو كان أمراً "[3].

وقال عبد القاهر الجرجاني (ت:471) في تعريفه له: "الفعل ما دخله قد، وسوف والسين....وتاء الضمير وواو ه وتاء التأنيث الساكنة وحرف الجزم"[4].

وتابع الحريري (ت:516هـ) قول من سبقه وقال فيه: "الفعل ما يدخل عليه قدْ والسين أو تلحقه تاء الفاعل أو كان أمراً "[5]. وبقول الجرجاني، قال المطرزي[6](ت:610هـ).

وبالوقوف عند ابن مالك (ت:672هـ)، نجده يستعمله ويعرفه في تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد بقوله: "الفعل كلمة تُسْنَدُ أبداً، قابلة لعلامة فرعية"[7]، ويوضح ابن مالك العلامة الفرعية بقوله:

فتَعَلْتَ وآتت وياء افعلي ونون أقْفِلَنْ ينجَلي[1].

---

(1) ابن خلكان، أحمد بن محمد، أبو العبّاس شمس الدين، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق إحسان عبّاس، دار صادر، بيروت، د ت، 535/20.

(2) ابن السرّاج، أبو بكر محمد بن سهل، الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، الرسالة، بيروت، ط3، 1988م، 98/1.

(3) ابن جني، اللمع في علم العربية، ص7.

(4) الجرجاني، عبد القاهر، الجمل في النحو، تحقيق: يسري عبد الغني عبدالله، دار الكتب العلميّة، لبنان، ط1، 1990م، ص5.

(5) الحريري، القاسم بن علي، ملحمة الإعراب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط3، 1977م، ص3.

(6) ينظر: المطرزي، ناصر بن أبي المكارم، (ت:610هـ)، المصباح في علم النحو: حققه وعلّق عليه: ياسين محمود الخطيب، دار النفائس، 1970م، ص39.

(7) ابن مالك أبو عبدالله محمد جمال الدين (ت672هـ)، تسهيل الفوائد وتكمل المقاصد، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، 1388هـ/1968م، ص3.

وبالعودة إلى أبي موسى عيسى بن عبد العزيز الجزولي (ت:607هـ) نجده يقول في مقدمته الجزولية –في معرض حديثه عن الكلام وأقسامه– بأن الفعل: "كلّ كلمة تدلُّ على معنى في نفسها، وتتعرض لزمان ووجود ذلك المعنى"[2].

وقريب من فهم الجزولي للفعل يقول أبو علي الشلوبيني (ت:645هـ): "الفعل كلّ كلمة تدل على معنى في نفسها ويفهم من لفظها أنه ماضٍ أو ليس ماضياً، فهي فعل، كقَام َ، وقعد"[3].

وفي قول ابن معطي (ت:628هـ) عن الكلام والكَلِمْ نجد استعمال المصطلح حاضراً في أقسام الكلام، إذ يقول في الدرّة الألفية:

وهي لثَلاث فيها خُلْفلاسم ثُمّ الفِعل ثُمّ الحَرْفُ

ويشير في ألفيته أيضاً إلى علامات الفعل فهي محصورة عنده على هذا النحو:

والفِعلُ بالسين وسوف عُرِّفا والأمْرُ والنهي وقد إن صُرِّفا[4].

وبالنظر إلى تعريف ابن عصفور(ت669هـ) للفعل، نجده يميل فيه إلى الاختصار، إذ يقول "لفظٌ يدل على معنى في نفسه، ويتعرض ببنيته للزمان"[5]، ولا يختلف ابن الناظم (ت:686هـ) في شرحه على ألفية والده، كذلك ابن عقيل (ت:769هـ) في شرحه علىاستعمال مصطلح الفعل، إلاّ أن الجامع بينهما –هنا– أنهما لم يعرفا الفعل، إذ لا نجد عندهمحدّا أو تعريفاً للفعل.

---

(1) ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله (769هـ)، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا– بيروت، 1419هـ/1998م، 26/1.

(2) الجزولي، أبو موسى عيسى بن عبد العزيز (ت607هـ)، المقدمة الجزولية في النحو، تحقيق وشرح:شعبان عبد الو هاب محمد، ط1، القاهرة، 1988م، ص4.

(3) الشلوبيني، أبو علي عمر بن محمد الإشبيلي (ت645هـ)، التوطئة، دراسة وتحقيق: يوسف أحمد المطوّع، القاهرة، ط2، 1981م، ص113.

(4) ابن معطي، يحيى بن عبد المعطي الزواوي المغربي (ت:628هـ)الدرّة الألفية، ضبطها وقدّم لها: سليمان إبراهيم البلكيمي، دار الفضيلة، القاهرة، ط1، 2010م، ص3.

(5) ابن عصفور، علي بن مؤمن (ت:669هـ)المقرّب، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري وعبدالله الجبوري، العراق، ط1,1392هـ/1972م، 45/1.

والأمر عند أبي حيان (ت:745هـ) شأنه شأن من سبقه من النحاة، فهو يوافقهم في تعريف الفعل بعلاماته إذ يقول:"يُعرف الفعل بتاء التأنيث الساكنة، وبالياء، وبلم، فاضحَوتْ ، وقومي، ولم يضربْ "

وهنا تجدر الإشارة إلى أن تعريف الفعل بالياء من الأشياء التي تؤخذ على النحاة؛ لدخول الياء على كلٍّ من الاسم والحرف أيضاً، ويبقى القول:إنّ استعمال مصطلح الفعل استعمالٌ مستقر، لم يطرأ عليه تغير أو تبديل أو تحريف، منذ أن وجد إلى يومنا هذا.

3.2.1 الحرف

استعمل الحرف بمعناه الاصطلاحي منذ نشوء الدراسات النحويّة، ويذكر الرواة أنّ أبا الأسود الدؤلي (ت:69هـ) تلقى من الإمام على –رضي الله عنه– صحيفة فيها: "الكلام اسم وفعل وحرف،فالاسم ما أنبأ عن المسمّى، والفعل ما أنبأ عن حركة المسمى، والحرف ما أنبأ عن معنى ليس باسم ولا فعل"[1].

وهذا التعريف ساقهُ سيبويه (ت:180هـ) في كتابه، فقال: "الحرف ما جاء بمعنى ليس باسم ولا فعل"[2]، ولعلّ الزجاجي (337هـ) أوّل من وضع تعريفاً جديّاً للحرف بقوله: "الحرف ما دلّ على معنى في غيره"[3].

ومن النحاة من وافق هذا الحدّ والقول، كابن الحاجب (ت:646هـ)،[4]، وابن هشام[5].

---

(1) القفطي، إنباه الرواة على أنباه النحاة، 39/1.

(2) سيبويه، الكتاب،12/1.

(3) الزجاجي، أبو القاسم (ت:337هـ)، الإيضاح في علل النحو، تحقيق: مازن المبارك، مكتبة دار النفائس، ط3، 1399هـ/1979م، ص45، ابن هشام الأنصاري، جمال الدين أبو محمد (ت:761هـ)، شرح جمل الزجاجي، تحقيق: علي محسن مال الله، عالم الكتب، بيروت، ط2، ص86.

(4) ينظر: الرضي الأستراباذي، شرح الكافية، 36/1.

(5) ينظر: ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص14.

ولعلّ البحث يميل إلى القول بموافقة طائفة أخرى من النحاة هذا التعريف – تعريف الزجاجي– ولكن بشيء من التعديل كما فعل ابن عصفور، فقد قام بإبدال "ما" باللفظ"[1]، وابن معطي الذي أبدل "ما" "بالكلمة" إذ يقول: في حدِّ الحرف وعلاماته وفائدته، فحدُّه كلمة لا تدلُّ على معنى إلاّ في غيرها، وعلاماته ألا يقبل علامات الأسماء ولا علامات الأفعال، وإنما يؤتى به رابطاً بين اسمين أو فعلين أو بين جملتين[2]. ومِن أبدل بما الكلمة أيضاً ابن يعيش (ت:643هـ)[3].

ويستعمل ابن مالك مصطلح الحرف، ويعرّفه بالعلاقة إذ يقول: "الحرف كلمة لا تقبل إسناداً وضعياً بنفسها ولا بنظير"[4]، وفي هذا التعريف للحرف احتراز بقوله "وضعياً" من "الإسناد اللفظي؛ فإنها تقبله نحو "من" حرف جر و"هل حرف استفهام".

وتعريف ابن مالك الحرف بالعلاقة سبقه إليه الأخفش الأوسط (ت:215هـ)، فقد عرّف الحرف بذكر علاماته، فقال: "الحرف ما لم يحسن له الفعل ولا الصفة ولا التثنية ولا الجمع ولم يجز أنّ يتصرف"[5].

وعند حديث ابن مالك عن الكلام، نجد أنّ الحرف يشكّل القسم الثالث، إذ يقول في مطلع ألفيّته:

كلامُنا لفظٌ مفيدٌ "كاستقم اسمٌ "وفعلٌ"حرفُ الكلِمْ [6].

ويُطالعنا الشلوبيني في كتابه التوطئة مُعرِّفاً الحرف، إذ يقول في تعريفة للحرف:"هوكلّ كلمة تدلّ على معنى في غيرها لا في نفسها فهي حرف، كمن، إلا أن يُحمل على غيرها..." [1].

---

(1) ينظرابن عصفور، المُقرب، 46/1، تعريف ابن عصفور للحرف: "لفظ يدل على معنى في غيره لا في نفسه".

(2) ابن معطي، يحيى بن عبد المعطي الزواوي المغربي (ت:628هـ)، الفصول الخمسون، تحقيق ودراسة: محمود محمد الطناحي، البابي الحلبي،القاهرة، 1974م، ص153.

(3) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، 2/8.

(4) ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ص3.

(5) ينظر: ابن فارس، أحمد بن فارس، الصاحبي في فقه اللغة ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تحقق: عمر فاروق الطباع، مكتبة المعارف، بيروت، ط1، 1993م، ص86.

(6) ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، 18/1.

وبالرجوع إلى شروحات ألفية ابن مالك، لا يكاد يجد البحث تعريفاً واضحاً للحرف عندهم –رغم استعمالهم له– فابن عقيل في شرحه يكتفي بتوضيح الكلم على هذا النحو: "والكلم: اسم جنس واحده ُ كلمة ّ والكلمة ّ هي اسم، وا ٍم ّا فعل، وا ٍم ّا حرف، لأنها إن دلّت على معنى في نفسها، غير مقترنة بزمان فهي الاسم، وا ٍن اقترنت بزمان فهي الفعل، وا ٍن لم تدل على معنى في نفسها –بل في غيرها– فهي الحرف"[2]، وابن هشام الأنصاري في أوضح المسالك يُعرّف الحرف بأنه "لا يَحْسُن فيه شيء من العلامات التسع، كهل، وفي، ولم"[3].

3.1 رأي في تقسيم الكلام :

إنّ النحو في فهم المحققين من النحاة هو: نظام تأليف الجملة، والجملة مركّب إسنادي من كلمتين أو أكثر، يؤدي الربط بينهما إلى أن يكون لكل كلمة منها "وظيفة" نحوية خاصة.

والوظيفة النحويّة: هي ما تؤديه إحدى الكلمتين بالنسبة إلى الأخرى من كونها "فعلاً" لها، أو "فاعلاً" أو "حالاً"... إلى آخر ما تؤديه الكلمات المرتبطة ببعضها، أو الكلمات الرابطة بينها من (معاني النحو) التي فصّل لها النحاة إلى أبواب النحو المعروفة.

ولقد صنّف النحاة السابقون هذه الكلمات، سواء ما كان منها رابطاً أو مرتبطاً، إلى ثلاثة أصناف سُميّت عندهم "أقسام الكلم" وهي: (الاسم والفعل والحرف) ولم يخرج أحدٌ منهم على هذا التقسيم غير ما يُروى عن أبي جعفر أحمد بن صابر، من أنه زاد

---

(1) الشلوبيني، التوطئة، ص113.

(2) ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، 19،20/1.

(3) ابن هشام، جمال الدين بن يوسف (ت: 761هـ)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، دار إحياء العلوم، بيروت، ط1، 1401هـ، ص14.

قسماً رابعاً سمّاه "الخالفة" وهو اسم الفعل[1]، وقد قالبعض المحدثين أنّ الذي أطلق مصطلح الخالفة على اسم الفعلهو الفرّاء[2].

وهناك من ذهب في تقسيمها رباعياً بجعل الأسماء المبهمة كالضمائر، والموصول والإشارة، وما يجري مجراها قسماً مستقلاً أطلق عليه بعضهم "اسم الضمير"[3]، وبعضهم "اسم الكناية"[4]، وهناك أيضاً محاولة أخرى لتقسيم الكلمة سبعة أقسام بإضافة (الصفة، والخالفة، والظرف) إلى هذه الأقسام الأربعة كما فعل تمام حسان[5].وبالرجوع إلى التقسيم الثلاثي للكلمة عند النحاة، يجد البحث أن النحاة كانوا يرجعون في تقسيم الثلاثي إلى أساسين مختلفين،تبنى كل واحد منهما فريق من النحاة:

4.1الوجهة التأليفيّة الإسنادية:

فقد تبنّى جماعة منهم وجهة نظر تبتى على أساس تأليف الجملة وا إسنادها؛ أي أنهم جعلوا أساس التقسيم قائماً على طبيعة تركيب الجملة، وصلاحيّة كلّ كلمةٍ في هذا التركيب، فما كان من الكلماتصالحاً لأن يقع في الجملة مسنداً ومسنداً إليه، فهو الاسم، وما كان صالحاً لأن يقع مسنداً فقط فهو الفعل، وما كان غير صالح لأن يقع مسنداً ولا مسنداً إليه فهو الحرف.

---

(1) ينظر: السيوطي، الأشباه والنظائر، 2/3.

(2) ينظر: حسان، تمام، اللغة العربية، معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء،1994م، ص89.

(3) ينظر: أنيس، إبراهيم، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو، القاهرة، ط6، 1398هـ/2005، ص46.

(4) ينظر: المخزومي، مهدي، في النحو العربي (قواعد وتطبيق)، دار الرائد للنشر والتوزيع، الأردن،2005م، ص46.

(5) ينظرحسّان، اللغة العربية، معناها ومبناها، ص86.

يقول ابن معطي (ت:628هـ): "المنطوق إمّا يدلّ على معنى يصح الإخبار عنه أو به وهو الاسم، وإمّا يصحّ الإخبار به لا عنه وهو الفعل، وإما لا يصح الإخبار به أو عنه وهو الحرف"[1].

ومثل هذا التوجيه في القسمة، مردود عند بعض النحاة؛ لأنه كما يقولون قائم على قسمة غير حاصرة، إذ يمكن افتراض قسم رابع هو: أنْ يُخبر عنه لا به" وسواء وجد هذا القسم أم لم يوجد، فإن احتماله مخل بانحصار القسمة[2].

5.1 الوجهة المعنوية الدلالية:

هناك جماعة من النحاة تبنوا في تقسيمهم الثلاثي، وجهة نظر مبنيّة على دلالة الكلمة على معناها، بغض النظر عن صلاحيتها للإسناد، ومثل هذا التقسيم كان الأساس عند الكثير من النحاة، إذ جاءت تعريفاتهم للأقسام مبنيّة عليه[3].

1. فالاسم: "كلمة دلّت على معنى في نفسها، من غير اقتران بزمان محصل"[4].
2. والفعل: "كلمة دلّت على معنى في نفسها، مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة، وقد أضاف الرضي إلى التعريف قيد: "من حيث الوزن" ليشير إلى أنّ الحدث معنى يدلّ عليه الفعل بمادته، والزمن يدل عليه الفعل بصيغته[5].
3. والحرف: "دلّ على معنىً في غيره، نحو (لمْ ، إلى، ثمَّ)" [6].

ويبقى القول إنّ التقسيم الثلاثي للكلم نال القبول عند النحاة المتأخرين شأنهم في ذلك شأن من سبقهم من النحاة، بغض النظر عن الأساس المعتمد في تقسيمهم.

---

(1) السيوطي، الأشباه والنظائر، 3/2.

(2) ينظر: رأي ابن إباز، وابن هشام في الأشباه والنظائر، 3/2.

(3) ينظر: الرضي الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، 7/1، ابن هشام، شرح شذور الذهب، 22/1.

(4) قاله ابن يعيش عن السيرافي، شرح المفصّل، 22/1.

(5) ينظر: الرضي الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، 5/1.

(6) الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص54.

6.1 المصطلحات المتعلقة بالجملة:

1.6.1 الجملة عند النحاة القدماء:

لقد تناول النحاة القدماء الجملة ووظائفها النحوية المتعددة، وعلى الرغم من تناول الجملة ووظائفها المتعددة، إلا أن البحث لم يظفر بتحديد دقيق لشكل الجملة العربيّة عند النحاة الأوائل مثل سيبويه، الذي نظر إلى الجملة من منظور لُغوي، أي: بمعناها الوارد في معاجم اللغة والدّال على الجمع والضم والإجمال[1].

فالكتاب لسيبويه، لم يستعمل الجملة مصطلحاً نحوياً وإنّما استعملها بإطارها اللغوي[2]، وعدم استخدام سيبويه مصطلح الجملة في كتابه لا يعني إهماله لها وحدة تركيبيّة، وإنما يعني أن سيبويه، ولعدم استقرار مصطلح الجملة في زمانه، كان أحياناً يستخدم عوضاً عنها، إمّا الكلام بمعنى الجملة كقوله:ولم يكن ليكون هذا كلاماً حتّى يُبنى عليه، أو يُبنى على ما قبله"[3] وإمّا العناية بالتمثيل ووصف التركيب دون تسميته، كقوله: "وتقول:كلّ رجل يأتيك فاضرب، نصب؛ لأن (يأتيك) هنا صفة، فكأنّك قلتكلّ رجلٍ صالحٍ فاضرب، فإذا قلت: أيهمجاءك فاضرب، رفعته، لأنّه جعل "جاءك" في موضع الخبر"[4].

ويُقدّم سيبويه تعريفاً (للجملة المفيدة) في كتابه، فهي في نظره ما أفادت فائدة تامّة يحسن السكوت عليها، يقول: "ولو قلت:فيها عبدالله، حسن السكوت، وكان كلاماً مستقيماً، كما حسن واستغنى في قولك" هذا عبدالله"[5].

والملحوظ لدى البحث وإن لم يسمِّ سيبويه–مصطلح الجملة إلا أنّه كان يمتلك تصوّراً ذهنيّاً خاصاً بها.

---

(1) ينظر: ابن فارس، مقاييس اللغة، 481/1.

(2) ينظر: سيبويه، الكتاب، 16/1، 17، 27.

(3) نفسه، 178/2.

(4) نفسه، 136/1.

(5) نفسه، 88/2.

ويُعدّ الفرّاء (ت:207هـ) من أقدم النحاة الذين استعملوا مصطلح "الجملة" في كتابه "معاني القرآن" وذلك عند شرحه الآية الكريمة في قوله تعالى: {أفلم يهد لهم كم أهلكنا قبلهم من القرون} (طه، 128/20) فقال يهدِ لهم" يبين لهم إذا نظروا، (كم أهلكنا) في موضع نصب لا يكون غيره، ومثله في الكلام: أولم يبين لك من يعمل خيراً يُجْزَ به، فجملة الكلام فيها معنى رفع"[1].

كذلك استعمل المبرّد هذا المصطلح عند إشارته للفعل والفاعل أو المبتدأ والخبر، فقال: "الأفعال مع فاعليها جمل"[2]، وفي باب الفاعل يقول: وهو رفع، وذلك قولك: عبدُ الله، وجلَسَ زيدٌ، إنّما كان الفاعل رفعاً؛ لأنه هو الفعل جملة يُحْسَن السكوت عليها، فالفاعل والفعل بمنزلة الابتداء والخبر"[3]، وتابعه ابن السرّاج في ذلك"[4].

وفي نهاية القرن الرابع للهجرة شاع البحث في مصطلح الجملة، وكان أبو عليّ الفارسيّ (ت:377هـ) أكثر نحاة هذا القرن بحثاً في هذا "المصطلح"، فهو أوّل من أفرد باباً خاصاً لدراسة الجملة بمعناها الاصطلاحي في كتابه "المسائل العسكريّات في النحو" وهو باب بعنوان "هذا باب ما ائتلف من هذه الألفاظ الثلاثة"[5]، كان كلاماً مستقلاً وهو الذي يسميه أهل العربيّة الجمل"[6].

---

(1) الفرّاء، معاني القرآن، 19/2.

(2) المبرّد، أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمه، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ط3، 1994م، 127/3.

(3) نفسه، 8/1.

(4) ينظر ابن السرّاج، الأصول في النحو، 64/1.

(5) يُقصد: الاسم، الفعل، الحرف.

(6) الفارسي، أبو علي (ت:377هـ)، المسائل العسكريات في النحو، تحقيق: علي جابر المنصوري، مطبعة جامعة بغداد، ط2، 1982م، ص83.

وقد استعمل ابن جني –مصطلح الجملة– في كتابه "الخصائص" إذ عرّف الكلام بأنه: "لفظ مستقل بنفسه مفيدٍ لمعناه، وهو الذي يسمّيه النحويّون الجمل"[1].

ومنذ نهاية القرن الخامس الهجري، يجد البحث أن المصطلحين (الجملة، والكلام) أخذا يترددان في كتب النحويين.

فهذا الزمخشري (ت:538هـ) يقول في "المفصّل": "إنّ الكلام هو مركّب من كلمتين أُسندت إحداهما إلى الأخرى، وذلك لا يتأتى إلا في اسمين، كقولك: زيدٌ أخوك، وبِشرٌ صاحبُكَ، أو فعل واسم نحو قولك: ضرب زيدٌ، وانطلق بكرٌ، ويسمّى الجملة"[2].

وتابعه ابن يعيش على ذلك، إذ يقول في شرح عبارة الزمخشري: "اعلم أنّ الكلام عند النحويين عبارة عن لفظ مستقلّ بنفسه، مفيدٍ لمعناً ويسمّى الجملة، نحو: يزيدٌ أخوك، وقام بكرٌ"[3].

ويجد البحث أنّ ابن مالك (ت:672هـ) يوسع دائرة الجملة ويراها أوسع من دائرة الكلام، إذ يقول في تسهيل الفوائد: "والكلام ما تضمَّن من الكلم إسناداً مفيداً ومقصوداً لذاته"[4]، ثمّ يبيّن في "شرح التسهيل" الغاية من ذكر "شرح المقصود لذاته"؛ قائلاً: واحترز بأن قيل (المقصود لذاته) من المقصود لغيره، كإسناد الجملة الموصول بها، والمضاف إليها، فإنّه إسناد لم يُقْصد هو، ولا تضمنّه لذاته، بل قُصِدَ لغيره، فليس كلاماً، بل هو جزء كلام، وذلك نحو "قاموا" من قولك: رأيت الذين قاموا، وقمتُ حين قاموا"[5].

---

(1) ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت:362هـ)، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط4، 17/1.

(2) الزمخشري، المفصل، ص15.

(3) ابن يعيش، شرح المفصّل، 72/1.

(4) ابن مالك، جمال الدين، محمد بن عبدالله (ت:672هـ)، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، القاهرة، 1967م، ص30.

(5) ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبدالله (ت:672)، شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق : محمد عبد القادر عطا وطارق السيد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1422هـ/2001م، 6/1.

فابن مالك يقرّر في النصّ السابق أنّ الإسناد في الكلام لا يكون إلا مقصوداً لذاته، في حين أنّ الإسناد في الجملة يمكن أن يكون مقصوداً لغيره، كالإسناد الذي تضمّنته جملة صلة الموصول والجملة المضاف إليها. [1].

ويرى الأستر اباذي (ت:686هـ) أنّ: " الفرق بين الجملة والكلام أن الجملة ما تضمّنت الإسناد الأصلي سواء كانت مقصودة لذاتها أولاً ...، والكلام ما تضمّن الإسناد الأصلي وهو مقصود لذاته، فكلٌّ كلام جملة ولا ينعكس"[2].

ولعلّ ابن هشام الأنصاري (ت:761هـ) كان أكثر النحاة عناية بالتفريق بين مفهومي الكلام والجملة، إذ يقول في كتابه "مغني اللبيب" معرّفاً الكلام: "الكلام هو القول المفيد بالقصد"[3]، والجملة عبارة عن الفعل وفاعله، كقام زيدٌ)، وما كان بمنزلة إحداهما، ضحُور ِب اللصُّ ، أقائمٌ الزيدان، وكان زيدٌ قائماً، وظننته قائماً) [4].

والملحوظ من كلام ابن هشام السابق أن الكلام أخصُّ من الجملة وليس مرادفاً لها؛ إذ شرطه الإفادة المستقلة التي يحسن السكوت عليها، ولا يشترط ذلك في الجملة، يقول ابن هشام: "لا يُرى أنّ نحو: إن قام زيدٌ من قولك إن قام زيدٌ قام عمرو يُسمّى جملة، ولا يُسمّى كلاماً؛ لأنه لا يُحسن السكوت عليه"[5].

ويرى البحث – وبعد هذا العرض – أنّ هناك من النحاة من يقول بالسويّة بين مفهومي الجملة والكلام، وهناك أيضاً من يفرّق بين مفهوميهما، ولعلّ البحث هنا يذهب مذهب المُفرِّق بين مفهوميهما؛ وذلك لأن الشائع اليوم تعريف الجملة بأنها: وحدةٌ تركيبية إسناديّة، تُؤدّي وظيفتها مستقلة أو ضمن وحدة تركيبية أخرى أكبر منها، وهذا الوصف في زعم البحث لا يصدق على الكلام.

2.6.1 الجملة الاسمية والمصطلح النحوي

---

(1) ابن مالك، شرح تسهيل الفوائد، 6/1.

(2) الرضي الأستر اباذي، شرح كافية ابن الحاجب، ص31–32.

(3) ابن هشام، مغني اللبيب، 431/2.

(4) نفسه، 431/2.

(5) نفسه، 431/2.

1.2.6.1 حقيقة الجملة الاسمية:

الجملة الاسمية عند النحاة الأوائل: هي التي تتكون من المسند إليه، الاسم والمسند، والمسند قد يأتي اسماً أو فعلاً، وإذا وقع المسند اسماً، فالغالب أن يكون وصفاً نحو زيدٌ قائم[1].

والإسناد: هو الرابط المعنوي الذي يربط جزئي الجملة الاسمية: المسند إليه والمسند، يقول سيبويه في المسند والمسند إليه هما "ما لا يَغنى واحدٌ منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلِّم منه بُدّاً، فمن ذلك: الاسم المبتدأ، والمبني عليه، وهو قولك: عبدالله أخوكَ، وهذا أخوكَ "[2]؛ أي أن سيبويه يرى أنْ لا بد للاسم الأول "المبتدأ" من الثاني، أو الآخر على حسب تعبيره "الخبر".

وعند الحديث عن الجملة، لا بُدّ للبحث من الإشارة إلى الاختلاف بين البصريين و الكوفيين من جهة أخرى، فجملة مثل "زيدٌ قام" قد اختلف في حقيقتها، فالبصريون يذهبون إلى أنّها اسمية، مبتدؤها "زيدٌ" وخبرها الجملة الفعلية من الفعل "قام" وفاعله الضمير المستتر فيه وذلك لأنهم لا يقرّون تقديم الفاعل على الفعل، وهذا ما يُفهم من قول المبرّد: (فإذا قلت: عبدالله قام)، "عبدالله" رُفع بالابتداء، و"قام" في موضع الخبر، وضميره الذي في "قام" فاعل، فإن زعم زاعم إشارة إلى ما ذهب إليه نحاة الكوفة أنه إنّما يُرفع (عبدُ الله) بفعله فقد أمال من جهات"[3].

وتابعه في ذلك ابن هشام، فقال: وأمّا نحو (زيدٌ قام) فالجملة اسمية لا غير؛ لعدم ما يطلب الفعل"[4]، لعلّ ما ذهب إليه المبرّد وابن هشام أقربُ إلى الصواب؛ لأن الفعل الذي يلي الاسم المتقدِّم ليس فرعاً من ذكر ما يعود إليه، فهو يشتمل على ضمير يعود إلى الاسم المتقدّم، وتتضح فاعلية هذا الضمير حين نجعل في موضعه اسماً ظاهراً، ومذهب الكوفيين في ذلك أنّ الجملة المبدوءة باسم بعده "فعل" نحو "زيدٌ

([1]) ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب، 432/2.

([2]) سيبويه، الكتاب، 23/1.

([3]) المبرد، المقتضب، 128/4.

([4]) ابن هشام، مغني اللبيب، 433/2، أوضح المسالك، 65.

قالليست جملة اسمية، وا إنما هي جملة فعلية تقدّم فيها الفاعل على فعله"[1]. ولقد تقدّم ذكر ذلك وبيانه وردّه من جهة نظر البحث خدمةً لأغراض البحث.

([1]) ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب،432/2.

الفصل الثاني
المصطلحات المتعلقة بالجملة الاسمية

1.2 مصطلح المبتدأ

المبتدأ لُغةً: اسم مفعول من ابتدأ الشيء وابتدأ به بمعنى بدأهُ وبدأ به ابتداءً وبدءاً [1]، وقال ابن فارس: "الباء والدال والهمزة من افتتاح الشيء، يقال: بدأتُ بالأمر وابتدأت"[2].

وقد استعمل النحاة الأوائل "الابتداء" والمسند إليه إلى جانب كلمة "المبتدأ" للتعبير عن المعنى الاصطلاحي النحوي، فهو المسند إليه أو المُخْبر عنه أو المحكوم له، المُجرّد من العوامل اللفظية"[3].

والمبتدأ من أشهر المصطلحات في بابه، إذ استخدمه سيبويه والمبرد [4]، استعمله ابن السرّاج في الأصول وعرّفه بقوله[5]: "المبتدأ ما جرّدته من عوامل الأسماء ومن الأفعال والحروف، وكان القصد فيه أن تجعله أولا لثان" وعبارة "ما جردته من عوامل" قُصد بها نواسخ المبتدأ، وكذلك استعمله ابن جنّي، إذ قال في تعريفه[6]: "اعلم أن المبتدأ: اسم ابتدأته، وعرّيتهُ من العوامل اللفظية، وعرّضته لها، وجعلته أولاً لثانٍ ، يكون الثاني خبراً عن الأول، ومسنداً إليه وهو مرفوع بالابتداء".

ولعلّ أقدم محاولة لوضع المعنى الاصطلاحي للمبتدأ، هي عند سيبويه في قوله[7]: " المبتدأ كلّ اسم ابتدئ به ليُبنى عليه كلام".

([1]) ابن منظور، لسان العرب، مادة "بدأ".

([2]) ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، مادة "بدأ".

([3]) ينظر: العُكبري، أبو البقاء عبدالله بن حسين (ت:517هـ)، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط1، 1416هـ/1995م، 124/1.

([4]) ينظر: سيبويه، الكتاب، 128/1، والمبرّد، المقتضب، 18/1.

([5]) ابن السرّاج، الأصول في النحو، 62/1-63

([6]) ابن جني، اللمع في العربية، ص25.

([7]) سيبويه، الكتاب، 126/2.

ويرى الزمخشري وفقا لما نقله ابن يعيش عنه، أن المبتدأ بالإضافة إلى الخبر هما الاسمان المجر ّدان للإسناد، نحو قولك: زيدٌ منطلقٌ " والمراد بالتجريد، إخلاؤهما من العوامل التي هي "إن ّ وأخواتها، وظن ّ وأخواتها. وكونهما مجر ّدين للإسناد هو رافعُهما، لأن معنى قد تتناولهما معاً تناولاً واحداً، من حيث إن الإسناد لا يتأتى من دون طرفين: مُسند ومُسند إليه"[1].

فالمسند إليه هو المصطلح الذي استعمله الزمخشري، ويُعر ّف ابن يعيش المبتدأ بقوله: "كل ّ اسم ابتدأته، وجر ّدته من العوامل اللفظية، للإخبار عنه"[2].

والملحوظ هنا غياب كلمة "الإسناد" وما يجري في فلكها من مشتقات تعبيرا بها عن "المبتدأ"، لذا ما نجده أيضاً عند العُكبري، ويُفهم ذلك من حديثه عن المبتدأ، الذي يرى أنه يرتفع بالابتداء، والابتداءُ كونه أولاً مقتضياً ثانياً"[3]، وتابعه الشلوبيني في ذلك، إذ إن الابتداء عنده هو "جعل الاسم أو ّل الجملة معنى ً مستنداً إليه (الخبر) وبه يرتفع المبتدأ، ويرتفع الخبر بالمبتدأ، بشرط التعرية من العوامل اللفظية ويكون المبتدأ معرفة ونكرة"[4].

وهذا هو قول الجزولي في الابتداء: "جعل الاسم أو ّل الكلام معنى ً مسنداً إليه الخبر"[5]، وبه يرتفع المبتدأ والخبر جميعاً بشرط التعري ّة من العوامل اللفظية، وهذا خلاف مذهب سيبويه، الذي يرى أن المبتدأ يرفع الخبر، وتعليله لذلك أن ّ الابتداء لا يطلب الخبر، وا ِن ّما يطلب المبتدأ، والمبتدأ هو الذي يطلب الخبر.

وبالوقوف مع ابن معطي، يجدهُ البحث يكتفي باستخدام "مصطلح المبتدأ"، فنجدهُ مثلاً في ذكره لعلامات الاسم يقول: "وعلاماته: التعريف، والإخبار عنه، و الجر

---

(1) ابن يعيش، شرح المفصل، 221/1، الزمخشري، المفصل، ص35.

(2) نفسه، 221/1.

(3) ينظر: العُكبري، أبو البقاء، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق: عبد الرحمن سالم العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت- لبنان، ط1، 1406هـ/1986م، ص223-224.

(4) الشلوبيني، التوطئة، ص216.

(5) الجزولي، المقدمة الجزولية، ص93.

والتنوين والإضافة...، ومعنى الإخبار عنه كونه فاعلاً أو مفعولاً أو مبتدأ"[1]؛ ولعلّه من الممكن القول إنّنا نجد غياباً شبه تام لمصطلح الإسناد و المسند إليه[2]، في تعبيرات ابن معطي عن "المبتدأ" يؤكّد هذا الظنّ قوله في أرجوزته الألفيّة:

القَولُ في بَيَان الاسمِ المُبتَدَأ المُبْتدأُ يُرْفَعُ إذ تَجَرَّدا[3].

وعلى الرغم من تعريف ابن أبي الربيع للابتداء بأنه: "تعرية الاسم من العوامل اللفظية والإسناد إليه ومجيئه ليُسند إليه هو الذي أوجب رفعه، وهو العامل والتعرية شرط العمل؛ لأنّ التعريَة عَدَم، والعَدَم لا يؤثر، ولا يوجب شيئاً "[4].

إلا أننا لا نجده يميل إلى استخدام مصطلح "المسند إليه" أو ما هو في فلكه من اصطلاحات، ويتضح لنا ذلك من غياب مصطلح المسند إليه من قاموس بعض النحاة، والاكتفاء بمصطلح "المبتدأ" يؤكّد هذا الظن، أنّ نحوياً كابن عصفور يقول في باب المبتدأ وخبره: "والمبتدأ هو الاسم أو ما هو في تقديره المجرى أو لّ الكلام لفظاً أو نيّته على الوصف المتقدّم"[5].

كذلك نجد نحوياً آخر يخلو قاموسه اللغوي من مصطلح الإسناد والمسند إليه لصالح المبتدأ وهو أبو حيّان) الذي يرى أن الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة[6].

وبالمقابل فإن البحث يقف مع طائفة من النحاة لهم رأي آخر، فابن الحاجب (ت:646هـ) يقول بالإسناد، فالمبتدأ في حدّه: "الاسم المجرّد عن العوامل اللفظية

---

(1) ابن معطي، الفصول الخمسون، ص151.

(2) ينظر: نفسه، ص175-198.

(3) ابن معطي، الدرّة الألفيّة، ص43، بيت رقم (462).

(4) الإشبيلي، ابن أبي الربيع (ت:688هـ)، البسيط في شرح جمل الزجاجي، تحقيق ودراسة: عياد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت،ط1، 1407هـ/1986م، ص535.

(5) ابن عصفور، المقرّب، 82/1.

(6) ينظر: أبو حيان الأندلسي، أثير الدين محمد بن يوسف (ت:745هـ)، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1418هـ/ 1998م، 1099/3.

مسنداً إليه، أو الصفة الواقعة بعد حرف النفي، وألف الاستفهام، رافعة لظاهره مثل:زيدٌ قائمٌ ، ما قائمٌ الزيدان، أقائمٌ الزيدان"[1].

ويُعلّق الرضي على تعريف ابن الحاجب بقوله:فأفرد المصنّف لكلّ منهما حدّاً، وقدّم منهما ما هو الأكثر في كلامهم وهو المسند إليه،والمجرّد من العوامل اللفظية"[2].

ويستعمل ابن مالك مصطلح "المبتدأ" ويعرفه بقوله:ما عدم حقيقةَ أو حُكماً عاملاً لفظياً من مُخبر عنه، أو وصف سابق رافع ما انفصل وأغنى"[3].

كما يجد البحث ابن عقيل يشرح قول ابن مالك في ألفيته:

مبتدأ زيدٌ وعاذرٌ خَبَرْ إنْ قُلْتَ زيدٌ عاذرٌ من اعتذر"

يقول:"ذكر المصنّف أن المبتدأ على قسمين:مبتدأ له خبر، ومبتدأ له فاعلٌ سدّ مسدّ الخبر، فمثال الأول"زيدٌ عاذرٌ من اعتذر"، ومثال الثاني"أسارٍ ذانِ"وسارٍ مبتدأ وذان فاعل سدّ مسدّ الخبر"[4].

والملحوظ هنا تعريف الناظم وحدّه المبتدأ بذكر المثال، وهذا الأمر نجده عند سيبويه، فقد فعل ذلك في تعريف الاسم، قال سيبويه: "فالاسم رجلٌ وفرسٌ "[5]؛ ولعلّ الذي دفع ابن مالك لذلك أنّه رأى بأنّ المبتدأ جاء بحدود كثيرة، وأكثرها في نظره لا يسلم من الاعتراض.

ويستعمل ابن الناظم مصطلح "المبتدأ"الذي يحدّه بقوله:هو" الاسم المجرّد عن العوامل اللفظيّة، غير المزيدة، مخبراً عنه، أو وصفاً رافعاً لمكتفىً به"[6].

وذات التعريف والمصطلح يجده البحث عند ابن هشام[1].

---

(1) الرضي الأستراباذي، شرح الكافية، 223/1.

(2) نفسه، 224/1.

(3) ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ص44.

(4) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 177/1-178.

(5) سيبويه، الكتاب، 12/1.

(6) ابن الناظم، بدر الدين محمد (ت:686هـ)، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد باسل عيون السّود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1420هـ/2000م، ص74.

وبعد هذا العرض، يجد البحث أن مصطلح "المبتدأ" قد شاع وانتشر بين النحاة في تلك الفترة الزمنيّة –موضوع الدراسة– في حين يجد البحث شبه غياب وانقراض لمصطلح "المسند إليه" وللإجابة عن مثل هذا يمكن القول إن غياب مصطلح المسند إليه من تعبيرات النحاة للدلالة على مصطلح "المبتدأ" ربّما يكون مردّه لاستعماله في فنون أخرى، لاسيّما البلاغية، إذ يرى الدكتور يحيى عبابنة أنّ مصطلح المُسند إليه مصطلح معنوي بلاغي"[2] ولعلّ البحث يوافق ما ذهب إليه عبابنة من أنّ السبب في شهرة مصطلح "المبتدأ" وذيوعه، مع الأخذ بعين الاعتبار اختلاف الفترة الزمنية لكلا الدراستين، يعود إلى أن سهولة لفظه ولكونه أيضاً يعبّر عن معناه تعبيراً دقيقاً[3].

2.2 مصطلح الخبر

الخبرُ في اللغةِ: ما أتاك من نبأ عمّن تستخبر"[4]، وهو يحملُ مدلولين: الأول: المدلول البلاغيّ وذلك هو الخبر ضد الإنشاء، وهو الكلام الذي يحتمل الصدق أو الكذب[5]، والثاني المدلول النحويّ وهو ما يُطلق على المُسند في الجمل الخبريّة الاسميّة، وهو لفظ مجرّد من العوامل اللفظية مُسنداً إلى ملتقدّمه، وهو المبتدأ لفظاً نحو زيدٌ قائمٌ، أو تقديراً نحو أقائمٌ زيدٌ "أي الجزء الذي حصلت به أو بمتعلّقه الفائدة مع المبتدأ غير الوصف[6].

والخبرُ هو المُسند أو المُخبر به أو المحكوم به، الذي تتمّ به الفائدة مع المبتدأ المُفْتَقَرُ إليه، أو هو الجزء المتمّ الفائدة مع المبتدأ؛ لأنه صفة من صفاته، أو أحد متعلقاته، وهذا ما استقر عليه تعريف الخبر، وبالعودة لاستخدام مصطلح الخبر،

---

(1) ينظر: ابن هشام، أوضح المسالك، ص65، شذور الذهب، ص209.

(2) ينظر عبابنة، تطوّر المصطلح النحوي، ص70.

(3) نفسه، ص70.

(4) ابن منظور، لسان العرب، مادة "خبر".

(5) ينظر عبابنة، تطوّر المصطلح النحوي، ص71.

(6) عبابنة، تطوّر المصطلح النحوي، ص71.

فقد عبّر عنه سيبويه، بأنه "المُسند المبني"[1]، وعبّر عنه بذات المصطلح ولكن كان هذا الاستخدام قليلاً جداً[2]، وعبّر عنه ابن السرّاج –أي عن الخبر– بالمبني على المبتدأ[3]، وهو في اصطلاح ابن جنّي: "كلّ ما أسندته إلى المبتدأ، وحدثت عنه"[4].

وبالوقوف عليه –أي مصطلح الخبر– عند الزمخشري نجده "جزء ثانٍ من الجملة"[5]، وفي شرحه المفصّل يستخدم ابن يعيش مصطلح الخبر ويُعرّفه بقوله: بقوله: "أنّ خبر المبتدأ هو الجزء المُستفاد الذي يستفيده السّامع، ويصير مع المبتدأ كلاماً تاماً"[6].

وبمصطلح "الخبر" يقول السهيلي، وهذا ما يفهم من قوله في فصل (في تقديم الخبر) [7]، وفي التوطئة يرى الشلوبيني "بأن الخبر يرتفع بالمبتدأ بشرط التعرية من العوامل اللفظية، وخبر المبتدأ يأتي مفردا وجملة، والمفرد ثلاثة أقسام: قسمٌ هو المبتدأ وقسمٌ أُقيم مقام شيء –هو المبتدأ– مبالغة في التشبيه، وقسمٌ معمول كما هو المبتدأ موقعه، وهو الظرف والمجرور، والجملة، إما اسمية وإما فعلية، وكلتاهما لا بُدّ فيهما من ضمير"[8]، والشلوبيني في ذلك يجده البحث تابعاً للجزولي[9].

ويستعمل ابن معطي مصطلح "الخبر" ولا يذهب بعيداً عن أقوال من سبقه إذ يقول: "وخبر المبتدأ تارة يكون مفرداً وهو المبتدأ كقولك: ربُّنا، أو منزّلٌ منزلته، كقولك: زيدٌ الأسد... ويكون الخبر جملة فيلزم فيها الضمير"[10].

---

(1) سيبويه، الكتاب، 23/1، 126/2.

(2) ينظر: سيبويه، الكتاب، 59/1–61–86.

(3) ابن السرّاج، الأصول في النحو، 55/1.

(4) ابن جنّي، اللمع في العربية، ص26.

(5) ابن يعيش، شرح المفصّل، 221/1، الزمخشري، المفصل، ص36.

(6) نفسه، 227/1.

(7) ينظر: السهيلي، عبد الرحمن بن عبدالله (ت:581هـ)، نتاج الفكر في النحو، تحقيق: عادل أحمد وعلي معوّض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1412هـ/1992م، ص313–321.

(8) الشلوبيني، التوطئة، ص216، 217.

(9) ينظر: الجزولي، المقدمة الجزولية، ص94.

(10) ابن معطي، الفصول الخمسون، ص199.

ويستعمل ابن الحاجب مصطلح "الخبر" ويُعرّفه بقوله: "المجرّد المسند المغاير للوصف، الرافع لمكتفىً به"[1]، ويُعلّق الرضي على هذا الحدّ بقوله: "وقوله: (المجرّد) يريد به المجرّد من العوامل اللفظية... وقوله: (المغايرُ للوصف)... فخرج للنوع الثاني من المبتدأ؛ ذلك أن المبتدأ نوعان: مبتدأ له خبر، ومبتدأ له فاعل أو نائب فاعل يسدّ مسدّ الخبر في إتمام معنى الكلام"[2].

والملاحظ لدى البحث، استقرار مصطلح الخبر في الاستعمال النحوي، إلا أنّ اللافت أيضاً تفاوت النحويين في تحديدهم لتعريفه وحدّه، فهذا ابن عصفور يرى بأن الخبر: "هو الجزء المستفاد من الجملة الابتدائية"[3].

بمعنى الجزء الذي تتم فيه فائدة الجملة المكوّنة من المبتدأ والخبر، والخبر عنده كما هو عند غيره يأتي على نوعين[4]، غير أن البحث لا يجد في تعريف ابن عصفور عصفور قيد (المجرّد من العوامل اللفظية).

وبمصطلح الخبر يقول ابن مالك، إذ يُعرّفه بقوله: "الجزءُ المتمم الفائدة مع المبتدأ" ويُفهم ذلك من قوله في الألفيّة أيضاً:

والخبرُ: المُتمّمُ الفائِدة كاللهُ بَرٌّ ، والأيادي شاهِدَه[5]

ويوضح ابن عقيل قول الناظم في حدّ الخبر بقوله: "عرّف المصنّف الخبر، بأنه الجزء المكمّل للفائدة"[6]، ويرى البحث أن ابن عقيل لم يتجاوز هذا التعريف ولم يأتِ بجديد، إذ اكتفى بالتعريف واستعمال ذات المصطلح، وهذا شأن ابن عقيل في كثير من المسائل في شرحه على الألفية، إذ يردّد مصطلحات الناظم وتعريفاته، وبالعودة إلى ابن الناظم نجد الأمر خلاف ذلك، إذ رغم قوله بمصطلح "الخبر" إلا أنه

---

(1) الرضي الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، 223/1.

(2) نفسه، 225/1.

(3) ابن عصفور، المقرّب، 82/1.

(4) نفسه، 82/1.

(5) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 189/1.

(6) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 189/1.

يُقدِّم تعريفاً جديداً للخبر إذ يقول: "خبر المبتدأ: ما به تحصل الفائدة مع المبتدأ"[1]، ولعلّ ابن هشام تابع ابن الناظم عندما عرّف الخبر بأنّه: "الجزء الذي حصلت به الفائدة مع مبتدأ غير الوصف المذكور، فخرج فاعل الفعل، فإنه ليس مع المبتدأ، وفاعل الوصف، وهو إمّا مفرد، وإمّا جملة"[2]ويجده البحث في شذور الذهب يوضّح مقولته السابقة بقوله: "وقولي (مع المبتدأ) فصل أول مخرج لفاعل الفعل، وقولي (غير الوصف المذكور) فصلٌ ثانٍ مخرج لفاعل الوصف، في نحو أقائمٌ الزيدان" وما قائمٌ الزيدان"[3]، ومثل هذا القول نجده عند أبي حيّان، سواء في استخدام المصطلح أو في حدِّه، إلا أنه يرى شرطاً للاسم الواقع في باب الأخبار وهو إمكان الاستفادة منه[4].

وبعد هذا العرض يتضح للبحث مدى استقرار مصطلح الخبر الذي استعمله البصريون بعد سيبويه، للدلالة على الجزء المتمم للفائدة بعد المبتدأ، نحو زيدٌ قائمٌ، فقائمٌ هو الجزء المتمم للفائدة في هذه الجملة الاسمية، واستعمله الكوفيون بالدلالة نفسها، إلا أنّهم لم يكتفوا بهذه التسمية، بل أطلقوا عليه اصطلاح المُرافع[5]، قال الشرجيّ: "مذهب الكوفيين أن المبتدأ يرفع الخبر، والخبر يرفع المبتدأ، لكونهما متلازمين"[6]وقد جاء عند الفرّاء على هذا المعنى إذ يقول: أفرأيت ما جاء منهما ليس بِعَدْهُ ما يُرافعُهُ"[7]وفرّق بين مصطلحي الترافُع والمُرافِع) فعلى الرغم من أنهما كوفيّا الاصطلاح إلا أن الترافع: (المبتدأ رفع الخبر) والخبر رفع المبتدأ؛ أو المبتدأ يرتفع بالخبر، والخبر بالمبتدأ) أما المُرافع: فيطلقونه على المبتدأ والخبر، ومثل هذا المصطلح لم يقف عليه البحث ضمن فترة الدراسة.

---

(1) ابن الناظم، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ص238.

(2) ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ص66.

(3) ابن هشام، شذور الذهب، ص213.

(4) ينظر: أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب، 1049/3.

(5) ينظر: الفرّاء، معاني القرآن، 18/1.

(6) الشرجي، عبد اللطيف بن أبي بكر (ت:802هـ)، ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، تحقيق: طارق الجنابي، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1987م، ص30.

(7) الفرّاء، معاني القرآن، 262/1.

ومن المصطلحات النحوية الدّالة على الخبر، مصطلح "المُسند" وهو مصطلح بصري استخدمه سيبويه[1] والمبرّد[2]، وغيرهما، ووفقاً لما ذهب إليه الدكتور يحيى عبابنة فإن هذا المصطلح بعد ظهور الخبر واشتهاره تحوّل مع نظيره (المُسند إليه) إلى مصطلحات البلاغيّين[3]، ومثل هذا الاستعمال لم يقف عليه البحث –ضمن فترة الدراسة–، كذلك من المصطلحات الدّالة على الخبر، التي لم يقف عليها البحث ضمن فترة الدراسة مصطلحا، المبني على المبتدأ[4] والمستقرّ[5]، وكلاهما بصريٌّ وفقاً لما ذهب إليه الدكتور عبابنة[6]، ومثل هذه المصطلحات لم يستعمل ولعل مردُّ ذلك لذيوع مصطلح "الخبر" ذاته واشتهاره، إذ يعود اشتهار المصطلح –وفق ما يرى البحث– لقصر العبارة وقرب التناول وعموميّة اللفظ ودلالته على المعنى.

3.2 الجمع

الجمعُ لغةً: الضمُّ، يقال: "جمع الشيء عن تفرقه يجمعه جمعاً"[7]، قال ابن فارس: "الجيم والميم والعين أصلٌ واحد يدلّ على تضامّ الشيء"[8].

وفي الاصطلاح: فمصطلح "الجمع" استعمل منذ بداية النحو، إذ نجده في مواضع متعددة من كتاب سيبويه[9].

ويرى الأنباري (ت:577هـ) أنّ الجمع ما دلّ على العدد الزائد على الاثنين؛ لإخراج المثنى، يقول: والأصل فيه العطف كالتثنية، إلا أنهم لمّا عدلوا عن

---

(1) سيبويه، الكتاب، 23/1، 126/2.

(2) المبرّد، المقتضب، 126/4.

(3) ينظر عبابنة، تطوّر المصطلح النحوي البصري، ص72.

(4) ينظر: سيبويه، الكتاب، 330/1، 328/1، 366/1.

(5) نفسه، 55/1، 89/2.

(6) ينظر عبابنة، تطوّر المصطلح النحوي البصري، ص72، 73.

(7) ابن منظور، لسان العرب، مادة "جمع".

(8) ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، مادة "جمع".

(9) ينظر: سيبويه، الكتاب، 48/2، 484/3.

التكرار في التثنية؛ طلباً للاختصار، كان ذلك في الجمع أولى"[1]، ويذكر الجزولي مصطلح الجمع ويُعرّفه بقوله: "الجمع ضمٌّ واحدٍ إلى أكثر منه بشرط اتّفاق الألفاظ، وفائدته التكثير وأصله العطف"[2]، وتابعه على ذلك الشلوبيني في التوطئة[3]، وذات المصطلح يستعمله ابن عصفور ويحدُّه بقوله: "ضمّ اسم إلى أكثر منه بشرط اتّفاق الألفاظ والمعاني، أو المعاني موجب للتسمية"[4].

وبالعودة إلى الزمخشري، نجده يستخدم مصطلح "المجموع" ويقصد به الجمع[5]، وعند ابن يعيش، نجده في شرحه للمفصّل يعدل عن تسمية الزمخشري، ويقول بمصطلح الجمع، ويحدّه بقوله: "اعلم أن الجمع ضمٌّ شيءٍ إلى أكثر منه"[6].

وذات المصطلح يستعمله ابن الحاجب ويقول في حدّه: "ما دلّ على أحادٍ مقصودة بحروف مفردة"[7]، ويقدّم الرضي شرحاً لهذا التعريف بقوله: "ما دلّ على آحاد، يشمل الجموع وغيره من اسم الجنس كتمر و نخل..."[8].

أمّا ابن مالك، فإنه يحدّ الجمع بقوله: "ما له واحدٌ من لفظة، صالحُ لعطف مثليه، أو أمثاله عليه دون اختلاف معنى"[9]، ويجد البحث ابن الناظم في شرحه على ألفيّة أبيه يزاوج بين المصطلحين "المجموع" و"الجمع"، إذ يقول: "الاسم الدّال على أكثر من ثلاثة أضرب: جمع، واسم جمع، واسم جنس"[10]، ويعلل ذلك بقوله: "لأن الدّال على أكثر من اثنين بشهادة التأمل إمّا أن يكون موضوعاً للآحاد المجتمعة، دالاً

---

(1) الأنباري، أسرار العربية، ص46.

(2) الجزولي، المقدمة الجزولية، ص11.

(3) ينظر: الشلوبيني، التوطئة، ص119.

(4) ابن عصفور، المقرّب، 47/2.

(5) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصّل، 139/1، 213/3، الزمخشري، المفصل، ص227.

(6) نفسه، 140/1.

(7) الرضي الأستراباذي، شرح الكافية، 365/3.

(8) نفسه، 365.

(9) ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ص267.

(10) ابن الناظم، شرح ابن الناظم، ص23.

عليها دلالة تكرار الواحد بالعطف إمّا أن يكون موضوعاً لمجموع الآحاد دالاً عليها دلالة المفرد على جملة أجزاء مسمّاه"[1].

ويستعمل أبو حيان "الجمع" ويقول في تعريفه له في باب جمع التكسير: "إن الجمع ما دلّ على أكثر من اثنين"[2].

ومهما يكن من أمر، فإنه يمكن القول باستقرار مصطلح "الجمع" منذ ولادته الأولى على ألسنة النحاة إلى يومنا هذا، وسيتناول البحث طائفة الجموع كالآتي:

1.3.2 مصطلح جمع المذكر السالم :

عبّر سيبويه عن هذا المصطلح _جمع المذكر السالم– في كتابه بقوله:"إذا جمعت على حدّ التثنية لحقتها زائدتان... واو مضموم ما قبلها في الرفع وفي الجر والنصب ياء مكسور ما قبلها"[3]؛ ويُفهم من كلام سيبويه أنه استخدم مصطلح "الجمع على حدّ التثنية" وإذا ما تتبعنا سير النحاة، نجدهم يأخذون عن سيبويه هذا المصطلح، ويوضحونه، فهذا الزمخشري، يرى بأن المجموع على ضربين، وما يهمنا هنا الضرب الأول الذي عبّر عنه بقوله: "صحّ فيه واحدهُ "، وما كُسر فيه، فالأول – ويعني هنا جمع المذكر السالم– دون استخدام لهذا المصطلح بلفظه، ما آخره واو أو ياء مكسورٌ ما قبلها، بعدها نون مفتوحة، فالذي بالواو والنون لم يعلم في صفاته وأعلامه "المسلمين والزّيْدين"[4].

ويشرح ابن يعيش هذا المصطلح عند الزمخشري بقوله: "وهو على ضربين – يقصد الجمع– (جمع تصحيح وجمع تكسير)، فجمع الصحّة، ما سلم فيه واحدهُ من التغيير، وإنما يأتي بلفظه البتّة من غير تغيير، ثمّ تزيد عليه زيادة تدل على الجمع، كما فُعل في التثنية، ويُقال له جمع سالم، لسلامة لفظ واحده من التغيير، ويُقال جمعٌ

---

(1) نفسه، ص23–24.

(2) أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب، 401/1.

(3) سيبويه، الكتاب، 18/1.

(4) ابن يعيش، شرح المفصّل، 213/3،الزمخشري،المفصل،ص227.

على حدّ التثنية؛ لسلامة صدره كما في المثنى؛ وربّما قالوا جمعٌ على هجاءين؛ لأنه مرة يكون بالواو والنون، ومرة بالياء والنون"[1].

والمتأمل في شرح الشارح –ابن يعيش–في القول السابق يجدُ أنه استخدام أكثر من اصطلاح للتعبير عن جمع المذكر السالم وكلّها كانت معروفة وسائدة في عصره وزمانه، ولعلّ أشهرها جمع الصحّة، كما نجده يعلل ويفسِّر سبب كلّ اصطلاح أُطلق على هذا النوع من الجموع.

وعند استعراضهذه المصطلحات التي ذكرها ابن يعيش، يجد البحث أنّ لها أصلاً في الاستخدام، فمثلاً: مصطلح "الجمع الصحيحمّن المصطلحات التي عبّر به المبرّد[2].

أمّا مصطلحجمع السّلامةفقد عبّر به ابن السرّاج[3]،وقد عبّر ابن الخشّاب في المترجل بجمع الصحة[4]ولعلّه يوجد مصطلحات أخرى عُبّر بها عن جمع المذكر السالم، لم يقف عليها البحث، وما يهمُّ هنا أنّ مصطلح جمع المذكر السالم على حدّ علم البحث أول من استخدمه أو لنقل أوّل استخدام عثر عليه كان عند الشلوبيني (ت:645هـ) إذ يقول"والجمعُ اصطلاحاً قسمان: جمع تكسير، وجمع سلامة"[5].

ويقول في موضع آخرويلحق جمع السّلامة في المذكّر الواو المضموم ما قبلها، لفظاً أو تقديراً رفعاً، والياء المكسور ما قبلها، لفظاً أو تقديراً نصباً أو جرّاً"[6]، وتابعه في ذلك ابن الحاجب[7].

---

(1) نفسه، 213/3.

(2) ينظرالمبرّد، المقتضب، 5/1.

(3) ينظرابن السرّاج، الأصول، 48/1.

(4) ابن الخشاب، أبو محمد عبدالله، المرتجل في النحو، تحقيق: علي حيدر، دمشق، 1392هـ/1972م، ص61.

(5) الشلوبيني، التوطئة، ص126.

(6) نفسه ص127.

(7) ينظر:الرضي الأستراباذي، شرح الكافية، 74/1.

وبعد حقبة "الشلوبيني"نجد شيوعاً وذيوعاً لمصطلح "جمع المذكر السالم" مع ذكر لبعض المصطلحات الأخرى إلى جانبه، التي سرعان ما تلاشت، فابن معطي يستخدم مصطلح جمع السلامة، إذ يقول: "المجموع" وينقسم إلى جمع تكسير وهو ما تغيّر فيه بناء الواحد، إمّا بزيادة نحو: رجال، أو بنقصان نحو كُتُب، أو بتغير الحركات نحو: أُسْد، وإلى جمع سلامة، وهو إمّا مذكّر أو مؤنث، فجمع السلامة في المذكر ألحقته واواً مضموماً ما قبلها رفعاً، أو ياءً مكسوراً ما قبلها نصباً وجرّاً"[1]، ويزاوج ابن الناظم بين مصطلحي "جمع المذكر السالم وجمع التصحيح"إذ نراه في شرحه على الألفية يقول:"وأمّا جمع المذكر السالم فيلحق آخره واو مضموم ما قبلها رفعاً، وياء مكسور ما قبلها جراً أو نصباً، يليهما نون مفتوحة"[2]، ويقول في موطن آخر مستعملاً مصطلح –جمع التصحيح–: "والجمع ينقسم إلى جمع تصحيح، وهو ما سلم فيه لفظ الواحد وإلى جمع تكسير"[3]وهذا ابن عصفور يرى أنّ :انقلاب الواو ياءً ياءً يكون علامة للنصب في جمع المذكر السّالم، وانقلاب الألف ياء يكون علامة للخفض في جمع المذكر السالم"[4].

ويجد البحث كذلك ابن هشام يصرّح بهذا النوع من الجموع، إذ يقول: "جمع المذكر السالم،الذي يدون والمسلمون"،يُرفع بالواو ويُجر ويُنصب بالياء المكسور ما قبلها، المفتوح ما بعدها"[5]واحترزت بالمذكر عن المؤنث كهندات وزينباتٍ ، وبالسالم عن المكسر كغلمان وزيود[6].

ويشرح ابن عقيل قول ابن مالك في ألفيته:

وارفع بواوٍ وبياء اجرر وانصبِ سالم جمع عامرٍ ، وذنبِ"

---

(1) ابن معطي، الفصول الخمسون، ص162.

(2) ابن الناظم، شرح ابن الناظم، ص24.

(3) نفسه، ص24.

(4) ابن عصفور، المقرّب، 49/1.

(5) ابن هشام، شذور الذهب، ص82.

(6) نفسه، ص82.

يقول ذكرٌ في هذا البيت القسم الثاني، وهو جمع المذكر السالم وما حُمِل عليه، وإعرابه الواو رفعاً وبالياء نصباً وجرّاً"[1].

وعلى الرّغم من شيوع مصطلح "جمع المذكر السالم" في زمان نحويٍّ كأبي حيّان الأندلسي، إلا أننا نجده يُؤثِر ويفضّل استخدام مصطلح "جمع التصحيح"، إذ يقول: "جمع التصحيح في المذكّر واوٌ رافعاً وياءٌ نصباً وجرّاً، ونون في الأحوال الثلاثة"[2]. وهو في هذا القول ينهج نهج ابن جني.

ولعلّه يمكننا القول إنّ هذا المصطلح –جمع المذكر السالم– فقد استقر على هذه الحالة، بعد الفترة التي أعقبت الشلوبيني –على وجه التحديد، وعلى الرغم من ظهور بعض المحاولات اليائسة للمصطلحات الأخرى عند بعض النحاة، التي يراها البحث أنّها كلّها من قبيل "جمع المذكّر السالم" وإن اختلفت في أشكالها وأنماطها، ومثال ذلك "جمع الصحة، والسلامة، والتصحيح".

2.3.2 جمع المؤنث السالم :

لن يطيل البحثُ عن "جمع المؤنث السالم" من حيث كونه اصطلاحاً، فما يصدقُ على جمع المذكر السالم في باب "الصحة والسلامة" يصدقُ على جمع المؤنث السالم، ذلك في باب الجمع على حدّ التثنية، فمن الواضح لدى البحث استعمال مصطلحات متعددة للتعبير عن هذا المصطلح "جمع المؤنث السالم".

فلقد عبّر عنه سيبويه بـ"يُجمع بالتاء"[3] وعبّر عنه المبرّد بـ"جمع المؤنث بالألف بالتاء، وبجمع المؤنث على حدّ التثنية[4]، وبالوقوف عند الزمخشري في فصل المجموع نجده يعبّر عنه بقوله: "والذي بالألف والتاء في أسمائه وصفاته كـ"الهندات" و"الثمرات" و"المسلمات"[5]، وهنا يُفهم اصطلاح "الجمع بالألف والتاء" عند الزمخشري،

---

(1) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 61/1.

(2) أبو حيّان الأندلسي، ارتشاف الضرب، 566/2.

(3) سيبويه، الكتاب، 406/3.

(4) المبرّد، المقتضب، 6/1، 331/3.

(5) ابن يعيش، شرح المفصّل، 213/3، الزمخشري، المفصل، ص227.

الزمخشري، إلا أن ابن يعيش في شرحه على المفصّل نجده يخالف الزمخشري في ذلك، إذ يزاوج بين نوعين من المصطلحات الخاصة بهذا الجمع، ما يُطلق عليه "جمع السلامة والجمع بالألف والتاء"، إذ يقول: "أمّا المؤنث، فجمعه السالم بالألف والتاء، نحو" الهندات" و"المسلمات"[1]، وفي موطن آخر يستخدم تعبير "جمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم، إذ يقول: "فإن قيل: لِمَ كانت الزيادة حرفين؟ وهلاّ كانت حرفاً واحداً، قيل: لمّا زادوا حرفين، لأنّ جمع المؤنث السالم فرعٌ على جمع المذكر السالم، فكما أن المزيد في جمع المذكر السالم حرفان، كذلك كان مثله في جمع المؤنث"[2].

ويستخدم ابن معطي جمع المؤنث السالم حيث يقول في تعريفه له: "وجمع المؤنث السالم: ألحقته ألفاً وتاء مضمومة رفعاً ومكسورة نصباً وجرّاً"[3]، كما يُعبّر ابن عصفور عن مصطلح "جمع المؤنث السالم بمصطلح "جمع السلامة" إلى جنب جمع المذكر السالم، إذ يقول: "والذي يتكلم به هنا جمع السلامة، وأعني به ما سلم فيه بناء الواحد، وهو قسمان: قسم يرفع بالواو والنون رفعاً، وبالياء والنون نصباً وجرّاً، وجمعٌ بالألف والتاء"[4]، فهو جمع سلامة وجمع بالألف والتاء، ومثل هذا القول يجدهُ البحث عند الشلوبيني بلفظه –والشلوبيني أسبق– إذ يقول: "وجمع السلامة قسمان: جمع بالألف والتاء...وجمع هو في المذكّر"[5]، وبذات القول قال الجزولي قبلهما، إذ يقول: يقول: "وجمع السلامة ينقسم قسمين: جمع بالألف والتاء، وجمع هو في المذكر بمنزله هذا في المؤنث"[6]، إلا أن الأمر اللافت عند الجزولي رغم تأثر الشلوبيني وابن عصفور به، هو استخدامه لمصطلح "جمع المؤنث السالم" بلفظه، إذ يقول في باب معرفة علامات الإعراب عن الضمة: "التي تكون علامة للرفع... وموضعها في الاسم

---

(1) نفسه، 318/3.

(2) نفسه، 319/3.

(3) ابن معطي، الفصول الخمسون، ص162.

(4) ابن عصفور، المقرّب، 49/2.

(5) الشلوبيني، التوطئة، ص127.

(6) الجزولي، المقدّمة الجزولية، ص21.

المتمكن الواحد انصرف، أو لم ينصرف، وفي جمع التكسير انصرف أو لم ينصرف، وفي جمع المؤنث السالم"[1].

وعبّر ابن مالك عن جمع المؤنث السالم بقوله في ألفيته:

وما بتاء وألف قَدْ جُمِعا يُكسرُ في الجرِّ وفي النّصبِ معا[2]

ويُفهم من قول ابن مالك استخدامه مصطلح "ما جمع بالألف والتاء" وعندما يشرح ابن عقيل قول الناظم، يجده البحث يزاوج بين مصطلحين، هما: "جمع المؤنث السالم"[3]، ومصطلح "ما جمع بالألف والتاء المزيدتين"[4].

وعلى خُطى ابن مالك سار ابن هشام في استخدامه مصطلح"ما جُمع بالألف والتاء" إذ يقول: "إذا كان المجموع بالألف والتاء اسماً ثلاثياً ساكن العين..."[5]، كذلك كذلك فعل أبو حيّان حيث يقول:"ما جُمع بألف وتاء مزيدتين ينصب بالكسرة"[6].

والأمر اللافت للنظر –من وجهة نظر البحث هنا– أنّ كثيراً من أساطين النحو، ضمن حدود فترة الدراسة، كانوا يميلون إلى استخدام مصطلح "جمع بألفٍ وتاءٍ مزيدتين" ويفضّلونه على مصطلح "جمع المؤنث السالم" لعلّ مردّ ذلك من وجهة نظر البحث يعود إلى اعتقاد النحاة أن هذا الجمع لا يخلو من عيب السلامة فيه، فمن المعروف أنّه قد يجمع الاسم المذكر، جمع المؤنث السالم، ومثاله قولنا في: سرادق/ سرادقات.

ولكن ورغم الميل الذي وجدناه عند كبار النحاة في تلك الفترة إلا أن مصطلح "جمع المؤنث السالم" لعلّ حاضراً وبقوة إلى زماننا هذا، ولعلّ مردّ ذلك يعود إلى سهولته على ألسنة الدّارسين والمدرّسين على حدٍّ سواء.

---

(1) نفسه، ص15–16.

(2) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 73/1.

(3) نفسه، 73/1.

(4) نفسه، 74/1.

(5) ابن هشام، أوضح المسالك، ص452.

(6) أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب، 1011/2.

3.3.2 جمع التكسير :

جمع التكسير من الجموع القديمة قِدم النحو، عبّر عنه سيبويه بقوله: "باب من الجمع بالواو والنون وتكسير الاسم"[1]، وعبّر عنه المبرّد أيضاً بقوله: "جمع تكسير، ويكون إعرابه كإعراب الواحد؛ لأنه لم يأتِ على حد التثنية"[2]، وعبّر عنه ابن السرّاج والزمخشري بـ"الجمع المكسّر"[3].

وعبّر عنه ابن يعيش بقوله: "جمع التكسير"[4]، وهو عند ابن معطي "جمع تكسير" وهو "ما تغيّر فيه بناء الواحد"[5]، ونجده عند الجزولي بذات المصطلح[6].

وفي التوطئة للشلوبيني "الجمع اصطلاحاً قسمان: جمع تكسير،وجمع سلامة، فجمع التكسير ما تغير فيه بناء الواحد، ليدلّ تغيّره على أنّ المراد به أكثر من اثنين"[7]، وهو باب عند ابن عصفور في المقرّب يعبّر عنه أيضاً بـ(المُكسَّر)[8].

ويستخدمه ابن مالك ويقول فيه: "جعل الاسم القابل دليلٌ ما فوق اثنين... بتغير ظاهر أو مُقدّر"[9]، ولا يتجاوز ابن الناظم قول أبيه في استخدام مصطلح "جمع التكسير"[10]، ويحدّه ابن عقيل بقوله "دلّ على أكثر من اثنين، بتغير ظاهر كرَجُل ورِجَال، أو مُقدّر كفُلك للمفرد والجمع"[11]، ويعبّر عنه ابن هشام بقوله:"ما تغيّرت فيه

---

(1) سيبويه، الكتاب، 410/1.

(2) المبرّد، المقتضب، 6/1.

(3) ابن يعيش، شرح المفصّل، 213/3.

(4) نفسه، 319/3.

(5) ابن معطي، الفصول الخمسون، ص161.

(6) ينظر: الجزولي، المقدمة الجزولية، ص16.

(7) الشلوبيني، التوطئة، ص126.

(8) ابن عصفور، المقرّب، 106/2.

(9) ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ص12.

(10) ينظر: ابن الناظم، شرح ابن الناظم، ص547-548.

(11) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 415/2.

صيغة الواحد، إمـ ّـا بزيادة: كصنو وصنوان، أو بنقص: كتخمة وتخم..."[1]، كما يجده البحث باباً في ارتشاف الضرب لأبي حيّان[2].

ومهمـا يكـن مـن أمـر، فإنـه يمكننـا القـول إنّ مصـطلح "جمـع التكسـير" مـن المصطلحات القديمة المستقرة عند جميع النحاة على اختلاف البيئات والعصور.

4.2 لا (التبرئة)

التبرئةُ لغةً: مصدر من برّأ وأبرأ، يُقال: أبرأته مما لي عليه وبرأته تبرئةً وبَرَأَ الله الخلق بَرْءاً فهو البارئ"[3].

وفي الاصطلاح: هي "لا" النافية العاملة في النكرات عملَ إنّ "لعلّة عارضة، وسُمّيت "لا التبرئة" دون غيرها من أحرف النفي، وحق "لا التبرئة" أن تصدق على لا النافية كائنة ما كانت؛ لأنّ من برأته فقد نفت عنه شيئاً، ولكنّهم خصّوها بالعاملة عمل إنّ فإنّ التبرئة فيها أمكن منها في غيرها لعمومها بالتنصيص"[4].

ومصطلح "لا التبرئة" مصطلح لم يكن معروفاً عند قدماء النحاة البصريين، فهو مصطلح كوفيّ على ما استقر عند البصريين بـ(لا النافية للجنس) ويرى القوزي أنّه من صنعة الفرّاء[5]، فهي عند سيبويه نجدها تحت باب سمّاه "باب النفي بلا"[6]، وعند وعند المبرّد هي في باب "لا التي للنفي"[7] وأطلق عليها ابن السرّاج لا النفي"[8].

---

(1) ابن هشام، أوضح المسالك، ص455.

(2) أبو حيّان الأندلسي، ارتشاف الضرب، 401/1.

(3) ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة "برأ".

(4) ينظر: الأزهري: الشيخ خالد، التصريح بمضمون التوضيح، تحقيق: عبد الفتاح بحري، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1421هـ/2000م، 235/1.

(5) ينظر: القوزي، المصطلح النحوي، ص172.

(6) ينظر: سيبويه، الكتاب، 274/2.

(7) ينظر المبرّد، المقتضب، 571/4.

(8) ينظر ابن السرّاج، الأصول في النحو، 379/1.

وبالعودة إلى اصطلاح الكوفيين،يجد البحث أنّ الكوفيين قد أطلقوا على "لا" النافية للجنس مصطلح التبرئة منذ زمن مبكر، فقد ورد ذلك في كلام الكسائي، و هذا يناقض قول القوزي، ومثال ورودها عند الكسائي قوله: "سبيل النكرة أن يتقدمها أخبارها فتقول: لا رجل، فلما تأخر الخبر في التبرئة نصبوا ولم ينوّنوا؛ لأنّه نصب ناقص[1].

وبالتتبع لتطوّر هذا المصطلح، وما يقابله عند البصريين في حدود فترة الدراسة يجد البحث أنّ الزمخشري يستخدم المصطلح البصري "لا" التي لنفي الجنس، ويذكر أنها محمولة على "إنّ"، فلذلك نصب بها الاسم ورفع الخبر"[2].

وتابعه في ذلك من حيث القول في المصطلح والعمل ابن يعيش[3]غير أنّ الجزولي يستخدم المصطلح الكوفي، فهي باب عنده عنوانه "باب لا التبرئة" يقول فيه: "شروط وجوب بناء الاسم مع "لا التبرئة"يتكرّر وألاّ يُفصل بينهما، وأن يليها وهو نكرة غير مضافٍ ولا مُشبه بالمضاف"[4].

وممن قال بمصطلح لا النافية للجنس العُكبري في كتابة "التبيين" في بناء اسم "لا" النافية للجنس[5]، كما وردت ذات المسألة عند ابن الخشّاب في المرتجل[6]، كما استخدم الأنباري أبو البركات مصطلح البصريين، كما هو موضح في المسألة الثالثة والعشرين في إنصافه[7].

وعند ابن معطي نجدها "لا" النافية للجنس، إذ يقول:شبّهوا بأنّ حرف النفي، وهو: لا، إذا أريد به المبالغة في النفي كقولك: لا رجلَ في الدار، فهي تنصب الاسم

---

(1) ينظر: نفسه، 381/1، حيث أشار إلى استعمال التبرئة عند الكسائي.

(2) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، 91/2،الزمخشري،المفصل،ص43,94.

(3) ينظر: نفسه، 91/2-94.

(4) الجزولي، المقدمة الجزولية، ص218.

(5) ينظر:العُكبري، التبيين، ص362.

(6) ينظر:ابن الخشّاب، المرتجل في النحو، ص179.

(7) ينظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 194/1.

وترفع الخبر"[1]، كذلك عند ابن عصفور نجدها نافية[2]، وفي البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع نجدها نافية للجنس تنصب النكرات[3].

كذلك الحال ذاته عند ابن الناظم، فهي التي لنفي الجنس، يقول وأمّا إعمالها عمل إنّ " فمشروط بأن تكون نافية للجنس[4].

ويراها ابن عقيل من الحروف الناسخة للابتداء، يقول في شرحه على بيت الناظم،ابن مالك:

عَمَلَ إنَّ اجْعَلْ لِلا في ذَكِرةٌ فْردةً جاءَتْكَ أو مُكَرَّره

هذا هو القسم الثالث من الحروف الناسخة للابتداء وهي "لا" التي لنفي الجنس، والمُراد بها التي قُصِدَ بها التنصيص، على استغراق النفي للجنس كلّه"[5]، ومن الذين قالوا بنفيها للجنس وإعمالها عمل إنّ أبو حيّان، إذ نجدها عنده تحت باب العاملة عمل إنّ "[6].

ويُقدّم بحث تصوّراً خاصاً لـ"لا" عند ابن هشام، إذ يقول في حقّها: "تكون عاملة عمل إنّ ذلك إذا أريد بها نفي الجنس على سبيل التنصيص، وتُسمّى حينئذٍ "تبرئة"[7] إلا أنّه سرعان ما يرجع للمصطلح البصري ويستخدمه، إذ يقول: "التاسع خبر "لا" التي لنفي الجنس لا نحو لا رجلَ أفضلُ من زيدٍ "[8]، فعلى الرغم من اعترافه في "المغني" بأنها تسمى "تبرئة" إلا أن النزعة البصرية سرعان ما تغلب عليه، فتظهر واضحة عنده ولا يستطيع التجرّد منها.

---

(1) ابن معطي، الفصول الخمسون، ص202.

(2) ينظرابن عصفور، المقرّب، 104/1.

(3) ينظر: الإشبيلي، البسيط في شرح جمل الزجاجي، ص311.

(4) ابن الناظم، شرح ابن الناظم، ص133.

(5) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 360/1.

(6) ينظر: أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب، 1295/3.

(7) ابن هشام، مغني اللبيب،264/1.

(8) ابن هشام، شذور الذهب، ص236.

ومهما يكن،فالبحث يرى أن "التبرئة" مصطلح كوفي في أساسه وأصله، يقابله عند البصريين المتقدمين "النفي بلا" أو "لا" التي تعمل عمل إنّ : وعند المتأخرين من النحاة –إن جاز التعبير– "لا النافية للجنس" مع شيوع لهذا المصطلح وتداوله إلى يومنا هذا.

5.2 الكناية

الكناية لُغة:أن تتكلم بشيء، وتريد غيره، يُقال: كنى عن الأمر بغيره، يكني كناية، يعني إذا تكلّم بغيره"[1]، وجاء في الصحاح، الكناية والمكني والكنية، فهي من باب كنيت، وكَنوت عن كذا بكذا، أي رمزت به عنه، وكنى به عن كذا يكني ويكنو كناية؛ إذا تكلّم بما يستدل عليه[2].

واصطلاحاً:أن يعبّر عن شيء معيّن، لفظاً كان أو معنى، بلفظ غير صريح في الدلالة عليه[3]، وقال صاحب الموفي[4]:الكنيات ما وُضع لمتكلّم أو مخاطب أو أو غائب، سبق لفظاً أو معنى" ويذكر كثير من الدارسين أنّ الفرّاء أطلق هذا المصطلح على ما يُقابل الضمير والمضمر لدى البصريين، ومن هؤلاء الدارسين: شوقي ضيف[5]، ومهدي المخزومي[6]، وعوض القوزي[7].

وقبل أن يُقدّم البحث رأيه في هذه المسألة يقف عند معنى "الضمير" فهو في اللغة من الضمور وهو الهزال والضعف، والضمير:السّر داخل الخاطر والجمع

---

(1) ابن منظور، لسان العرب، مادة "كنى".

(2) الجوهري، إسماعيل بن حماد (ت:393هـ)، تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطّار، دار العلم للملايين، ط4، 1990م، مادة "كنى".

(3)الرضي الأستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب، 147/3.

(4) الكنغراوي، صدر الدين، الموفي في النحو الكوفي، تحقيق: محمد بهجة بيطار، المجمع العلمي العربي، ص92.

(5) ينظر: ضيف، المدارس النحوية، ص200.

(6) ينظر: المخزومي، الدرس النحوي في بغداد، ص37.

(7) ينظر: القوزي، المصطلح النحوي، ص174.

الضمائر، وأضمرتُ الشيء أخفيته[1]وأهميتهُ وفقاً لرأي الدكتور عادل بقاعين –كما قرأت له– متأتية من وظيفته في التراكيب الكلامية، وهي الإيجاز والاختصار[2].

وبالرجوع إلى أقوال المحدثين من نسبة مصطلح المكني للكوفيين ونسبة مصطلح الضمير والمضمر للبصريين، فهذا القول يحتاج إلى وِقفة متأنية، فهذا القول في رأي البحث لعلّه مبني على كثرة ورود المصطلح هذا أو ذاك عند كُلّ فريق، فالأكثر عند الكوفيين أنّهم يستعملون الكناية والمكني، وقد يستعملون الضمير والمضمر، وفي المقابل فإن البصريين يكثرون من استعمال الضمير والمضمر، وقد يستعملون الكناية والمكني، فنسبة مصطلح إلى فريق دون آخر، إنّما هو حسب كثرة الاستعمال، فالمصطلحان تناوشهما المتقدمون، ولا يظنُّ البحث أنّ المتأخرين غفلوا عن ذلك الأمر، إذ لا فرق بين المضمر والمكني عند الكوفيين، وقد يكونحأدهما أعمّ من الآخر عند البصريين، يقول ابن يعيش في هذا الشأن: "لا فرق بين المضمر والمكني عند الكوفيين، فهما من قبيل الأسماء المترادفة، فمعناهما واحد، وإن اختلفا من جهة اللفظ، وأما البصريون فيقولون: المضمرات نوع من الكنايات، فكلُّ مضمر مكني، وليس كل مكني مضمراً "[3].

ويُشير البحث في هذا الصدد إلى ما ذهب إليها الأستاذ الدكتور يحيى عبابنة فيما يخصُّ نسبة الكناية والمكني إلى الكوفيين، إذ يقول:إنّ لفظي الكناية والمكني يُنسبان في العادة إلى الكوفيين،بيْد أنّه يرى أنّ في ذلك ظلماً لجهود الخليل بن أحمد الفراهيدي، إذ يُرجّح عبابنة أنهما من مصطلحات الخليل الذي أخذ عنه شيوخ الجماعتين، ولكنّه اشتهر عند بعض الكوفيين أكثر من شهرته عند بعض البصريين"[4].

---

(1) ابن منظور، لسان العرب، مادة "ضمر".

(2) ينظر: بقاعين، عادل، قراءة في ازدواجية المصطلحفيأصول ابن السرّاج بين البصريين والكوفيين، مجلة كليّة الآداب، جامعة القاهرة، 2012م.

(3) ابن يعيش، شرح المفصل، 292/2.

(4) ينظرعبابنة، تطوّر المصطلح النحوي البصري، ص27.

وا ِن ْ نحن ّ منا شطر بعض المؤلفات النحوية –ضمن فترة الدراسة– ووقفنا على استعمالات النحويين لكلا المصطلحين سنجد أن ّ ابن يعيش في شرحه للمفصّ ل – رغم حديثه– أن لا فرق بين المضمر والمكني في استعمالات الكوفيين، يستخدم المصطلح البصري الضمير وما هو في فلكه من المشتقات من حيث التصريف بكثرة.

إذ يقول: "المضمرات كلّها مبنية"، و"المضمر على نوعين"، و"المضمرات ثلاثة أقسام: متكلّم ومخاطب وغائب"[1]، ورغم هذا الإفراط في الاستعمال للمصطلح البصري، إلا ّ أن ّه يجد نفسه مضطراً إلى المزاوجة بين المصطلحين البصري والكوفي، ومثال ذلك قوله: "فأعرفالمضمرات المتكلّم، لأن ّه لا يُو هِّمك غيره، ثم المخاطب، والمخاطب يتلو المتكلّم في الحضور والمشاهدة، أضعفها تعريفاً كنايةُ الغائب؛ لأن ّه يكون كناية عن معرفة ونكرة، قال بعض ُ النحويين: كناية النكرة نكرة[2]، وتابعه في ذلك العُ كبري[3].

وا ِذا ما تصفحنا المقدمة الجزولية، نجد مصطلح الضمير والمضمر حاضراً عنده إذ يقول في باب البدل: "يبدل المضمر من المضمر"[4]، ويرى نأ ّ :"المضمر بالنسبة إلى الإعراب ثلاثة أقسام: مرفوع الموضع ومنصوبهومجرور ه"[5].

والملحوظ عند الجزولي اطراد في استخدام زمرة "المضمر" ومثل هذه الكثرة في استخدام "زمرة" المضمر والمضمرات على حساب الضمير والضمائر نجدها عند الشلوبيني، إذ يقول في غيرموطن : "المضمرات أو ما في حكمها" والمضمر بالنسبة إلى التفسير، والمضمر في نِعْ مَ وبِئْس َ "[6].

وعلى شاكلته أيضاً نجد ابن معطي، إذ يقول: "في المضمرنإ ّه ينقسم بالنسبة إلى التفسير إلى خمسة أقسامضمر يفسّ ر ما بعده، ومضمر يفسّ ره ُ سياق الكلام،

---

(1) ابن يعيش، شرح المفصّ ل، 293/2، 294.

(2) نفسه، 293/2.

(3) ينظر العُ كبري، التبيين، "مسألة إبراز الضمير في اسم الفاعل، والصفة المشبهة"، ص260.

(4) الجزولي، المقدمة الجزولية، ص77.

(5) نفسه، ص59.

(6) الشلوبيني، التوطئة، ص181.

ومضمر تفسّره المشظهمق، ومُفسِّره ما استقرّ في النفس، ومضمر يُفسِّره ما قبله لفظاً أو معنى"[1].

ويستخدم ابن عصفور مصطلح الضمير والمضمر وما دار في فلكهما من تعبيرات واصطلاحات، ويتضح ذلك في قوله: "ألا ترى أنّ المُضمر يفتقر إلى مُفسّر"[2]، ويستخدم مصطلح الضمير إذ يقول: ألا ترى أنّ الواو ضمير مرفوع"[3].

وفي التعليقة على المقرّب، يجدُ البحث ابن النحاس، يحذو حذو ابن عصفور في استخدام مصطلح الضمير ومصطلح المضمر وما دار في فلكهما، مع ملحوظة مفادها عدوله عن استخدام "زمرة المضمر" إذ كان الحديث له من باب الاستطراد والتعليق، أمّا إذا ربط حديثه، بحديث ابن عصفور في المقرّب، فإننا نجده يجانس في الاستخدام ويستخدم ذات المصطلح الذي يستخدمه ابن عصفور[4].

وإذا ما توقف البحث مع ابن مالك، فإننا نجده يستعمل "مصطلح الضمير والمُضمر"ويقدّم له تعريفاً بذكر مثاله[5]، وبالوقوف عند شرح ابن الناظم على ألفية أبيه يجدُ البحث ميلاً عند ابن الناظم لاستخدام مصطلح المضمر إذ يقول: "المُضمر، ما دلّ على نفس المتكلّم أو المخاطب أو الغائب، كأنا وأنت وهو"[6]، فابن الناظم هنا لا يلتفت إلى مصطلح أبيه، بل يستخدم مصطلح "المضمر" دون النظر في مصطلح أبيه الذي يزاوج فيه بين التعبيرين، والأمر على خلاف ذلك عند ابن عقيل الذي يكبّل نفسه بقيود ابن مالك ولا يكاد يخرج عنها في استخدام المصطلح، إذ نراه يقتفي أثر ابن مالك في استخدام المصطلح ففي قول ابن مالك مثلاً:

كلُّ مضمرٍ لَهُ البنا يجب ولفظُ رفعاً كلَفْظِ ما نصب

---

(1) ابن معطي، الفصول الخمسون، ص277.

(2) ابن عصفور، المقرّب، 289/1.

(3) نفسه، 291/1.

(4) ينظر: ابن النحاس، بهاالدين محمد بن إبراهيم، التعليقة على المقرّب، تحقيق: جميل عبدالله عويضة، وزارة الثقافة، عمان، الأردن، ط1، 2004م، ص529,531.

(5) ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 86/1.

(6) ابن الناظم، شرح ابن الناظم، ص34.

يشرح قول الناظم"المضمرات كلّها مبنيّة"[1].

ويشرح قول الناظم:

فما لِذي غَيبةٍ أو حُضُور كأنْتَ ، وهوسَمِّ بالضمير

بقوله"الضمير" إلى أن الضمير، ما دلَّ على غيبةٍ كهو، أو حُضورٍ وهو قسمان: أحدهما ضمير المخاطب، نحو أنت والثاني ضمير المتكلم "أنا"[2].

ومثل هذا الأمر لدى ابن هشام، إذ نراه يُزيلُ التزمّت في استخدام المصطلح الضمّير مرّة والمضمر مرّة أخرى"يراهما شيئاً واحداً يقول في أوضح المسالك: "المضمر والضمير اسمان لما وضع لمتكم كأنا أو المخاطب، كأنت أو الغائب كهو"[3]ورغم هذه الدعوة التي أطلقها ابن هشام، إلاّ أن النحاة ما زالوا يزاوجون بين الاستعمالين، خوفاً من شقّ صفّ النحاة، فهذا أبو حيّان مثلاً نجده يستعمل "المضمر"[4]، ونجده يستعمل "الضمير"[5].

وعلى هذا يمكن القول إنَّ مصطلح الضمير والمضمر وما دار في زمرتهما من اشتقاقات وتعبيرات، من المصطلحات التي سادت وانتشرت طيلة فترة الدراسة، حيث تلاشت أمامها المصطلحات الأخرى، من قبيل الكناية والمكني حتى لا يكاد يظفر البحث بشيء يذكر منها، ولا صحّة نسبة "الضمير والمضمر" أو "الكناية والمكني" لهذه الطائفة من النحاة أو تلك مردّه لكثرة الاستعمال، وسيبقى الضمير مصطلحاً بصرياً فيعُرف النحاة، والمكني من مصطلحات الكوفيين، لا مجال لمحو ذلك من ذاكرة النحو.

---

(1) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 90/1.

(2) نفسه، 86/1-87.

(3) ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ص34.

(4) ينظر: أبو حيان الأندلسي، ارتشاف في الضرب، 911/2.

(5) نفسه، 930/2، 941/2.

الفصل الثالث

المصطلحات المتعلقة بالجملة الفعليّة

1.3 مصطلح المتعدي :

المتعدي في اللغة اسم فاعل من الفعل "تعدّى" بمعنى تجاوز، والتعدّي في اللغة التجاوز، قال ابن منظور: "الأمر تعدوه وتعدّاه، كلاهما: تجاوزه"[1].

المتعدّي اصطلاحاً : قبل أن يستقر لفظ المتعدّي عبّر سيبويه عنه بـ"الفعل الذي يتعدّى الفاعل إلى المفعول"[2]، واستعمل المبرّد أيضاً عنوان "المتعدّي"[3]، ولعلّ أوّل من عرّف المتعدي هو ابن السرّاج بقوله: "إنّه الفعل الذي يلاقي شيئاً ويؤثر فيه"[4]، وعرّفه أبو علي الفارسي بأنه "ما نصب مفعولاً به"، وممن تابعه على هذا التعريف أبو موسى الجزولي، يقول الجزولي: "المتعدّي ما نصب المفعول به ويُوصل ما لا ينصب المفعول به إليه بحرف الجر"[5].

ويرى عوض القوزي أن مصطلح الفعل اللازم والمتعدّي مصطلح بصري، يقابله عند الكوفيين الفعل الواقع وغير الواقع[6]، وجاء في لسان العرب: "وأهل الكوفة يسمّون الفعل المتعدّي واقعاً"[7]، واستعمله الفرّاء[8] للدلالة على الفعل المتعدّي.

وإن كانت المصادر تثبت نسبة الفعل الواقع للكوفيين، فهنا تجدر الإشارة إلى أن مصطلح الواقع ورد في "كتاب العين" المنسوب إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي،

---

(1) ابن منظور، لسان العرب، مادة "عدا".

(2) سيبويه، الكتاب، 24/1.

(3) ينظر المبرّد، المقتضب، 91/3.

(4) ابن السرّاج، الأصول في النحو، 202/2.

(5) الجزولي، المقدمة الجزولية، ص79، النص المحقق.

(6) ينظر: القوزي، المصطلح النحوي، ص134.

(7) ابن منظور، لسان العرب، مادة "وقع".

(8) ينظر الفرّاء، معاني القرآن، 521/1، 148/1، 119/1.

غير مر ّة، إذ يقول في ملَخة َ"ق َ "لا "يُحر ّك مصدره؛ لأنه فعل واقع، وقيل هذا لا يحر ّك مصدره ُ "[1].

ومصطلح المتعد ّي من المصطلحات النحوي ّة التي دأب النحاة المتأخرون على استعمالها وتعريفها، فقد استعمله الشلوبيني وقال في تعريفه: و"المتعد ّي ما نصب مفعولاً به، أو اقتضاه ُ بواسطة، إلا أن ّ ما نصب مفعولاً به يُقال فيه، متعد ّ مطلقاً، وما اقتضاه بواسطة لا يقال فيه متعد ّ مطلقاً، وا ِنّما يقال فيه: يقد ٌ متعد ّ بحرف جر،، ويُوصل ما لا ينصب المفعول به إليه بحرف جر، نحو ذهبت بزيدٍ "[2].

ويرى ابن أبي الربيع في بسيطه أن ّ الأفعال منها ما يطلب بعد فاعله محلاً يقع به، ومنها ما لا يطلب بعد فاعله محلاً يقع به، فما لا يطلب بعد فاعله محلاً، فهو غير متعٍّ، وما يطلب بعد فاعله محلاً هو المتعد ّي..، فالتعد ّي على هذا مجاوزة الفعل فاعله إلى مفعول به، والتعد ّي عند العرب: المجاوزة مطلقاً، وفي الاصطلاح: مجاوزة الفعل فاعله إلى مفعول به"[3].

وهذا القول لابن أبي الربيع قريب ٌ من قول ابن يعيش، الذي يرى في المتعد ّي ما يفتقر وجوده إلى محل غير الفاعل[4]؛ والمتعد ّي من المصطلحات المستعملة عند ابن عصفور في المقر ّب، نجده يعرفه ُ بعلامته إذ يقول: "فالأفعال عنده قسمان: متعد ٍّ وهو ما يصح أن يُبنى منه اسم المفعول ويصلح السؤال عنه شيءٍ وقع"[5]؛ ولعل ّ ابن عصفور بدا هنا متأثراً بالمصطلح الكوفي، ولكن دونما تصريح واضح منه وفق ما يرى البحث.

---

(1) الفراهيدي، الخليل بن أحمد، كتاب العين، تحقيق: السامرائي والمخزومي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، مادة "طعم"، ص569.

(2) الشلوبيني، التوطئة، ص204.

(3) الإشبيلي، البسيط في شرح جمل الزجاجي، 411/2.

(4) ابن يعيش، شرح المفصّل، 62/1.

(5) ابن عصفور، المقر ّب، 114/1.

وقول ابن عصفور قال ابن مالك، فالمتعدّي "هو ما اقتضى اسماً له، باطراد اسم مفعول تام"[1].

ويورد ابن مالك في ألفيته تعريفاً آخر للمتعدّي، مكرراً علامةً من علاماته:

علامةُ الفِعْل المُعدّى أن تَصِلْ غَيْرَ" مصدرٍ به نحو عَمِلْ

ويشرح ابن عقيل ذلك بقوله: و"علامة المتعدّي أن تتصل به (ها) تعود على غير ذلك المصدر و هي هاء المفعول به، نحو (زيدٌ أغلقتُه)"[2]. ويعرّفه بقوله: "الذي يَصِلُ إلى مفعوله بغير حرف جر، نحو ضَربتُ زيداً"[3].

ويجد البحث أنّ ابن هشام الأنصاري يقسم الفعل من حيث التعدّي واللزوم ثلاثة أقسام، أحدها ما لا يوصف بتعدٍّ ولا لزوم وهو كان وأخواتها، والثاني المتعدّي وله علامتان، إحداهما أن يصحّ أن يتّصل به هاء، ضمير غير المصدر، والثانية يبنى منه اسم مفعول تام"[4].

ويتّضح للبحث من هذا العرض، أنّ مصطلح "الواقع" المنسوب للكوفيين لم يلق من الشيوع و الذيوع والانتشار، ما لقيه "مصطلح المتعدي" المنسوب للبصريين، فضمن فترة الدراسة، لا يكاد البحث يظفر "بمصطلح الواقع" للدلالة على الفعل المتعدي سوى ما علق في نفوس بعض النحاة كابن عصفور مثلاً، وعلى هذا يبقى مصطلح المتعدّي، هو المصطلح المتناول عند النحاة المتأخرين، جلّ عملهم فيه تناوله بالشرح والتوضيح وإبراز علاماته تبعاً لما جاء به على حالته عند النحاة المتقدمين عليهم.

2.3 الفعل اللازم" مصطلح الفعل اللازم" :

---

(1) ابن مالك، تسهيل وتكميل المقاصد، ص83.

(2) ابن عقيل، شرح عقيل، 483/1-484.

(3) نفسه، 483/1.

(4) ابن هشام، أوضح المسالك، ص161.

اللازم لُغة: قال ابن منظور "يلزمه لَزْماً ولُزوماً ..ويلزِم الشيء لا يفارقه"[1].

اللازم في الاصطلاح:

أمّا من حيث الاصطلاح، فلقد تنوعت استعمالات النحاة له، فقد عبّر سيبويه عنه بالفعل الذي لا يتعدّى الفاعل"[2]، وعبّر عنه المبرّد بالفعل الحقيقي إذ يقول: "فمنها الفعل الحقيقي الذي لا يتعدى الفاعل إلى مفعول وهو (قام) في قولك قام زيدٌ) و(جلس عمرو) وتكلّم خالدٌ) فكل وما كان منه غير متعدٍّ"[3]، وعبّر عنه المبرّد أيضاً بالإضافة إلى "غير المتعدّي" و"الحقيقي" بـ(الممتنع) [4].

وبقول سيبويه قال ابن السرّاج، وعرّفه بقوله: "إنه الفعل الذي لا يلاقي شيئاً ولا يؤثر فيه"[5]، ومصطلح اللازم يقابله عند الكوفيين مصطلح الفعل "غير الواقع" كما أسلفنا سابقاً في حديثنا عن المتعدّي.

وبالعودة إلى "مصطلح اللازم" فهذا المصطلح -وفقاً لما يرى البحث- لم يستعمل حتى زمن الزمخشري، واستعمله بعد ذلك ابن يعيش بقوله: "كلُّ ما أنبأ لفظه عن حلوله في حيز غير الفاعل فهو متعدٍّ، نحو "ضرب" و"قتل"، ألا ترى أن الضرب والقتل يقتضيان مضروباً ومقتولاً، وما لم يُنبئ لفظه عن ذلك فهو "لازم" غير متعدٍّ، نحو "قام" و"ذهب"، ألا ترى أن القيام لا يتجاوز الفاعل وكذلك الذهاب"[6].

والفعل اللازم عبّر عنه ابن أبي الربيع بمصطلح "غير المتعدّي"، "مما لا يطلب بعد فاعله محلاً فهو غير متعدٍّ"[7].

---

(1) ابن منظور، لسان العرب، مادة "لزم".

(2) سيبويه، الكتاب، 33/1.

(3) المبرّد، المقتضب، 128/3.

(4) نفسه، 128/3.

(5) ابن السرّاج، الأصول في النحو، 202/1.

(6) ابن يعيش، شرح المفصّل، 295/4.

(7) الإشبيلي، البسيط في شرح جمل الزجاجي، 411/1.

والمصطلح ذاته نجده عند الشلوبيني، قال: "الأفعال بالنسبة إلى التعدّي تنقسم قسمين: متعدٍّ وغير متعدٍّ"[1]. ويُقدّم ابن عصفور مصطلح اللازم بـ"غير المتعدّي" وهو ما لا يصحّ فيه أن يبنى منه اسم المفعول ولا يصحّ السؤال عنه بأيّ شيء وقع، وكأنّه يُعرّف اللازم "غير المتعدّي" بنقيضه "الفعل المتعدّي الذي يصحّ السؤال عنه بأي شيء وقع، ويصلح أن يُبنى منه اسم المفعول"[2].

ويجد البحث أن ابن معطي كان أكثر دقّةً من غيره من النحاة في وضع حدٍّ لـ"اللازم" فالفعل الذي يقتصر على الفاعل، هو "غير المتعدّي" وهو اللازم[3]، وهو عنده في الألفية معبر عنه بـ"مصطلح الفعل الذي لم يتجاوز فاعلاً"[4].

وبالوقوف عند ابن مالك نجده يستخدم مصطلح "الفعل اللازم" مقابل المتعدّي، فيقول في حدّه: "الفعل اللازم ما لا يصلح أن يصاغ منه اسم مفعول تام"[5]، ويصوغ ابن مالك الفعل اللازم في ألفيته على هذا النحو:

ولازم غيرُ المعدَّى وحُتِمْ لزوم أفعال السجايا كنَهِمْ [6]

وبهذا يشيع مصطلح "اللازم" لدى شُرّاح الألفية، فابن الناظم وابن عقيل يُعرّفان اللازم بنقيضه، إذ يقولان فيه: "اللازم ما ليس بمتعدٍّ"[7]، كذلك ابن هشام نجده يستعمل يستعمل المصطلح، وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ ابن هشام وضع له اثنتي عشرة علامة[8]. وهذا المصطلح نجده حاضراً عند أبي حيّان أيضاً[9].

---

(1) الشلوبيني، التوطئة، ص204.

(2) ينظر ابن عصفور، المقرّب، 114/1.

(3) ينظر: ابن معطي، الفصول الخمسون، ص171.

(4) ينظر ابن معطي، الدرّة الألفية، ص33.

(5) ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ص83.

(6) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 486/1، ابن الناظم، شرح ابن الناظم، ص177.

(7) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 486/1.

(8) ينظر: ابن هشام، أوضح المسالك، ص161-163.

(9) ينظر: أبو حيّان الأندلسي، ارتشاف الضرب، 167/1.

والملحوظ لدى البحث –بعد هذا العرض– أن الفترة التي أعقبت الزمخشري كان ميلُ النحاة فيها واضحاً إلى استخدام مصطلح غير المتعدي، وهذا المصطلح يُعدُّ امتداداً لمصطلح المتعدي، فزيادة اللفظ "غير" جاءت لتقيض معنى الفعل المتعدي.

وأما الفعل اللازم، فقد تباينت استعمالات النحويين له، إذ ظهرت هذه الاستعمالات واضحة عند شُراح ألفية ابن مالك، ويغلب عليهم هنا المزاوجة في استعمال مصطلحي "غير المتعدي" و"اللازم"، وأما مصطلح الفعل الحقيقي فلم يقف البحث على استخدام له، إلى جانب مصطلح "الممتنع" أيضاً، فهما من المصطلحات التي أُميت استخدامها ضمن فترة الدراسة وفقاً لرأي البحث.

3.3 الفاعل :

الفاعل: هو كل اسم أو ما هو في تقديره، أسند إليه فعل و ما جرى مجراه، وقُدِّم عليه على طريقة فَعَلَ أو فاعل[1].

ولو أردنا وصف الفاعل بصورة مختصرة لقلنا: هو ما أسند إليه الفعل مقدماً عليه، وهو مرفوع أبداً، وارتفاعه لا يكون على الحدث؛ أي أن رفعه لا يوجب إحداث شيء على الحقيقة، ولهذا يُقال في الإثبات: قام زيدٌ ، وفي النفي: ما قام زيدٌ ، وفي الاستفهام: أقام زيدٌ ؟

قال ابن يعيش: "اعلم أن الفاعل في عُرف النحويين: كل اسم ذكرته بعد فعل، وأسندت ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم، ولذلك كان في الإيجاب والنفي سواء"[2]، وقال أيضاً: "الفاعل في عُرف أهل الصنعة أمر لفظي، يدل على ذلك تسميتهم إياه فاعلاً في الصور المختلفة"[3].

ويرى بعض النحاة أن أبا الأسود أول من بوب للفاعل[4]، وهذا الرأي يحتاج إلى تثبت، ومرد ذلك وسببه القصة المشهورة: رجلاً فارسي الأصل اسمه (سعد) ر

---

(1) ابن عصفور، شرح الجمل، 51/1.

(2) ابن يعيش، شرح المفصل، 200/1.

(3) نفسه، 201/1.

(4) ينظر: القفطي، إنباه الرواة، 41/1.

بأبي الأسود –وكان يقود فرساً له– قال له أبو الأسود: مالك لا تركبه يا سعد؟ قال: إنّ فرسي ظالعاً، وأراد أن يقول: ظالعٌ " {هكذا في إنباه الرواة 41/1} ويعلّق القوزي على هذه القصة بقوله: "ولا أدري كيف ربط الرواة بين قول سعد الفارسي : "فرسي ظالعاً " يريد: ظالعٌ " وبين صناعة "باب الفاعل وباب المفعول"، فالمسألة صوتية لا إعرابية، والذي يبدو أن تسمية هذا الباب كانت متأخرة عن زمن أبي الأسود"[1].

وبعده جاء سيبويه، فبوّب له أبوابا عدة[2]، أما من جاء بعده فالغالب أنّهم عقدوا للفاعل باباً واحداً، مستقلاً يجمع جميع الفاعلين بعيداً عن التفريعات التي عمد إليها سيبويه[3].

ومصطلح الفاعل من المصطلحات النحوية المشتهرة، إذ لم يرَ البحث نحوياً واحداً أعرض عنه أو استخدم مصطلحاً آخر غيره، ويعلل الدكتور يحيى عبابنة سبب شهرة هذا المصطلح بأنّ هذا المصطلح سهل قصير العبارة، وهو يتناسب مع المعنى الذي قصد إليه النحويون[4].

وبالوقوف مع طائفة من النحاة ضمن فترة الدراسة نجدهم جميعاً "يستعملون مصطلح الفاعل" ويُحدّونه، فالفاعل عند الجزولي "كل اسم أسند إليه فعل أو اسم في معنى الفعل وقدّم عليه على طريقة فَعَلَ أو يَفْعَل أو فاعل أو فعل"[5].

ومن أمثلة ورود هذا المصطلح ما ذكره الشلوبيني، فقد حدّ الفاعل بقوله: "كل اسم أسند إليه فعل، أو اسم في معنى الفعل"[6]، وعند ابن عصفور هو "اسم أو ما في تقديره، متقدّم عليه ما أسند إليه لفظاً أو نيّة على طريقة فَعَلَ أو فاعل، وهو أبداً مرفوع

---

(1) القوزي، المصطلح النحوي، ص35–36.

(2) ينظر: سيبويه، الكتاب، 33/1–41.

(3) ينظر: المبرّد، المقتضب، 55/1، ابن السرّاج، الأصول الخمسون في النحو، 72/1.

(4) ينظر: عبابنة، تطوّر المصطلح النحوي البصري، ص80.

(5) الجزولي، المقدمة الجزولية، ص5.

(6) الشلوبيني، التوطئة، ص161.

أو جارٍ مجرى المرفوع، وارتفاعه بما أسند إليه"[1]، وابن عصفور في ذلك تابع للعُكبري[2].

ويُعرّف ابن مالك الفاعل بقوله: "الفاعل هو المسند إليه فعل ضمن معناه، تامٌ مقدّم، فارغٌ غير مصوغ للمفعول"[3]، وتابعه في ذلك ابن عقيل، إذ يُعرّف الفاعل بقوله: "الاسم المسند إليه فِعْل" على طريقة "أَوَّلُ شَيْءٍ بِهِ وحكمه الرّفع"[4].

ويختتم البحث حديثه عن مصطلح "الفاعل" بإشارة الدكتور عبابنة إلى أنّ مصطلح "المسند إليه" من المصطلحات الدّالة على الفاعل، إذ يقول: "فهو مصطلح عام يشمل الفاعل والمبتدأ والفاعل غير المبتدأ"[5]، ويرى البحث صحّةً في هذا القول إذا ما أمعنا النظر في الحدود والتعريفات التي عبّرت عن الفاعل.

4.3 مصطلح "نائب الفاعل" المبني للمفعول وما لم يسمّ فاعله:

وهو كلّ مفعول حذف فاعله، وأسند إليه فعل مبني للمجهول، وأقيم المفعول مقام الفاعل المحذوف، وهو رفع أبداً دون سائر المفعولين[6].

ولقد طرح النحاة جملة من المصطلحات لهذا المفعول، قبل أن يستقر في الاستعمال والاستخدام بمفهوم "نائب الفاعل" إلا بعد القرن السادس الهجري، وسيأتي بيان ذلك بإذن الله تعالى.

وبالعودة إلى نشأة المصطلح، فكما أسلفنا سابقاً، فقد طرح النحاة عناوين متعددة متنوعة لهذا المفهوم، وأبدأ بما عبّر عنه سيبويه، فلقد عبّر عنه بـ"المفعول الذي

---

(1) ابن عصفور، المقرّب، 53/1.

(2) ينظر: العُكبري، التبيين، مسألة العامل في الفاعل والمفعول به، ص263، مسألة نيابة غير المفعول عن الفاعل، ص268.

(3) ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ص75.

(4) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 420/1.

(5) عبابنة، تطوّر المصطلح النحوي البصري، ص81.

(6) ابن هشام، جمال الدين بن يوسف، شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق: محمد ياسر شرف، مكتبة لبنان، ط1، 1990م، ص122-123.

لم يتعدّه فعل، ولم يتعدّ إليه فعل فاعل"[1] وعبّر عنه الفرّاء بما لم يسمّ فاعله إذا خلا باسم رفعه"[2]، وبالتالي فمصطلح "لم يُسمّ فاعله" مصطلح كوفي، نجد كثيرين من نحاة البصرة استخدموه، فلقد استعمله المبرّد"[3]، وقال عنه ابن السرّاج بأنه: "المفعول الذي لم يسمِّ من فعل به"[4] واستعمله أيضاً ابن جنّي وحده بقوله: "المفعول الذي جعل الفعل حديثاً عنه، وهو ما لم يُسمَ فاعله"[5].

أمّا الزمخشري فقد استعمل مصطلح "المفعول الذي أقيم مقام الفعل وأسند إليه الفعل"[6].

عرّفه بقوله: "هو ما استغنى عن فاعله، فأقيم المفعول مقامه، وأسند إليه معدولاً عن صيغته "لِ" إلى "لِيُفْعَلْ" ليُسمّ فعل ما لم يسمّ فاعله"[7].

وهو عند ابن يعيش ما لم يسمّ فاعله وما يجري مجرى الفاعل، يقول ابن يعيش: ويُقال لفعل ما لم يُسمّ فاعله، و "ما" هاهنا موصولة بمعنى "الذي"، والتقدير فعل المفعول الذي لم يُسمِّ فاعله، لأنّ الذي صيغ له قد كان مفعولاً، وكان له فاعل مذكور"[8].

ويستخدم ابن معطي مصطلح "لم يُسمّ فاعله"[9]، كذلك ابن عصفور[10]، ولعلّ أوّل من عبّر عنه بنائب الفاعل هو ابن مالك (ت672هـ)[11]، ويُفهم هذا المصطلح من خلال صياغته له في الأرجوزة الألفية من قوله:

---

(1) سيبويه، الكتاب، 42/1-43.

(2) الفرّاء، معاني القرآن، 210/2.

(3) ينظر المبرّد، المقتضب، 2/2.

(4) ابن السرّاج، الأصول في النحو، 86/1.

(5) ابن جنّي، اللمع في العربية، ص33.

(6) ينظر الزمخشري، المفصّل، 343- 344.

(7) ابن يعيش، شرح المفصّل، 306/4.

(8) نفسه، 306/4.

(9) ينظر: ابن معطي، الفصول الخمسون، ص176.

(10) ينظر ابن عصفور، المقرّب، ص79/1.

(11) ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ص77.

ينوب مفعول به عن فاعل فيما لَهُ كنيل خَيْرُ نائل[1]

ورغم هذا الاصطلاح الجديد، إلا أننا نجد شُرّاح الألفيّة ما زالوا متمسكين بالإرث المصطلحي، لا يتجاوزونه، فهذا ابن الناظم يعلّق في معرض شرحه على ألفيّة أبيه بقوله: "قد بيّن –يشير إلى ابن مالك- كيفية بناء الفعل، لما لم يُسمَ فاعله"[2]، ويوضّح ابن عقيل عبارة "نيل خير نائِل " بقوله: "فخير مفعول قائم مقام الفاعل"، ويقول في موضع آخر: "أو ّل الفعل الذي لم يُسمّ فاعله مطلقاً "[3].

إلا أنّ الأمر على خلاف ذلك عند ابن هشام الذي ينحو نحو ابن مالك، ويقول بالنائب عن الفاعل[4]، رغم قوله بمصطلح "لم يُسمّ فاعله"[5].

وبعد هذا العرض نخلص إلى القول إنّ المصطلحات المستعملة في هذا الباب أبقت مصطلح ما لم يسمّ فاعله، في دائرة المفاعيل أما المصطلح "نائب الفاعل" الذي، هو نوعاً ما متأخر في الظهور على يد ابن مالك، فهو مصطلح متطوّر كان له من الأشياع والأنصار من عمل على تثبيته في الاستخدام النحوي، رغم تحفّظ بعض النحاة على استعماله مثل أبي حيّان، الذي رأى أنّ مصطلح "المفعول الذي لم يسمّ فاعله" أصدق في التعبير وأدقّ في الاستعمال[6].

ويمكن القول –باطمئنان- أيضاً إنّ المصطلح الكوفي ما لم يُسمّ فاعله رغم شيوعه وانتشاره عند النحاة المتأخرين، إلا أنه لم تكتب له السلامة فيما تلا فترة الدراسة، فما لبث أن تلاشى في بطون الكتب أمام المصطلح الصاعد "نائب الفاعل"، ولعلّ السبب الرئيس في تشتّي هذا المصطلح عائد إلى الطابع التعليمي الذي كُبّل به النحو في العصور اللاحقة، وهو طابع أميل إلى الاختصار وفقاً لما يرى البحث.

---

(1) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 453/1.

(2) ابن الناظم، شرح ابن الناظم، ص167.

(3) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 453/1.

(4) ينظر: ابن هشام، أوضح المسالك، ص145، 148.

(5) ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب، 765/2.

(6) ينظر: أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب، 1058/3.

5.3 المفاعيل

1.5.3 المفعول به:

هو ما وقع عليه فعل الفاعل بغير وساطة حرف الجر ّ أو بها، أي بواسطة حرف الجر ّ [1]، وهو الفارق بينالـلازم والمتعد ّي من الأفعال، ويكون واحداً، كما يكون اثنين وثلاثة، وأما غيره من المفاعيل فلا يكون إلا واحداً [2].

عبّر سيبويه عن "المفعول به" بكلمة المفعول فقط، واستعمل مصطلح "المفعول بهٖ" ّ ات قليلة[3]، ولعلّ لمصطلح "المفعول به" حدث قبل القرن الثالث الهجري، إذ استعمله محمد بنسلا ّ م الجمحي (ت:231هـ) في قوله:إنّ ّ أبا الدؤلي وضع باب الفاعل والمفعول به"[4].

وعر ّ فه الزمخشري بأنه: "الذي يقع عليه فعل الفاعل" وبهذا التعريف أخذ معظم النحاة، ومن الذين أخذوا بهذا التعريف: ابن يعيش[5]، وابن الحاجب[6]، وابن هشام[7]، هشام[7]، ويبدو للبحث أن تعريف الزمخشري لقي من الاستحسان الشيء الكثير، فكتب فكتب له البقاء، وأخذ به منجاء بعده ُ من النحاة.

ويجد البحث أن ّ نحوي ّ اً ك "الشلوبيني" مثلاً، يقتفي أثر سيبويه، ويكتفي فقط باستخدام مصطلح "المفعول"إذ يرى أن ّ "المفعول" –فقط–ما دل ّ عليه الفعل الناصب له من الحدث والزمان..." [8]، بخلاف ابن عصفور الذي يستخدم مصطلح "المفعول به"ويحد ّ ه بقوله: "هو كل فضلة انتصبت عن تمام الكلام، يصلح وقوعها في جواب

---

(1) ينظر: الجرجاني، التعريفات، ص241.

(2) الكفوي، أبو البقاء، الكلّيات، تحقيق: عدنان درويش وآخر، مؤسسة الرسالة، ط3، 1419هـ/1998م، 191/4.

(3) ينظر: سيبويه، الكتاب، 291/1، 297/1.

(4) الجمحي، ابن سلام محمد، طبقات فحول الشعراء، تحقيق: محمود محمد شاكر، مطبعة المديني، القاهرة، 1974م، 12/1.

(5) ينظر ابن يعيش، شرح المفصـ ّل، 124/1.

(6) ينظر: الرضي الأستراباذي، شرح الكافية، ص134.

(7) ينظر: ابن هشام، شذور الذهب، ص312.

(8) الشلوبيني، التوطئة، ص161.

من قال بأي شيء وقع الفعل؟ أو أن يكون عن طريقة ما يصلح ذلك فيه، والعامل فيه أبداً الفعل، أو اسم الفاعل، أو الأمثلة التي تعمل عمله"[1].

ويستخدمه أبو حيان –أي مصطلح المفعول به– وعرفه بقوله: "ما كان محلاً لفعل الفاعل خاصة نحوضربت زيداً، وهو منصوب"[2].

وبالوقوف على مصطلحي "المفعول به" و"المفعول" يتبين للبحث أن المصطلحين اشتهرا وتلازما مدة طويلة، وبالتحديد إلى ما قبل نهاية القرن الرابع الهجري، وبعد هذا الوقت –وضمن حدود فترة الدراسة– يجد البحث انحساراً في استخدام مصطلح "المفعول" تقدماً واضحاً لمصطلح "المفعول به" المحدد بالجار والمجرور، ولعل سبب شهرة "مصطلح المفعول به" يعود إلى سهولة لفظه ومناسبة معناه في الدلالة، فمعنى المفعول به: "ما فعل به فعل ما، وهذا الفعل مبني للمعلوم واقع عليه، أي أنه كل اسم تعدى إليه الفعل"[3]، ومن هنا جاء اشتقاق المصطلح.

2.5.3 مصطلح الظرف "المفعول فيه" :

الظرف لُغة: من أبرز معاني الظرف لُغة: الوعاء، وقال ابن منظور: "ظرف الشيء: وعاؤه، والجمع ظروف"[4].

الظرف في الاصطلاح عبر عنه النحاة بعناوين عدة، فهو لم يستقر حتى بين البصريين والكوفيين، فهو تارة "المحل"، وأخرى "المفعول فيه" أو "المرتة" أو "المستقر"، وأخرى "الصفة" وغير ذلك[5]، استخدمه سيبويه[6]، ونسبه إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي، قال: "وسألته عن قولهزيدٌ أسفلَ منك، فقال هذا ظرف"[7]، وقد استعمل

---

(1) ابن عصفور، المقرب، 113/1.

(2) أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب، 1466/3.

(3) الأنباري، أسرار العربية، ص85.

(4) ابن منظور، لسان العرب، مادة "ظرف".

(5) ينظر: القوزي، المصطلح النحوي، ص63.

(6) ينظر: سيبويه، الكتاب، 403/1، 404.

(7) سيبويه، الكتاب، 289/3.

هذا المصطلح من نحويي البصرة من جاء بعد سيبويه ومنهم المبرّد في باب "الظرف من الأمكنة والأزمنة"[1].

أمّا الكوفيّون فقد عبّروا عن المعنى الاصطلاحي للظروف بثلاثة عناوين هي: الصفة والمحل والموضع، حيث وازن ابن السرّاج بين استعمال البصريين والكوفيين لهذا المصطلح بقوله:"اعلم أنّ الأشياء التي يسميها البصريون ظروفاً، يسميها الكوفيون الصفة، والفرّاء يسمّيها محال"[2]،واستعمله ابن جنّي في أواخر القرن الرابع الهجري فقال:"اعلم أنّ الظرف كل اسم من أسماء الزمان أو المكان، يراد فيه معنى (في)" [3].

كما استعمله الزمخشري قائلاً: "وقد يذهب بالظرف إلى أن يقدّر فيه معنى "في" اتّساعاً [4].

ولعلّ مصطلح "المفعول فيه" أكثر من استعمله المبرّد، إلى جانب مصطلح الظرف[5]، كما يرى عبابنة[6].

استعمله ابن يعيش وعرّفه بقوله:"اعلم أنّ الظرف في عُرف أهل الصّناعة ليس كل اسم من أسماء الزمان والمكان على الإطلاق، بل الظرف منه ما كان منتصباً على تقدير (في)"[7]،ويشير ابن يعيش إلى أنّ الزمخشري –رغم اشتهار مصطلح الظرف عنده-كان يسمّي الظرف "الغايات"، ويعلّل ابن يعيش ذلك بقوله:"إنّ ما قيل لهذا الضرب من الظروف: غايات؛ لأن غاية كل شيء ما ينتهي به ذلك الشيء، وهذه الظروف إذا أضيفت، كانت غايتها آخر المُضاف إليه؛ لأن به يتم الكلام، وهو

---

(1) المبرّد، المقتضب، 328/4.

(2) ابن السرّاج، الأصول، 204/1.

(3) ابن جنّي، الخصائص، 20/2.

(4) الزمخشري، المفصّل، ص72.

(5) ينظر: المبرد، المقتضب، 332/4.

(6) ينظر عبابنة، تطوّر المصطلح النحوي البصري، ص116.

(7) ابن يعيش،شرح المفصّل، 423/1.

نهايته"[1]، ويبقى أن نقول إنَ ابن يعيش يستخدم المصطلحين في شرحه فهو يستخدم "الظرف" ويعنون له تحت باب المفعول فيه[2].

ويستخدم أبو البقاء العُكبري مصطلح "الظرف"[3]، كذلك الشلوبيني إذ يقسم الظرف إلى قسمين: ما كان للزمان وهو على ثلاثة أقسام: (مبهم ومعدود ومختص) كذلك ظرف المكان[4]، ويزاوج ابن عصفور بين الظرف والمفعول فيه في الاستعمال في ظل غياب تام للمصطلحات الكوفية الدّالة على هذا المصطلح، فنجده مثلاً يقول في (باب المنصوبات التي يطلبها الفعل على اللزوم): "بهذا الباب تتبين أحكام المنصوبات التي لا ينفك الفعل عن طلبها من جهة المعنى، وهي: الحال والمفعول المطلق وأعني به المصدر ،والمفعول فيه وأعني به ظرفي الزمان والمكان"[5].

وفي فترة متأخرة –ضمن حدود الدراسة– نجد البحث نحويّاً كابن هانئ الغرناطي(ت771هـ) يزاوج أيضاً بين المصطلحين، ويفسّر أحدهما بالآخر وأنّه مشتمل عليه، إذ يقول: "فالمفعول فيه هو شامل للظرفين: أعني ظرف الزمان وظرف المكان"[6]، وهو نفس الكلام الذي قاله من قبل السهيلي (ت581هـ)، في كتابه (نتاج الفكر)[7].

وبالوقوف عند أبي البركات عبد الرحمن الأنباري وابن أبي الربيع نجدهما من النحاة الذين يستخدمون "مصطلح الظرف" ويعنون به "المفعول فيه[8].

---

(1) ابن يعيش، شرح المفصل، 104/3.

(2) نفسه، 422/1.

(3) ينظر:العكبري، التبيين، ص233، 249.

(4) الشلوبيني، التوطئة، ص209.

(5) ابن عصفور، المقرّب، 144/1.

(6) ابن هانئ الغرناطي، سري الدين إسماعيل بن محمد الغرناطي (ت:771)، شرح ألفية بن مالك، تحقيق: أحمد بن محمد القرشي، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، كلية الآداب، 1414هـ/1994م، النص المحقق، ص411.

(7) ينظر: السهيلي، نتاج الفكر، ص235، 299.

(8) ينظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص245، الإشبيلي، البسيط في شرح جمل الزجاجي، 478/2– 484.

ويكتفي ابن معطي باستخدام مصطلح "الظرف"[1]، وهذا ابن هشام يرى رأي ابن مالك، إذ يرى بأن المفعول فيه هو المُسمّى ظرفاً، ويُعرّف الظرف بأنهما "ضُمِّن معنى (في) باطراد من اسم وقت أو اسم مكان أو اسم عرضت دلالته على أحدهما أو جار مجراه"[2].

وتكمل حلقة البحث بالوقوف عند رأي أبي حيّان الذي يمثّل خلاصة للآراء والأقوال التي سبقته، إذ يرى أنّ ما اصطلح عليه البصريون من التسمية للمكان والزمان بالظرف ليس يَسُوغُ عند الكوفيين تسميته ظرفاً، بل يسميّه الفرّاء وأصحابه محلاً، والكسائي يسمي الظروف صفات"[3]، أمّا استعماله فلا يكاد يخرج عن الاستعمال البصري مع مزاوجة واضحة عنده بين مصطلحي "الظرف" والمفعول فيه، إذ نجد ذلك باباً عنده عنوانه "باب المفعول فيه وهو الظرف"[4].

وأمام هذا الكمّ من المصطلحات التي عُبّر بها عن "المفعول فيه" واستخدمت للدلالة عليه، يجد البحث أنّ ثمّة مصطلحات اشتهرت وتداولتها ألسنة النحاة من مثل "الظرف بضربيه" و"المفعول فيه" وما زالت مستخدمة إلى يومنا هذا، في حين نجد بعضها قد أميت في الاستخدام، ولم يعد لها حضور فيما عدا كتب النحو، وهذه المصطلحات يراها البحث أنّها كوفية من مثل "المحل" و"الصفة" و"الموضع".

3.5.3 المفعول معه :

جاء في لسان العرب لابن منظور: "وَمَعَ بتحريك العين كلمة تضمُّ الشّيء إلى الشّيء، وهي اسم معناه الصُّحْبَةُ، وأصلها معاً، وذكرها الأزهري في المعتل"[5]،

---

(1) ينظر: ابن معطي، الفصول الخمسون، ص183-184.

(2) ابن هشام، أوضح المسالك، ص183.

(3) أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب، 1389/3.

(4) نفسه، 1389/3.

(5) ابن منظور، لسان العرب، مادة "معع".

وقال الشريف الجرجاني: "هو المذكور بعد الواو لمصاحبة فعل لفظاً وتقديراً نحو استوى الماء والخشبة"[1].

والمفعول معه من مصطلحات البصريين، قال سيبويه "هذا باب ما يظهر فيه الفعل وينتصب فيه الاسم لأنه مفعول معه....وذلك قولك: ما صنعت و أباك، ولو تركت الناقة و فصيلها.....، فالفصيل مفعول معه والأب كذلك"[2].

واستعمل الكوفيون لفظ "المشبه بالمفعول" عنواناً للمفعول معه ولبقية المفاعيل باستثناء "المفعول به" الذي هو المفعول الوحيد عندهم[3].

واستعمله ابن جنّي وحدّه بقوله: "ما فعلت معه فعلاً، وذلك قولك(قمتُ وزيداً)؛ أي مع زيد"[4]،وعبّر عنه الزمخشري بـ"المنصوب بعد الواو الكائنة بمعنى (مع)"[5]، ويشرح ابن يعيش عبارة الزمخشري مستخدماً "مصطلح المفعول معه" بقوله: "اعلم أن المفعول معه لا يكون إلا بعد الواو، ولا يكون إلا بعد فعل لازم أو منتهٍ في التعدّي: نحو قولك: (صنعتُ وأباك)[6].

واستعمله الجزولي[7]، وابن أبي الربيع[8]، والشلوبيني[9]، وحدّه ابن الحاجب بقوله: "المفعول معه المذكور بعد الواو لمصاحبة معمول فعل"[10]، ووافقه الرضي في شرحه[11].

---

(1) الجرجاني، التعريفات، ص242.

(2) سيبويه، الكتاب، 297/1.

(3) ابن جني، اللمع في العربية، ص90.

(4) نفسه، ص90.

(5) ابن يعيش، شرح المفصّل، 237/1،الزمخشري،المفصل،ص73.

(6) نفسه، 239/1.

(7) ينظر: الجزولي، المقدمة الجزولية، ص259.

(8) ينظر: الإشبيلي، البسيط، 467/2.

(9) ينظر: الشلوبيني، التوطئة، ص343.

(10) الرضي الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، 515/1.

(11) نفسه، 515/1.

نجده في المقرّب في باب المنصوبات التي يطلبها جميع الأفعال على غير اللزوم يعرّفه ابن عصفور بقوله: "هو الاسم المنتصب بعد الواو التي بمعنى (مع) المضمّن معنى المفعول به"[1].

أمّا ابن مالك، فقد ذكر "المفعول معه" لفظه وعرّفه بقوله: "هو الاسم التالي واواً تجعله بنفسها في المعنى كمجرور (مع) وفي اللفظ كمنصوب معدّى بالهمزة"[2]، وتابعه في ذلك ابن الناظم[3]، وابن عقيل[4].

وهو مستعمل عند أبي حيّان يعرّفه بقوله: "الاسم التالي واواً تجعله بنفسها في المعنى كمجرور (مع) وفي اللفظ كمنصوب مُعدّى بالهمزة"[5]، وهذا التعريف ذاته تعريف ابن مالك.

ويقول به أيضاً ابن هشام، ولكن سيقف البحث وقفة متأنية مع حدِّه، إذ يقول: المفعول معه الاسم الفَضْلةُ التالي واو المصاحبة، مسبوقة بفعل أو ما فيه معناهُ وحروفِه (تُ والذّيل)[6]، وهنا يُسجّل تعريف ابن هشام، وفقاً لرأي البحث أنه جعل المفعول معه من باب الفضلات، ولكنّ مثل هذا الوصف يصدق على المفعول معه؛ لأنّ المفعول معه ليس من تمام المعنى.

وبعد هذا العرض يمكن القول إن مصطلح "المفعول معه" جاء في استخدام النحاة تبعاً لما ذهب إليه البصريون في اصطلاحهم، ومن خلال البحث والمتابعة أجدُ غياباً تاماً للمصطلح الكوفي –شبيه المفعول– في الدلالة على المفعول معه، عند النحاة المتأخرين، وقد يصدق القول إنّ المصطلح الكوفي فيما يخص المفاعيل كلّها باستثناء "المفعول به" من المصطلحات التي أميتت في الاستخدام النحوي وأن الشائع والمستقر منها إنّما هو بصريٌّ بامتياز.

---

(1) ابن عصفور، المقرّب، 157/1.

(2) ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ص99.

(3) ينظر: ابن الناظم، شرح ابن الناظم، ص204.

(4) ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 536/1.

(5) أبو حيّان الأندلسي، ارتشاف الضرب، 1483/3.

(6) ابن هشام، شذور الذهب، ص262.

4.5.3 المفعول المطلق "المصدر":

المفعول المطلق : هو "المصدر المنصوب للتأكيد أو لعدد المرّات أو لبيان النوع، سُمّي مفعولاً مطلقاً لصحة إطلاق صيغة المفعول على كلّ فرد منه، من غير تقييد بالجار بخلاف المفاعيل"[1].

وهذا المصطلح حديث نسبياً، استعمله البصريون في نهاية القرن الثالث الهجري، ولكن استعماله كان نادراً، وأوّل من استعمله ابن السرّاج[2]، اشتهر عند الزجاجي، حيث يقول: "أمّا المفعول المطلق فالمصدر نحو قولك: خرجت خروجاً، أو قعدت قعوداً، فالقعود والخروج مفعول صريح أحدثتهما بعد أن لم يكونا"[3].

يرى يحيى عبابنة أن شهرة المفعول المطلق لم تتحقق إلا في النصف الأوّل من القرن السادس الهجري عند الزمخشري، ومَن أتى بعده، فلم يستعمل عند من تلا الزجاجي من علماء النحو[4].

وبالوقوف على مصطلح "المصدر" نجد أنّ المصدر في اللغة: موضع الصدور، أي يقال: صدر، فأي رجَعه فرَجع، والموضع المصدر، يقال: صدر القوم عن المكان، أي رجعوا عنه"[5]، ومن استعمالات مصطلح "المصدر" ما قاله الزمخشري، ونسبه إلى سيبويه حيث يقول: "المفعول المطلق هو المصدر، سُمّي بذلك لأنّ الفعل يصدر عنه ويُسمّيه سيبويه (الحدث، والحدثان) وربّما سمّاه: الفعل"[6].

استعمله ابن جنّي أيضاً وقال في حدّه: "كل اسم دلّ على حدث وزمان مجهول"[7].

---

(1) الكفوي، الكليات، 192/4.

(2) ينظر ابن السرّاج، الأصول في النحو، 190/1.

(3) الزجاجي، الجمل في النحو، تحقيق علي الحمد، مؤسسة الرسالة بيروت، دار الأمل، إربد، 1984م، ص316.

(4) ينظر عبابنة، تطوّر المصطلح النحوي البصري، ص99.

(5) ابن منظور، لسان العرب، مادة "صدر".

(6) ابن يعيش، شرح المفصّل، 272/1، الزمخشري، المفصل، ص45.

(7) ابن جنّي، اللمع في العربية، ص48.

كما استخدمه ابن الخشّاب، وقال فيه: "هو اسم الحدث الذي اشتق الفعل منه"[1]، وعرّفه أيضاً ابن الحاجب بقوله: "المصدر: اسم الحدث الجاري على الفعل"[2].

ويجد البحث ابن عصفور في باب المنصوبات، التي يطلبها الفعل على اللزوم يقول: "المنصوبات التي لا ينفك الفعل عن طلبها من جهة المعنى هي: (الحال، والمفعول المطلق وأعني به المصدر"[3]، ويُعرّف المفعول المطلق الذي عنى به المصدر بقوله فأمّا المصدر فهو: اسم الفعل نحو: قيام أو عدده، نحو عشرين ضربة، أو ما قام مقامه، نحو قولك سرتُ قليلاً"[4].

وتبدو مزاوجة ابن عصفور واضحة بين المصطلحين: مصطلح المصدر ومصطلح "المفعول المطلق" وكلاهما كما هو معروف من مصطلحات البصريين.

ويُقدّم ابن مالك تعريفين لمصطلح المصدر، إذ يقول في الأوّل: إنّه اسم الحدث"وهو المفهوم من قوله في أرجوزته الألفيّة[5]:

المصدر اسم ما سوى الزّمان من مدلولي الفعل كأمنٍ في أمِنْ

فابن مالك يجنح إلى استخدام "المصدر" بدلاً من "المفعول المطلق" في تعبيراته، والأمر مغاير عند شُرّاح الألفيّة، فابن الناظم مثلاً يستخدم المفعول المطلق ويُعرّفه بقوله: "ما ليس خبراً من مصدر، مفيد توكيد عامله أو بيان نوعه أو عدده"[6]، وهو عنده ضرب من أضرب المفعولات الخمس: المفعول به، والمفعول المطلق، والمفعول له، والمفعول فيه، والمفعول معه"[7]، والأمر ذاته عند ابن عقيل، الذي يؤثر

---

(1) ابن الخشاب، المرتجل، ص159.

(2) الرضي الأستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب، 361/2.

(3) ابن عصفور، المقرّب، 144/1.

(4) نفسه، 144/1.

(5) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 505/1.

(6) ابن الناظم، شرح ابن الناظم، ص190.

(7) نفسه، ص190.

استخدام مصطلح المفعول المطلق بدلاً من "المصدر" إذ يقول: والمفعول المطلق هو: المصدر المنتصب توكيداً لعامله، أو بياناً لنوعه أو عدده"[1].

ونرى ابن عقيل يُقدّم تصوراً لسبب التسمية إذ يقول: "سُمّي مفعولاً مطلقاً لصدق "المعمول" عليه من غير قيد بحرف جر ونحوه بخلاف غيره من المفعولات فإنه لايقع عليه اسم المفعول[2].

ويُقدِّم ابن هشام تصوّره الخاص لمصطلح المفعول المطلق الذي يستخدمه إذ يُعرّفه بقوله: "المصدر الفضلة المؤكِّد لعامله أو المبين لنوعه أو لعدده، كضربتُ ضَرْباً" أو "ذا ضَرْب الأمير" أو "ضَرَبتين" وما بمعنى المصدر مثله، نحو: (فلا تميلوا كل الميل)[3]، ويرى ابن هشام أنه سمّي "مطلقاً" لأنه يقع عليه اسم المفعول بلا قيد، تقول: ضربتُ ضرباً، فالضربُ مفعول؛ لأنه نفس الشيء الذي فعلته، بخلاف قولك: "ضربت زيداً" فإنّ زيداً ليس الشيء الذي فعلته، ولكنك فعلتَ به فعلاً وهو الضرب، فلذلك سمّي مفعولاً به، وكذلك سائر المفاعيل، ولهذه العلّة قدّم الزمخشري وابن الحاجب في الذكر المفعول المطلق على غيره، لأنّه المفعول حقيقةً "[4].

وهنا يلحظ البحث ما يأتي:

1. وكأن ابن هشام نسب تسمية المصدر وشهرة استعماله للزمخشري وابن الحاجب، وهذا ما ذهب إليه عبابنة.
2. يرى البحث أنّ ابن هشام يُقدّم مصطلحاً جديداً للمفعول المطلق هو "المفعول الحقيقي".

أمّا أبو حيّان فالأمر يختلف عنده، فالبحثُ يجده يصر على استخدام مصطلح "المصدر" شأنه في ذلك شأن النحاة القدماء، فالمفعول المطلق في اصطلاحه هو المصدر، يقول: "في تسميته مطلقاً هو قول النحويين"[5].

---

(1) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 505/1.

(2) نفسه، 505/1.

(3) ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص252.

(4) نفسه، ص252.

(5) ينظر: أبو حيّان الأندلسي، ارتشاف الضرب، 63/3.

ومن خلال ما تقدّم ذكره، يجد البحث أنّ النحاة المتأخرين والذين طُبعوا بطابع المنهج التعليمي، قد سلكوا في هذا المصطلح مسلك الطريقة التعليمية، وفي مُقدّمتهم ابن يعيش، الذي استعمل المصطلح "المصدرللدلالة على المفعول المطلق، مُعللاً سبب التسمية،ذاكراً آراء النحاة الذين سبقوهُ، شارحاً المصطلح، وعلى هذا النهج سار النحاة من بعده في تعريفهم للمصدر بـ"مصطلح المفعول المطلق"، ومثل هذا النحو والأسلوب يرفضه نحويّ كأبي حيّان الأندلسي،الذي يكتفي بما ذهب إليه النحاة الأوائل من القول فقط بمصطلح المصدر، رغم شهرة مصطلح "المفعول المطلق" في زمانه، وتجدر الإشارة في هذا الباب أيضاً إلى أنّ هناك من المصطلحات النحويّة، التي أطلقها النحاة الأوائل على هذا المفهوم من مثل "الحدثان والفعل"قد تركت، وعدّت عند النحاة المتأخرين من الشاذة والنادرة، وهذا الأمر لعلّه أصاب أيضاً "مصطلح المصدر" الذي يكاد يختفي أمام مصطلح "المفعول المطلق" في يومنا هذا.

6.5.3 المفعول لأجله/ له :

عبّر سيبويه عن المفعول لأجله/ له، بأربعة مصطلحات هي: ما ينتصب من المصادر لأنّه عذر لوقوع الأمر، والموقوع له، والتفسير، والمفعول له"[1].

وعبّر عنه عنالفرّاء من الكوفيين بـ"المنصوب على التفسير"[2]، وهو عند الكوفيين المشبّه بالمفعول" وهو العنوان الذي ارتضاه الكوفيون لسائر المفاعيل باستثناء المفعول به، الذي هو "المفعول".

ومصطلح "المفعول له" بقي يراوح مكانة عند النحاة، فالزمخشري يرى المفعول له: "هو علة الإقدام على الفعل، وهو جوابه(لِمَ فعلت؟)، وذلك قولك:فعلتُ كذا مخافة الشرّ "وادّخار فلان" وضربته تأديباً ".... وفي التنزيل {حذر الموت}[3].

وينحو ابن يعيش منحى الزمخشري في استخدام المصطلح ويعلق على قول الزمخشري بقوله:اعلم أنّ المفعول له لا يكون إلا مصدراً، ويكون العامل فيه من غير

---

(1) سيبويه، الكتاب، 194/1، 230/1.

(2) الفرّاء، معاني القرآن، 17/1.

(3) ابن يعيش، شرح المفصّل، 249/1، سورة البقرة، الآية 19،الزمخشري،المفصل،ص77.

لفظه وهو الفعل وإنّما يذكر علّة وعذراً لوقوع الفعل"[1]، وتابعه في الاستخدام والقول ذاته الجزولي من قبل[2]، والشلوبيني من بعد[3].

كما يستعمله ابن معطي ويعرّفه بقوله:"المفعول له مصدرٌ لا من لفظ العامل فيه، مقارناً له في الوجود أعمّ منه جواباً لقائلٍ يقول لِمَ ؟.... ويكون نكرة ومعرفة"[4].

ويطالعنا ابن الحاجب معرّفاً المفعول له بقوله: إنه فعل لأجله فعل مذكور، مثّل بتأديباً، وقعدتُ عن الحرب جُبناً "[5].

ويستخدم ابن أبي الربيع ذات المصطلح "المفعول لأجله" ويقول فيه من أجله هو علّة الفعل"[6].

أمّا ابن عصفور، فقد عرّف المفعول من أجله مستخدماً عبارة "من أجله" بقوله: "كل فضلة انتصبت بالفعل أو ما جرى مجراه"[7]، وبعد هذه الانفراجة في استخدام مصطلح "لأجله" يرجع به ابن مالك إلى الأصل بقوله: "المفعول له هو المصدر المعلّل به حدث شاركه فاعله الوقت ظاهراً أو مقدّراً "[8]، وعلى أثره في الاستخدام سار ابن الناظم إذ يقول:المفعول له وهو المصدر المذكور علّةً لحدث شاركه الزمان، والفاعل، نحو: "جئت رغبةً فيك"[9]، وتابعه ابن عقيل في الاستخدام[10].

ويقف ابن هشام من هذا المصطلح موقف الحائر إذ يرى بأنّ المفعول له يُسمّى المفعول لأجله ومن أجله، ومثاله:جئتُ رغبةً فيك"[11]أمّا أبو حيّان فجاء

---

(1) نفسه، 249/1.

(2) ينظر: الجزولي، المقدمة الجزولية، ص261.

(3) ينظر: الشلوبيني، التوطئة، ص345.

(4) ابن معطي، الفصول الخمسون، ص192.

(5) الرضي الأستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب، 507/1.

(6) الإشبيلي، البسيط في شرح جمل الزجاجي، ص468.

(7) ابن عصفور، المقرّب، ص160.

(8) ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ص90.

(9) ابن الناظم، شرح ابن الناظم، ص271.

(10) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 520/1.

(11) ابن هشام، أوضح المسالك، ص179.

موقفه هذه المرة بشأن استخدام المصطلح أكثر وضوحاً إذ يستخدم مصطلح "المفعول من أجله ولأجله"، إذ نراه في تفسيره لقوله تعالى:{ ذَر الموت}[1]، يقول: حذر الموت مفعول من أجله"[2].

وبعد هذا العرض، يرى البحث أن المصطلح البصري "المفعول له" استخدم بكثرة واضحة عند النحاة المتأخرين –ضمن حدود فترة الدراسة– وظهر بجانبه مصطلح آخر وليد زمانه هو "مصطلح المفعول لأجله أو من أجله" عند نحاة مثل ابن عصفور، وابن هشام، وأبي حيان وكانت بدايات هذا الظهور وبذوره عند ابن الحاجب وابن أبي الربيع، والمصطلح رغم بصريته إلا أنه لم يستقر على حالة ثابتة معينة نلحظها ونجدها عند سائر النحاة المتأخرين ضمن فترة الدراسة إلا أنّه يمكن القول إن السلوك التعليمي للنحو سار بهذا المصطلح نحو الاستقرار بلفظ "المفعول لأجله" إذا ما تتبعنا سير المصطلح حتى زماننا الحاضر.

(1) سورة البقرة، الآية19.

(2) أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب، 1094/3.

الفصل الرابع

التوابع

1.4 مصطلح التابع :

التابعُ لغة: اسم فاعل من الفعل "تَبِعَ"، "يُقال تَبِعَ الشيءَ تَبَعاً وتُباعاً في الأفعال، وتبعتُ الشيء تُبوعاً : سرت في أثره"[1].

التابع في الاصطلاح:لعلّ لفظ "التابع" في المعنى الاصطلاحي النحوي لم يستعمل منذ بواكير نشأة النحو، فقد عبّر سيبويه وهو صاحب أهم كتاب في النحو عن التوابع بقوله: "هذا باب مجرى النعت على المنعوت والشريك على الشريك والبدل على المبدل منه، وما أشبه ذلك"[2] ولعلّ ابن السرّاج وهو أوّل من استعمل "مصطلح التابع" ويُفهم هذا من قوله: "باب توابع الأسماء في إعرابها"[3].

ويجد البحث أنّ الرماني أول من حدّ مصطلح التابع بقوله: "التوابع هي الجارية على إعراب الأوّل"[4]؛ ونجد ذكر التابع عند الزمخشري إذ يقول في حدّ التوابع: "التوابع هي الأسماء التي لا يمسّها الإعراب إلا على سبيل التبع لغيرها وهي خمسة أضرب: تأكيدٌ، وصفةٌ، وبدل، وعطف بيان، وعطف بحرف"[5] وفي شرح المفصّل لابن يعيش، نجد مصطلح "التوابع" يعرّفها بقوله: "التوابع هي الثواني المساوية للأوّل في الإعراب، بمشاركتها له في العوامل"[6]؛ و هي عنده خمسة أضرب، كما هي عند الزمخشري.

---

(1) ابن منظور، لسان العرب، مادة "تبع".

(2) سيبويه، الكتاب، 421/1.

(3) ابن السرّاج، أبو بكر، الموجز في النحو، تحقيق: مصطفى الشويحي ودامرجي، مؤسسة بدران، بيروت، 1965م، ص61.

(4) الرماني، علي بن عيسى، الحدود في النحو، تحقيق: إبراهيم السامرائي، دار الفكر، د ط، عمان، 1984م، ص39.

(5) ابن يعيش،شرح المفصّل، 218/2. الزمخشري، المفصّل، ص136.

(6) ابن يعيش، شرح المفصّل، 218/2.

كذلك نجد مصطلح التابع والتوابع مصطلحين مستخدمين عند ابن الحاجب، إذ يقول في حدّه بأنّه "كلّ ثانٍ أُعرب بإعراب سابقه من جهة واحدة"[1]، ومثل هذا المصطلح غير مستخدم عند الجزولي[2]، في شرحه جمل الزجاجي، ومثل هذا الأمر نجده أيضاً عند الشلوبيني[3]، إذ إنّ أضربه موجودة دونما عنوان يجمعها.

والأمر مخالف لذلك عند ابن معطي، إذ يجد البحث استخداماً لمصطلح "التوابع" عنده، إذ يقول: "والتوابع أربعة: النعت، والعطف، والتوكيد، والبدل"[4]، وتابعه في الاستخدام ابن عصفور إلا أنها عنده خمسة، إذ يجعل العطف في بابين: عطف النسق وعطف البيان، وهي مرتّبة عنده كالآتي: نعت، وعطف النسق، والتوكيد، والبدل، وعطف البيان"[5].

وأمّا ابن مالك، فيجده البحث يطرح صياغتين لحدّ التابع؛ التابع: "ما ليس خبراً من مشارك ما قبله في إعرابه وعامله مطلقاً "[6]، ويتابع ابن الناظم أباه في استخدام هذا المصطلح وهي عنده خمسة بجعل العطف عطف بيان وعطف نسق[7]، وإذا ما توقف البحث مع ابن عقيل، عندما يتناول قول ابن مالك:

يتبع في الإعراب الأسماء والأُ ل نعت وتوكيد وعطف وبدل

نجده يقول: "التابع هو الاسم المشارك لما قبله في إعرابه مطلقاً "[8]، وهي عنده كما هي عند ابن الناظم على خمسة أنواع، إذ يقول: "والتابع على خمسة أنواع: النعت، والتوكيد، وعطف البيان، وعطف النسق، والبدل"[9].

---

(1) الرضي الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، 277/2.

(2) ينظر: الجزولي، المقدمة الجزولية، ص56-76، أبواب التوابع دون ذكر مصطلح "التوابع".

(3) ينظر: الشلوبني، التوطئة، 196-202.

(4) ابن معطي، الفصول الخمسون، ص234.

(5) ينظر ابن عصفور، المقرّب، 219/1-248.

(6) ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ص163.

(7) ابن الناظم، شرح ابن الناظم، ص350.

(8) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 177/2.

(9) نفسه، 177/2.

كما يجد البحث نحويّاً كابن جماعه (ت733هـ) يحدّ التابع بقوله: "الموافق متبوعاً في إعرابه مطلقاً"[1]؛ ولعلّ لابن هشام رأي في عدد التوابع، إذ يقول: "والتوابع خمسة: نعت، وتوكيد، وعطف بيان، وبدل، وعطف نسق"، وقيل أربعة فأدرج هذا القائل عطفي البيان والنسق تحت قوله: والعطف، وقال آخر: ستة؛ فجعل التأكيد اللفظي باباً وحده، والتأكيد المعنوي كذلك"[2].

وقول ابن هشام هذا يجيب عن عديد التوابع، إذ نراه يفسر ويفصل عدد التوابع، ويميل البحث إلى جعلها أربعة أضرب وهذا أسلم، فالتقسيم الرباعي هو الأمثل في نظر البحث، وهذا ما ذهب إليه أبو حيّان أيضاً إذ جعلها أربعة، لكن دونما حدّ وتعريف لمصطلح التابع[3] ، وفيما يأتي بيان لأقسام التوابع.

1.1.4 النعت/ الصفة

النعت لُغةً: "صفُك الشيء، تنعتُه بما فيه وتبالغ في وصفة[4]، ومن معاني النعت في اللغة "الجيد من كل شيء"[5]؛ ويقول الفيروز آبادي في القاموس: "النعت والوصف مصدران بمعنى واحد، والصفةُ تطلق مصدراً بمعنى الوصف، واسمٌ ما لما قام بالذات من المعاني كالعلم والسواد".

وفي الاصطلاح يتفق عليه بأنه اختصاص نفس النعوت، وإخراج له من إبهام وعموم إلى ما هو أخصّ منه، فالنكرات المنعوتة يخرجها النعت من نوع إلى نوع أخصّ منه، وأمّا المعارف فيخرجها النعت من شخص مشترك الاسم عند وقوع اللبس فيه إلى أن يزول اللبس عنه.

---

(1) ابن جماعة، محمد بن إبراهيم (ت733هـ)، شرح الكافية، تحقيق: محمد عبد النبي عبد المجيد، د ت، لبنان، ص210.

(2) ابن هشام، شذور الذهب، ص330، 331.

(3) ينظر: أبو حيّان الأندلسي، ارتشاف الضرب، 3/1068-1070.

(4) ابن منظور، لسان العرب، مادة "نعت".

(5) ينظر: ابن فارس، الصاحبي، ص98.

ومصطلح النعت من المصطلحات التي كتب لها الشيوع والقبول عند النحاة، ونسب إلى نحاة الكوفة، إلاّ أنّ البحث لا يجد دليلاً قاطعاً يجعل من "النعت" مصطلحاً خاصاً بنحاة الكوفة، فقد عبّر به كبار نحاة البصرة كالخليل[1]، وسيبويه[2].

ولعلّ كثرة استعمال نحاة الكوفة لهذا المصطلح دون غيره، دفع بالكثير من الباحثين إلى نسبته إلى أهل الكوفة"[3].

ويقابل هذا المصطلح مصطلح "الصفة" الذي قلّما نجده عند الكوفيين، وهو التعبير الذي نال مكانته عند نحاة البصرة، وأغلب الظن أنّ مصطلح "الصفة" لا يرادف مصطلح "النعت"، ودليل ذلك ما نقله ابن فارس عن الخليل إذ يقول: "النعت لا يكون إلاّ في محمود، والوصف قد يكون فيه وفي غيره[4].

ويُفهم من كلام الخليل أنّ دائرة الوصف أعمّ وأشمل من دائرة النعت، فكل وصف نعت ولا ينعكس، ومثل هذا الفهم الذي تناهى إلى فهم البحث، يخالفه به أبو هلال العسكري، إذ يفسر الاختلاف بين النعت والصفة بقوله: "النعت هو ما يظهر من الصفات ويشتهر، ولهذا قالوا: هذا نعت الخليفة، كمثل قولهم: الأمين، والمأمون و الرشيد، وقالوا: لّ ما ذكر نعته على المنبر الأمين، ولم يقولوا صفته، وا ٍن كان قولهم الأمين صفة له عندهم، لأن النعت يفيد من المعاني التي ذكرناها ما لا تُفيده الصفة"[5].

وبالرجوع إلى استخدام المصطلح "النعت والصفة"، فقد استعمل سيبويه لفظي النعت والصفة كمصطلح نحوي، فالنعت من مصطلحات الكتاب، وكان سيبويه يطلقه

---

(1) ينظر: الفراهيدي، العين، 72/2.

(2) ينظر: سيبويه، الكتاب، 421/1.

(3) ينظر: العسكري، أبو هلال، الفروق اللغوية، تحقيق: محمد باسم عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، 1426هـ/2005م، ص42. ونقل السيوطي عن أبي حيان قوله: "والتعبير به اصطلاح الكوفيين، وربّما قاله البصريون، والأكثر عندهم الوصف والصفة، الهمع، 117/3.

(4) ابن فارس، الصاحبي، ص98.

(5) أبو هلال العسكري، الفروق اللغوية، ص42.

على عطف البيان[1]، وكان يطلق على التوكيد مصطلح الصفة[2]، فالبصريون ومثالهم سيبويه، يطلقون مصطلح النعت ويعنون به الصفة مر ّة، والموصوف مرة أخرى، ومرة ثالثة يطلقون التوكيد بمعنى الصفة[3]؛ ولعل ّ هذا التخبط تمثل بعدم استقرار المصطلح، دفع الكوفيين إلى تخيّر النعت؛ ليدلوا به على الصفة، ولعل ّ هذا الذي دفع بأبي حيان إلى القول: "والتعبير به أي "النعت" اصطلاح الكوفيين، وربما قاله البصريون، والأكثر عندهم الوصف والصفة[4]، ومهما يكن من أمر، فلقد انتشر "النعت" كمصطلح كوفي، فقد رأى ضيف أن الفر ّاء هو أو ّل من اصطلح على تسمية النعت باسمه[5]، ولعل هذا القول يحتاج إلى تثبّت؛ لصحة ثبوت استخدام المصطلح عند سيبويه.

ويبدو للبحث أن ّ أقدم حدٍّ وضع للنعت "الصفة" ما أطلقه ابن جني، إذ يقول: الوصف لفظ يتبع الاسم الموصوف تحليةً له، وتخصيصاً ممن له مثل اسمه"[6].

ويجد البحث الزمخشري يستعمل مصطلح "الصفة" ويعرفها بأنها: "الاسم الدال على بعض أحوال الذات"[7]، والمتأمل في موقف ابن يعيش هذه المر ّة، عندما يشرح قول الزمخشري يجده ُ مخالفاً ومغايراً لما هو مألوف من موافقة الزمخشري، فعلى الرغم من نزعته البصرية، إلا أنه يرى أن لا فرق بين الصفة والنعت، إذ يقول: "والصفة والنعت واحدٌ "[8]. إذ يجد البحث أن ابن يعيش يستخدم المصطلحين، فهو يعرف الصفة بقوله: و"الصفةُ لفظٌ يتبع الموصوف في إعرابه"[9]، وفي موطن آخر يقول:

---

(1) ينظر: سيبويه، الكتاب، 223/1.

(2) نفسه، 103/1.

(3) ينظر:نفسه، 274/1، 378/1، 393/1.

(4) السيوطي، جلال الدين، همع الهوامع، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1418هـ/1998م، 116/2.

(5) ضيف، المدارس النحوية، ص202.

(6) ابن جني، اللمع في العربية، ص82.

(7) ابن يعيش، شرح المفصّل، 232/2،الزمخشري،المفصل،ص140.

(8) نفسه، 232/2.

(9) نفسه، 232/2.

والغرض بالنعت تخصيص نكرة، أو إزالة اشتراك عارضٍ في معرفة، فمثال صفة النكرة قولك: هذا رجلٌ عالمٌ "[1].

وإذا ما تجاوزنا ابن يعيش مع نحوي كعيسى الجزولي والجزولي أسبق نجده يميل بكثرة بالغة إلى استخدام "مصطلح النعت" إذ يقول في حدّه: "النعت يُجاء به للفرق بين المشتركين في الاسم، وربما جيء به توكيداً، وربما لمجرّد المدح أو الذم في الاسم"[2]، ولا يذهب الشلوبيني ببعيد عما ذهب إليه الجزولي، فهو يستخدم مصطلح النعت ويعرّفه بذات التعريف عند الجزولي[3].

أمّا ابن عصفور فيراه البحث أميل إلى المزاوجة في استخدام مصطلحي النعت والصفة، إذ يقول في حدّ النعت: "النعت اصطلاحاً عبارة عن اسم أو ما هو في تقديره من ظرف أو مجرور، أو جملة، يتبع ما قبله لتخصيص نكرة..." [4]، وفي موطن آخر آخر يقول: "والنعت لا يكون إلا بالمشتق"[5]، ويقول أيضاً: "ولا يجوز الوصف بما هو في حكم المشتق"[6]، والأمثلة على مزاوجته كثيرة لا يتسع المقام لحصرها.

ويستوقف البحث في هذا الباب تعريف السهيلي (ت:581هـ) الذي يستخدم مصطلح النعت، إذ يقول في حدّه: "النعت: تخصيص الاسم بصفة هي له أو لسبب يُضاف إليه، وهو مصدر نعّت الشيء أنعته ثُمّ سمّوا الاسم التابع للمنعوت نعتاً "[7].

ويرى ابن معطي أنّ النعت هو أسبق التوابع، يقول فيه في ألفيته[8]:

القولُ في توابعِ الكلمِ الأول ... نعت وتوكيد وعطَف وبدَل

فالنعتُ مشتقٌ يبيّن الاسما ... أو ما حوى معنى اشتقاقٍ كمَا

---

(1) ابن يعيش، شرح المفصّل، 232/2.

(2) الجزولي، المقدّمة الجزولية، 142/2.

(3) ينظر : الشلوبيني، التوطئة، ص178.

(4) ابن عصفور، المقرّب، 219/1.

(5) نفسه، 220/1.

(6) نفسه، 220/1.

(7) السهيلي، نتاج الفكر، ص158.

(8) ابن معطي، الدرة الألفية، ص42، الأبيات 408-410.

والنعتُ كالمنعوتِ في الإعرابِ كذلك في الأربعةِ الأبوابِ

وتابعه في ذلك ابن أبي الربيع مع مزاوجة واضحة لديه في استخدام المصطلح "النعت والصفة" إذ يقول: "قد تصف العرب بالجامد، إذا كان الجامد موصوفاً بالمشتق، فتقول: مررتُ برجلٍ رجل صالح، فلكَ أن تجعل صالحاً نعتاً لرجلٍ ، ويُسمّى هذا النعت المؤوّل، وقد وطأ له أن يجري نعتاً ما وُصِف به"[1]، ويرى ابن النحاس أن الوصف والصفة والنعت عند أكثر النحاة بمعنى واحد[2]، وبهذا الرأي يأخذ يأخذ ابن النحاس ويستخدم كلا المصطلحين، فكلا المصطلحين مستخدمٌ في عباراته[3].

والنعت من المصطلحات التي مال ابن مالك إلى استخدامها إذ يقول في حدِّه في الألفيّة[4]:

فالنعت تُابعٌ متمٌ ما سبق بوسمه أو وسمِ ما به اعتَلق

وإذا ما توقفنا مع ابن الناظم، وجدناه ينحو نحو أبيه في استخدام المصطلح، ويحدّه بقوله: "فأما النعت؛ فهو التابع الموضح متبوعه، والمخصص له، بكونه دالاً على معنى في المتبوع"[5]، وتابعه في ذلك ابن عقيل[6].

وإذا ما نظرنا إلى قول ابن هشام في تعريف ابن مالك السابق للنعت، نجد أن ابن هشام يقول: "فالنعت عند الناظم هو التابع الذي يكمل متبوعه بدلالته على معنى فيه أو فيما يتعلق به، فخرج بقيد التكميل النسق والبدل، وبقيد الدلالة المذكورة، البيان والتوكيد"[7].

---

(1) الإشبيلي، البسيط في شرح جمل الزجاجي، ص299.

(2) ينظر: ابن الخباز، التعليقة على المقرّب، ص335.

(3) ينظر :نفسه، ص226.

(4) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 177/2.

(5) ابن الناظم، شرح ابن الناظم، ص350.

(6) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 178/2.

(7) ابن هشام، أوضح المسالك، ص301.

ولكنّ ابن هشام يرى بأنّ هذا الحدّ غير شامل لأنواع النعت[1]؛لذلك نجدهُ يُضيف قيداً احترازياً، ويحدّ النعت بقوله: "التابع المشتق أو المؤول به، المباين للفظ متبوعه"[2]، ويظهر للبحث ميل ابن هشام إلى الاكتفاء باستخدام مصطلح "النعت"، أما أبو حيّان فيجدهُ البحث تأثر به ابن هشام، إذ يستخدم مصطلح "النعت"ويحدّه بقوله: النعت "هو التابع المشتق أو المقدّر بالمشتق، نحو، قامَ زيدٌ الفاضلُ، وجاءَ زيدٌ الأسدُ "[3].

ولعلّه يمكننا القول –بعد كلما تقدّم–أنّ مصطلح "النعت" من المصطلحات التي كُتب لها الاستقرار في الاستعمال والاستخدام عند نحاة الفترة الزمنية قيد الدراسة على اختلاف بيئاتهم النحوية، وهذا الاستقرار تجاوز حدود نسبة المصطلح والقول ببصريته أو كوفيّته.

2.1.4 (مصطلح التوكيد)

التوكيد لُغة: الإحكام والتوثيق، وقيل:الشدّ، يقال:وكّد العقد والعهد:أوثقهُ، والتوكيد والتأكيد لُغتان[4]، والواو أفصح، وبها جاء القرآن، قال تعالى: {بعد توكيدها}[5].

والهمز فيه لُغة، يُقال: أوكدته وأكدته، وآكدته إيكاداً، وبالواو أفصح، أي شددته، وتوكّد الأمر، وتأكد بمعنى، يُقالوكدت اليمنَ، والهمزُ في العقدِ أجودُ، وتقولُ : إذا عقدتفأكّد، وإذا حلفتَ فوكّد[6].

---

(1) ابن هشام، أوضح المسالك، ص301.

(2) ابن هشام، شرح قطر الندى، ص283.

(3)ابن هشام، جمال الدين بن يوسف، شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربيّة، تحقيق: هادي نهر، دار اليازوري، عمان، 2007م، 2017/2.

(4) ابن منظور، لسان العرب، مادة "وكد".

(5) سورة النحل، الآية 91.

(6) ابن منظور، لسان العرب، مادة "وكد".

التوكيد في الاصطلاح:عبّر النحاة عن التوكيدبمعانٍ اصطلاحية عدّة، وقبل الوقوف على معانيه الاصطلاحية، نقف على قسمي التوكيد، كما هو دارج عند النحاة، فالتوكيد كمصطلح نحوي نجده عند النحاة على قسمين[1]:

1. توكيد صريح: وهو إعادة اللفظ، ويُسمّى توكيداً لفظياً، ويكون بتكرار اللفظ مرتين، وهو الأكثر ،وقد يكون بثلاث مرات، ويكون مفرداً كقوله تعالى: {صفّاً صفّاً }[2]، وجملةً كقولنا:"الله أكبر الله أكبر".
2. توكيد غير صريح: وهو الأول بمعناه، ويُسمّى توكيداً معنويّاً، وهو تابع بألفاظ محصورة، فلا يحتاج إلى حدٍّ ولا رسم، أمّا فائدته فهي إزادة تثبيت المعنى في النفس، وإزالة اللبس والشكّ عن الحديث أو المحدِّث، ويكون هذا في التوكيد اللفظي، أما التوكيد المعنوي فقسمٌ يُراد به إزالة الشك عن الحديث، وقسمٌ يُراد به إزالة الشكّ عن المحدّث عنه[3].

1.2.1.4 مصطلح التوكيد بين الكوفيين والبصريين :

استعمل الكوفيّون مصطلح التوكيد، فعبّر به الفرّاء، إذ يقول: "العرب لا تجمع اسمين قد كُني عنهما، ليس بينهما شيء إلا أن ينووا التكرير، وإفهام المُكلّم، فإذا أرادوا ذلك قالوا: أنت أنت فعلت، وهو هو أخذها، ولا يجوز أن نجعل الآخرة توكيداً للأولى، لأن لفظهما واحد، ولكنهم وصلوا الأوّل بناصب أو خافض أو رافع، أدخلوا له اسمه فكان توكيداً "[4].

وقد يُعبّر الكوفيون عنه بالتأكيد، كما هو في قول ثعلب: "أهل البصرة يقولون: ضربتك إيّاك بدل، وضربتك أنت تأكيد، وهما جميعاً تأكيد"[5].

---

(1) ينظر:أبو حيّان الأندلسي، ارتشاف الضرب، 1947/4-1960.

(2) سورة الفجر، الآية 22.

(3) ينظر: أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب،1953/4.

(4) الفراء، معاني القرآن، 38/2.

(5) ثعلب، أحمد بن يحيى، مجالس ثعلب، تحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف، مصر، ط2، 557/2.

والأشهر عند الكوفيين تسمية "التوكيد" بالتكرير، وهو مصطلح عُرف عنهم، وهم يريدون به "التوكيد" هذا الفراء يقول عن قوله تعالى: {فإن مع العسر يسراً إن مع العسر يسراً}[1]، في قراءة عبدالله مرة واحدة ليست بمكرورة[2]، أي ليست بمؤكدة، وقال ثعلب: "أتيتك يوم يوم قلت كذا،... قال هذا تكرير لا وقت"[3]، ومن التعبيرات عندهم "التشديد" فالفراء يطلق مصطلح "التشديد" على التوكيد[4].

وعليه؛ فجميع ما عبّر به الكوفيون من مصطلحات تلتقي في المعنى اللغوي الواحد، فالتوكيد والتأكيد والتشديد تُفيد "التقوية" هذا ما يُفيده .

أمّا البصريون، فمصطلح "التوكيد" عندهم مصطلح قديم، تناوله الخليل وسيبويه، والأخفش وابن السرّاج وغيرهم[5]، وقال الخليل في قوله تعالى: {فسجد الملائكة كُلُّهم أجمعون}[6]، "أجمعون" توكيد بعد توكيد".

وقال سيبويه: "إنّما هذا كقولك قد ثبت زيدٌ أميراً، قد ثبت، فأكدت قد ثبت توكيداً، وقد عمل الأول في زيدٍ، وفي الأمير ومثله في التوكيد والتثنية لقيتُ عمراً عمراً"[7].

ويجد البحث سيبويه يُعبّر أيضاً "بالتكرير" مُصطلح يُرادف ويوازي به التوكيد، وهذا يُفهم من قوله: "لو قلت: أيهما عندك، لم يستقم إلا على التكرير والتوكيد"[8].

---

(1) سورة الشرح، الآية (5-6).

(2) الفراء، معاني القرآن، 281/3.

(3) ثعلب، مجالس ثعلب، 523/2.

(4) ينظر: الفراء، معاني القرآن، 120/3.

(5) ينظر ابن السرّاج، الأصول في النحو، 19/2، سيبويه، الكتاب، 379/2، الأخفش، معاني القرآن، ص219.

(6) سورة ص، الآية 73.

(7) سيبويه، الكتاب، 125/2.

(8) نفسه، 172/3.

ومن التعبيرات التي عبّر بها سيبويه عن هذا المصطلح "الصفة" إذ يقول:وا ٍن شئتقدقلوتيت عملاً، فكنت أنت وا ٍيّاك، وقد جرّ بتك فوجدتك أنت إيّاك، فجعلت أنت صفة، وجعلت إيّاك بمنزلة الظر يف، إذا قلت: "فوجدتك أنت الظريف"[1].

ويرى عبابنة أن سيبويه أو ّل من استعمل "الصفة والنعت بمعنى التوكيد"[2]، ويُشار هنا إلى أنّ البصريين استعملوا مصطلح "التأكيد" أيضاً، يقول الأخفش أبو الحسن في معنى قوله تعالى: {إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدَيْنٍ }[3]، فقوله: بّدين " تأكيد[4]، ويرى البحث –بعد هذا العرض– أن البصريين والكوفيين على حدٍّ سواء استعملوا مصطلح "التوكيد" في تعبيراتهم، إلى جانب جملة من المصطلحات، هذه الجملة من التعبيرات جعلت من "التكرير" مصطلحاً كوفياً، لشيوعه وكثرة استخدامه عندهم، وأبقت على "التوكيد" مصطلحاً بصيّاً لذات السبب، والذي يظهر للبحث في ظلّ جدليّة نسبة المصطلح وأ ّن التقادم في استعمال المصطلح عند البصريين جعل منه مصطلحاً يصدق على تعبيراتهم.

وا ٍذا ما سار بنا الزمن وتوقفنا عند الزمخشري (ت:538هـ) نجده يتحدّث عن "التوكيد" ويُعبّر عن التوكيد اللفظي بالصريح، وعن المعنوي بغير الصريح، قال صاحب الكتاب –ويقصد ابن يعيش هنا– الزمخشري: "هو على وجهين: تكرير صريحٌ، وغير صريح"[5]؛ والأمر اللافت للنظر –هنا– استعمال الزمخشري مصطلح "التكرير" ويُعلّق ابن يعيش على قول الزمخشري بقوله: "اعلم أنه يُقال تأكيد وتوكيد بالهمز، والو او الخالصة، وهما لغتان...، والتأكيد على ضربين: لفظي، ومعنوي، فاللفظي يكون بتكرير اللفظ..." [6].

---

(1) سيبويه، الكتاب، 359/2.

(2) ينظرعبابنة، تطو ّر المصطلح النحوي البصري، ص180.

(3) سورة البقرة، الآية 282.

(4) ينظرعبابنة، تطو ّر المصطلح النحوي البصري، ص180–181.

(5) ابن يعيش، شرح المفصّل، 218/2.

(6) نفسه، 219/2–220.

ويحدُّ الجزولي التوكيد بقوله: "التوكيد تكرير ٌ وا إحاطة، فالتكرير ضربان: تكرير لفظ، وتكرير معنى، فتكرير اللفظ أن يـُعيده ُ على نحو ما تقدّم، ويتبع الاسم والفعل والحر ف والجملة، وتكرير المعنى نفسه وعينه ويتبع الاسم المعرفة مطلقا"[1].

ويجد البحث مصطلح "التوكيد" باباً عند الشلوبيني في التوطئة، وهو كما يرى على قسمين: "تكرير بغير إحاطة، وتكرير بإحاطة"[2]؛ ويفسّر قوله: "تكرير بغير إحاطة على ضربين: تكرير لفظ وتكرير معنى"[3]، وتكرير الإحاطة "بأنه يتبع الاسم المعرفة المتجزئ نحو جاء القوم ُ كلـُّهم"[4]، ومن قبله استخدم السهيلي مصطلح "التوكيد"[5]؛ وجاء في البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع هذا الحدّ : "التوكيد تمكين المعنى في نفس السامع، وا إثبات الحقيقة، ورفع المجاز، وهو يكون على وجهين: توكيد لفظي، وتوكيد معنوي"[6].

ويستخدم ابن معطي مصطلح "التوكيد" بكثرة، ويتابع الجزولي في حدّه للتوكيد، إذ يقول: "هو تحقيق المعنى في نفس السامع، وينقسم إلى توكيد تكرار وتوكيد إحاطة"[7].

ويستوقف البحث حدّ ابن معطي للتوكيد، فالملاحظ استقرار مصطلح التوكيد في تعبيراته، إلى جانب مصطلح آخر، وهو مصطلح "توكيد تكرار" الذي قسّمه إلى قسمين: تكرار لفظ وتكرار معنى".

ولا نبرح ُ بعيداً، حتى يـُطالعنا ابن معطي، بقوله في الدّر ّة الألفية" واضعاً حدّاً هذه المرة للتأكيد، إذ يقول:

وهاك في التأكيد حدّاً يجمعه تحقيق ُ نهجٍ عند شخصٍ سمع ُه ُ [1].

---

(1) الجزولي، المقدمة الجزولية، ص73.

(2) الشلوبيني، التوطئة، ص200.

(3) نفسه، ص200.

(4) نفسه، ص200.

(5) ينظر: السهيلي، نتاج الفكر، ص216

(6) الإشبيلي، البسيط، ص361.

(7) ابن معطي، الفصول الخمسون، ص235.

وهو هنا –كما هو ملاحظ–يزاوج في الاستعمال، فالمصطلح النحوي لعلّه لم يستقر في ذهن النحوي، إذ نجده مرةً يقول عند ومرّةً بالتأكيد، ومرّةً يأتي بمصطلحات لم يأتِ بها أحدٌ من قبله، ولا أكادُ أجد اختلافاً بين قولي ابن معطي وابن عصفو في شأن التوكيد، فكلاهما يذهبان إلى أنّ التوكيد تمكين المعنى في النفس، أو إزالة الشك عن الحديث أو المحدّث عنه"[2]، والملحوظ على ابن عصفور في باب "التوكيد"استخدامه للمصطلح الآخر المُرادف وهو مصطلح "التأكيد"[3]، رغم ضعفه وقلّة فصاحته، فابن عصفور يميل إلى استخدام مصطلح "التأكيد"، إلا أن مثل هذا الأمر لا نجدهُ عند ابن النحاس في التعليقة على المقرب، إذ يتعمّد ابن النحاس مخالفة "استعمال مصطلح التأكيد"الذي يقول به ابن عصفور ويُكثر منه، فابن النحاس يستعمل مصطلح "التوكيد"إذ نراهُ يُعلّق على بعض أقوال ابن عصفور بقوله:وا"ن أراد بالتأكيد، أي توكيد كان، فينبغي أن يذكر أنّ وا"نّ ولام الابتداء، والحروف الزوائد، التي يسميها النحاة حروف الصلة، فاختصاره على التوكيد بالمصدر من بينها جميعاً، ولا وجه له"[4].

أمّا ابن الحاجب، فيستخدم مصطلح "التوكيد"ويحدّه بقولته"التابع"يُقرُّ أمر المتبوع في النسبة أو الشمول"[5]ويُعقّب على ذلك بتقسيمه التوكيد إلى لفظي ومعنوي، وعليه سار الرضي في الكافية.

ويجد البحث استخدام مصطلح التوكيد عند ابن مالك وتقسيمه له إلى قسمين: توكيد معنوي وتوكيد لفظي، يقول ابن مالك في حدّه للتوكيد اللفظي: "بأنه إعادة اللفظ أو تقويته بموافقة معنى"[6]ويُفهم حدّه للتوكيد المعنوي بقوله في الألفيّة:

بالنفسِ أو بالعينِ الاسمُ أُوكدا مع ضميرٍ طابقَ المؤكَّدا[1].

---

(1) ابن معطي، الدرة الألفية، البيت 442، ص40.

(2) ابن عصفور، المقرب، 338/1.

(3) ينظر: نفسه، 338،339/1.

(4) ابن النحاس، التعليقة على المقرب، ص365.

(5) الرضي الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، 357/2.

(6) ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ص166.

وموقف ابن الناظم ينسجم مع موقف أبيه، إذ نراه يستخدم مصطلح "التوكيد" إذ يقول: "اعلم أن التوكيد نوعان لفظي ومعنوي"[2] ويعرّف التوكيد اللفظي[3]، والتوكيد المعنوي[4]، وتابعه في ذلك ابن عقيل في شرحه على الألفية"[5].

وما أنصل إلى أبي حيان حتى نجده يُكثر من استخدام مصطلح "التوكيد"، فهو يقول بمصطلح التوكيد ويقسمه إلى "معنوي ولفظي" ويرى بأن المعنوي تابعٌ بألفاظ محصورة[6]، واللفظي "يكون في المفرد والمركب غير الجملة والجملة، ويشمل المفرد والاسم والفعل والحرف، ويكون في المعرفة والنكرة"[7].

ويستخدم أيضاً مصطلح "التأكيد" لكن على قلّة نلحظها ومثاله قوله: "ألفاظ التوكيد هي للمتبوع المؤكّد، وليس الثاني تأكيداً للتأكيد"[8].

أمّا ابن هشام، فلقد وصل مصطلح "التوكيد" في زمانه إلى درجة الشيوع والانتشار، فالبحث يرى ميلاً واضحاً لدى ابن هشام في استخدام مصطلح التوكيد، فهو يرى في باب التوكيد "أنه ضربان لفظي ومعنوي"[9]، وما أن يستقر مصطلح "التوكيد" بوعيه، ويظنّ الظّان غياب التعبيرات الأخرى واندثارها، حتى يطالعنا ابن هشام ذاته في "شذور الذهب" بمزاوجته بين مصطلحي "التوكيد والتأكيد" إذ نراه، بعد أن يحدّ التوكيد بقوله "التابع" يُقرّر أمر المتبوع في النسبة أو الشمول"[10]، يقول: "والتوابع خمسة: نعت، وتوكيد، وعطف بيان، وبدل وعطف نسق، وقيل أربعة، فأدرج

---

(1) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 191/2.

(2) ابن الناظم، شرح ابن الناظم، ص357.

(3) ينظر : نفسه، ص362.

(4) ينظر: نفسه، ص362.

(5) ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 197/2.

(6) ينظر: أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب، 1947/4.

(7) ينظر: نفسه، 1957/4.

(8) نفسه، 1954/4.

(9) ابن هشام، وضح المسالك، ص309.

(10) نفسه، ص435.

هذا القائل عطفي البيان والنسق تحت قوله: "والعطف، وقال آخر: ست؛ فجعل التأكيد اللفظي باباً وحده، والتأكيد المعنوي كذلك"[1].

ويظهر للبحث بعد هذا العرض، أن مصطلح "التوكيد"وإن كان في ظاهرة مصطلح يميل إلى الاستقرار والشيوع على ألسنة النحاة، إلا أنه في الوقت ذاته يعاني نوعاً من الاضطراب، إذ لا يكاد يُلحظ غياب حقيقي لمصطلح "التأكيد" رغم ما بين المصطلحين من وشائج وروابط، ولعلّ مثل هذه المزاحمة بين المصطلحين موجودة إلى يومنا هذا، فالكثير من الباحثين من يستخدم التوكيد والتأكيد كمصطلح نحوي، ويعنونبه شيئاً واحداً ،وهو كذلك.

3.1.4 (العطف، النسق)

النسق لُغة: ما كان على طريقة نظام واحد، والنحويون يسمون حروف العطف حروف النسق؛ لأن الشيء إذا عطفت عليه شيئاً بعده جرى مجرى واحداً[2]، وقيل: نسق لمساواته الأوّل في الإعراب، يُقال، ثَغرٌ نسق، إذا تساوت أسنانه، وكلام نسق، إذا كان على نظام واحد[3].

والنسق من عبارات الكوفيين، وهو الأكثر تداولاً بينهم، والذي أطلقه هو الفرّاء، ثمّ تبعه الكوفيون[4]، وذكر ابن يعيش في شرحه للمفصّل أنّ العطف مصطلح بصري، بصري، وأن النسق مصطلح كوفي، قال:يُقال: حروف العطف وحروف النسق، فالعطف من عبارات البصريين، وهو مصدر عطفت الشيء على الشيء إذا أملته إليه، يُقال: عطف فلان على فلان، وعطف زمام الناقة إلى كذا، وعطف الفارس عنانه: ثناه وأماله، وسمّي هذا القبيل عطفاً؛ لأنّ الثاني مثني إلى الأول، ومحمول

---

(1) ابن هشام، شذور الذهب، ص336.

(2) ابن منظور، لسان العرب، مادة "نسق".

(3) ابن يعيش، شرح المفصّل، 276/2.

(4) ينظر: ضيف، المدارس النحوية، ص202، المخزومي، الدرس النحوي في بغداد، ص37، مدرسة الكوفة، ص31.

عليه في إعرابه، والنسق من عبارات الكوفيين، وهو من قولهم: ثغر نسق، إذا كانت أسنانه مستوية، وكلام نسق، إذا كان على نظام واحد"[1].

ويبدو السامرائي مصطلح النسق للخليل، استناداً إلى ما جاء في مقدّمة النحو، في باب حروف النسق، وأن للخليل قصيدة في النحو، جاء فيها بيتان يتحدث فيهما عن النسق وحروفه مستعملاً كلمة "النسق" وهما:

فانسق وصِلْ بالواو قولكَ كلَّه وبلا، وثمَّ و أو فليست تعقّبُ

الفاءُ ناسقة كذلك عندما وسبلُها رحب المذاهبِ مشعّبُ [2]

والظاهر للبحث أنّ الكوفيين، لم يكتفوا فقط باستخدام مصطلح "النسق" بل عبّروا عنه باصطلاحات أخرى ومنها: العطف ومعناه الاشتراك في تأثير العامل، قال الفرّاء في معنى قوله تعالى: {ولا تقربا هذه الشجرة فتكونا من الظالمين}[3]، إن شئت جعلت "فتكونا" نصباً، وإن شئت عطفته على أوّل الكلام فكان جزماً "[4]؛ وعبّر الفرّاء عنه أيضاً بالرّد"[5].

والنسق من المصطلحات التي لم تجد لها طريقاً عند البصريين، وهو رديف للعطف الذي هو من تعبيرات الكتاب[6]، فالأكثر عند البصريين التعبير بالعطف، ونجد سيبويه يطلق عليه –أي العطف– مصطلح "الشركة"[7].

وجملة القول –كما يرى بقاعين– إن المصطلحين سواء العطف أو النسق وإن اختلفا من جهة اللفظ، إلا أنهما من حيث المضمون يحملان الدلالة ذاتها، وهي حمل

---

(1) ابن يعيش، شرح المفصّل، 276/2.

(2) ينظر: خلف الأحمر، مقدمة في النحو، ص85، السامرائي، المدارس النحوية، ص135–136.

(3) سورة الأعراف، الآية 19.

(4) الفرّاء، معاني القرآن، 29/1.

(5) ينظر: نفسه، 269/1.

(6) ينظر: سيبويه، الكتاب، 90/2، 192/2، 194/2.

(7) نفسه، 337/1، 341/1.

الثاني على الأول، ومشاركته إيّاه ومساواته في الإعراب، ولا أدلّ على ذلك من الجمع بينهما في مصطلح واحد "عطف النسق" فرقاً بينه وبين عطف البيان[1].

أما العطف: فللعطف في اللغة عدة معانٍ، أهمها: الرجوع والانصراف، والإشفاق والميل، ورد في لسان العرب: "عطف الشيء يعطِفُه عَطفاً وعُطُوفاً فانعطف، وعطّفه فتعطّف: حناه"[2].

والعطف من وجهة نظر النحاة: عطفان؛ عطف بيان وعطف نسق، والنوع الأول عطف البيان عبّر عنه سيبويه بأربعة اصطلاحات وهي: الصفة والبدل والعطف وعطف البيان"[3].

وإذا ما تجاوز البحث سيبويه وغيره من النحاة ووقف عند الزمخشري يجده يستخدم المصطلح "العطف" ويحدّه بقوله: "هو اسمٌ غير صفة، يكشف عن المراد كشفها، وينزل من المتبوع منزلة الكلمة المستعملة من الغريبة إذا ترجمت لها"[4].

ويعلّق ابن يعيش على ذلك مستخدما مصطلح الزمخشري، إذ يقول: "عطف البيان مجراه مجرى النعت، وهنا نلحظ الاستخدام الكوفي للمصطلح عند ابن يعيش يؤتى به لإيضاح ما يجري عليه، وإزالة الاشتراك الكائن فيه"[5]، ومثل هذا الاستعمال والحدّ، يجده البحث عند المطرّزي (ت:610هـ) إذ يقول في عطف البيان: "إنه اسم غير صفة يجري مجرى التفسير"[6].

ويستخدم ابن معطي مصطلح العطف وهو عنده قسمان: عطف بيان، وعطف نسق[7]، يقول في حدّ عطف البيان الذي هو مستعمل عنده ومن التعبيرات التي يقولها

---

(1) ينظر: بقاعين، عادل، قراءة في ازدواجية المصطلح، بحث منشور في مجلة كلية الآداب، جامعة القاهرة، 2012م.

(2) ابن منظور، لسان العرب، مادة "عطف".

(3) ينظر: سيبويه، الكتاب، 432/1، 433، 184.

(4) ابن يعيش، شرح المفصّل، 271/2، الزمخشري، المفصل، ص149.

(5) نفسه، 271/2-272.

(6) المطرّزي، المصباح المنير، ص109.

(7) ابن معطي، الفصول الخمسون، ص236.

يقولها فيه: "اسم يُفسّر اسما، كما يفسّره النعت، إلا أنه ليس مشتقاً ولا في حكم المشتقّ، فأشبه البدل، والفرق بينهما أنه لا يُنوى فيه إحلال الثاني محلّ الأول"[1]، وتابعه في استخدام المصطلح وحدِّه الشلوبيني[2].

ومثل هذا القول قريب من قول الجزولي (ت:607هـ) الذي يرى أنّ العطف عطفان: عطف بيان وعطف نسق[3]، إلا أنّ الأمر عند أبي الربيع الإشبيلي مغاير لذلك، من تكرار وتحبير لأقوال من سبقه، فهو في شرحه لجمل الزجاجي رغم استخدامه لمصطلح العطف والقول فيه إلا أنه يرى العطف على وجهين إذ يقول: "العطف على وجهين: أحدُهما عطف المفردات، والثاني عطف الجمل"[4]، أما ابن الحاجب (ت:646هـ) فلا يرى مثل هذا الرأي، فهو يستخدم مصطلح العطف ويرضى بالتقسيمة الأولى للعطف، ويسلك مسلك من سبقه من النحاة في التعريف والاستخدام للمصطلح، إذ يقول في حدّ عطف البيان: "عطف البيان تابع غير صفة يُوضّح متبوعه"[5].

ويستخدم ابن عصفور مصطلح البدل ويقول فيه، ويراه على ضربين أيضاً: عطف بيان وعطف نسق، ونجده يُحدّ عطف البيان بقوله: "جريان اسم جامد معرفةٍ على اسم دونه في الشهرة أو مثله، يبينه كما يبينه النعت، ولا يشترط فيه أن يكون مشتقاً ولا في حكمه"[6]، وقريب من ذلك قول ابن مالك الذي يستخدم هو أيضاً مصطلح العطف[7]، فالعطف عنده نوعان، وهذا مفهوم وواضح في قوله في ألفيته:[8]

ألفيته:[8]

---

(1) نفسه، 236.

(2) ينظر: الشلوبيني، التوطئة، ص196.

(3) ينظر: الجزولي، المقدمة الجزولية، ص70.

(4) الإشبيلي، البسيط، 329/2.

(5) الرضي الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، 394/2.

(6) ابن عصفور، المقرّب، 248/1.

(7) ينظر: ابن مالك، تسهيل الفوائد، ص171.

(8) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 201/2.

العطفُ إمـّا ذو بيانٍ أو نسق والغرض الآن بَيانُ ما سبق
فذو البيانتِابعٌ شبه الصِّفة حقيقةٌ قُصْد به مُ نكشفة

ويقول ابن الناظم في شرحه على ألفية ابن مالك: "العطف كما ذكر على ضربين: عطف بيان، وعطف نسق"[1]، وابن عقيل كذلك ينحى منحى من سبقه فهو يتبع ابن مالك في القول بالمصطلح وفي القسمة[2]، وكذلك فعل أبو حيان، فهو يكرر أقوال سابقيه في استخدام المصطلح وفي تقسيمه لضربي العطف[3]، وتابعه في ذلك ابن هشام[4].

والملحوظ بعد هذا العرض استقرار مصطلح العطف في الاستخدام بنوعيه: عطف البيان وعطف النسق عند النحاة –ضمن فترة الدراسة– ولا يمكن القول بانقراض مصطلح "النسق" كتعبير كوفي للمصطلح، فإذا ما جعلنا التوابع خمسة أضرب فعلينا القول "بعطف النسق" كتابع مستقل، والذي أفرد له النحاة باباً في كتبهم.

عطف النسق: من المعروف أن تسمية "النسق" مصطلح كوفي، وهذا المصطلح قد وجد طريقه نحو الذيوع والانتشار، فهو من المصطلحات التي تم استحسانها عند النحاة، وخير مثال على ذلك الاستحسان قول السيوطيوتُسمـّى المعطوفات عند البصريينثِ ركة) وعند الكوفيين –وهو المتداول (سقاً)" [5].

ويقول شوقي ضيف وهو من المعاصرين عن المصطلحات الكوفيّة وعن النسق على وجه خاص: "هذه المصطلحات ظلت لا تسود في النحو العربي، إذا نحن استثنيا اصطلاح النعت، وعطف النسق؛ لأن نظامه الذي وصفه البصريون هو الذي عمّ بين العلماء والناس في جميع الأمصار والأعصار"[6].

---

(1) ابن الناظم، شرح ابن الناظم، ص366.
(2) ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 2/201–202.
(3) ينظر: أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب، 4/1943.
(4) ينظر: ابن هشام، شذور الذهب، ص441، أوضح المسالك، ص315.
(5) السيوطي، الهمع، 3/155.
(6) ضيف، المدارس النحوية، ص167.

كما استحسن مهدي المخزومي "مصطلح النسق" ووصفه بأنه أدق من المصطلح البصري، لاختصاره وغنائه عن التخصيص والتقييد[1].

وبالعودة إلى قول الدكتور شوقي ضيف، فالحقيقة أن ما ذهب إليه شوقي ضيف، أصاب كبد الحقيقة، إذ يوافق البحث ما ذهب إليه شوقي ضيف من شيوع وانتشار للمصطلح البصري في الاستعمال النحوي على حساب المصطلح الكوفي، والسبب واضح كما قاله متمثّل في سطوة البصريين على نظام النحو في وضعه.

وبالوقوف على مصطلح عطف النسق عند النحاة الأوائل يجد البحث أن سيبويه عبّر عنه بعناوين عدّة، أبرزها: الاشتراك[2]، والحمل[3]، والإجراء[4]وعبّر عنه الزمخشري بمصطلح العطف بالحرف[5]، وقال عنه ابن يعيش: "هذا الضرب هو الخامس من التوابع، ويسمى عطفاً بحرف، ويسمى نسقاً، فالعطف من عبارة البصريين، والنسق من عبارات الكوفيين"[6]والعلّ ابن معطي أوّل من قال بعطف النسق، دون تحييد لمصطلح الحرف، إذ يقول: "وعطف النسق بالحروف"[7]، وتابعه في ذلك الشلوبيني إذ يقول: "وعطف النسق لا يكون إلا بحروف، ومنها الواو، والفاء وثم وحتى..." [8]، كذلك قد فعل الجزولي إذ إن عطف النسق عنده لا يكون إلا بالحروف"[9].

أمّا ابن أبي الربيع، فالظاهر أن المصطلح الكوفي رغم احتيال النحاة عليه بقولهم عطف النسق بالحروف، لم ترقه هنلقسلمية، إذ يُسمّى عطف النسق، عطف

---

(1) ينظر: المخزومي، مدرسة الكوفة، ص315.

(2) ينظر: سيبويه، الكتاب، 377/2، 378، 380.

(3) نفسه، 54/3، 55.

(4) نفسه، 66/1، 67.

(5) ينظر ابن يعيش، شرح المفصّل، 278/2الز مخشري،المفصل،ص151.

(6)ابن يعيش، شرح المفصّل، 278/2.

(7) ابن معطي، الفصول الخمسون، ص236.

(8) الشلوبيني، التوطئة، ص196.

(9) ينظر: الجزولي، المقدمة الجزولية، ص70.

مفردات يقول في حدّه: "تشريك الثاني مع الأول في عامله، بحرف من هذه الحروف وهي عشرة"[1].

ويجد البحث ابن عصفور، لا يجد في نفسه غضاضة من استخدام مصطلح عطف النسق إذ يقول في حدّه: "هو حمل الاسم على الاسم أو الفعل على الفعل، أو الجملة على الجملة بشرط توسّط حرفٍ بينهما من الحروف الموضوعة لذلك"[2]، وبعطف النسق يقول ابن مالك ويحدّه بقوله: "المجعول تابعاً بأحد حروفه"[3]، ويبدو للبحث موافقة ابن الناظم والده في استخدام المصطلح وتعريفه[4]، كذلك فعل ابن عقيل[5].

ويستخدم أبو حيان مصطلح "النسق"ويقول فيه، ولعلّ قوله يمثل مرحلة من مراحل النضج إذ يقول: "عطف النسق تابع بأحد الحروف، ولا يحتاج إلى حدٍّ، والنسق عبارة الكوفيين، وأكثر ما يقول سيبويه في باب الشّركة، وهذه الحروف على قسمين متفق عليه، ومختلف عليه"[6]، وتابعه في استخدام المصطلح ابن هشام[7].

4.1.4 (البدل، الترجمة)

وفي هذا القسم من التوابع سيقف البحث عند مصطلحين هما:

أ. "الترجمة".

ب. "البدل".

---

(1) الإشبيلي، البسيط، 329/2.

(2) ابن عصفور، المقرب، 229/1.

(3) ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ص174.

(4) ينظر: ابن الناظم، شرح ابن الناظم، ص370.

(5) ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 206/1.

(6) أبو حيّان الأندلسي، ارتشاف الضرب، 1975/4.

(7) ينظر: ابن هشام، أوضح المسالك، ص317.

أولاً: الترجمة لُغة من تَرْجم والترجمة والتُّرجمان بالضم والفتح المفسِّر للِّسان، وهو الذي يُترجم الكلام؛ أي ينقله من لُغةٍ إلى لُغة أخرى"[1].

واصطلاحاً: هو التابع المقصود بالحكم، دون متبوعه، ويكون مساوياً لمتبوعه، وبعضه، وما يشمل عليه ومباينه[2]. وقد نسب إلى الفرّاء أنّه هو الذي أطلق مصطلح "الترجمة" على "البدل" كما نُسب إليه أيضاً إطلاقه مصطلح "المردود" على البدل[3].

ويرى القوزي أن مصطلحات الترجمة والتبيين والتكرير والمردود مصطلحات كوفيّة، لما يُسمّى عند البصريين بدلاً[4]، كما يرى أن مصطلح البدل رغم القول ببصريته إلا أنه لم يتخذ شكلاً مستقراً عليه عند سيبويه، فقد سمّى عطف البيان بدلاً[5].

ويُشار إلى أنّ الكوفيين يسمّون البدل تفسيراً، قال الفرّاء في معنى قوله تعالى: {وجعلوا لله شركاء الجن}: إن شئت جعلت الجن تفسيراً للشركاء[6]، والظاهر للبحث بعد التقصي أنّ الفرّاء والكوفيين يستعملون مصطلح الترجمة، والتكرير أكثر من غيرهما من المصطلحات الأخرى للدلالة على البدل.

أمّا البدل والمبدل منه فهو كما صحّ لدى البحث من مصطلحات البصريين، فعلى الرغم من استعمال سيبويه مصطلح البدل للدلالة على عطف البيان إلا أننا نجد عنده باباً يحمل دلالة البدل يقول فيه: "هذا بابٌ من الفعل يستعمل في الاسم، ثمّ يبدل مكان الاسم اسم آخر، فيعمل فيه كما عمل في الأول، وذلك قولك: رأيت قومك أكثرهم"[7].

---

(1) ابن منظور، لسان العرب، مادة "ترجم".

(2) الكنغراوي، الموفي في النحو الكوفي، ص60.

(3) ينظر: القوزي، المصطلح النحوي، ص164.

(4) ينظر: نفسه، ص163.

(5) ينظر: سيبويه، الكتاب، 216/1.

(6) الفرّاء، معاني القرآن، 52/1.

(7) سيبويه، الكتاب، 150/1.

وما أن يبدأ البحث في تقصي هذا المصطلح عند النحاة –ضمن فترة الدراسة– حتى يطالعنا ابن يعيش مستخدماً "مصطلح البدل ممّا يتفرّع عنه من ضروب وأصناف، ونجده يُعرِّف البدل بقوله: البدل ثانٍ في موضع الأول"[1]، كما نجده موافقاً لما ذهب إليه الزمخشري من أنّ البدل إما يكون الأول في المعنى أو بعضه أو مشتملاً عليه، أو يكون على وجه الغلط"[2]، ولا يذهب الجزولي بعيداً، فهو يوافق من سبقه وعلى وجه الخصوص الزمخشري في أضرب البدل واستعمالاته[3].

وما دام الحديث عن "البدل" فيجب التوقف عنده من حيث اللغة، فالبدل في اللغة هو العِوض، تقول: هذا بدلاً من هذا، أي عِوضاً منه، ولعلّ أقسامه في العربية ستّة: (بدل كل من كل، وبدل بعض من كل، وبدل اشتمال، وبدل إضراب، وبدل نسيان، وبدل غلط)[4] يتّسع المقام في مثل هذا الموقف للتوسّع وإبانة هذه الأنواع.

وبالعودة إلى استخدام مصطلح "البدل" يجد البحث أن الشلوبيني[4]، يتابع الزمخشري وابن يعيش والجزولي وغيرهم في استعمال المصطلح وتقسيمه، ولا يكاد البحث يغنم شيئاً جديداً يخص هذا المصطلح عنده، والأمر ذاته أيضاً عند ابن أبي الربيع، فالمتأمل في كتابه يجد أنه قد وضع حدّاً للبدل، إذ يقول فيه: "البدل هو التابع على تقدير تكرار العامل"[5] ويستوفي هنا أيضاً نقله لتعريف المبرّد للبدل إذ يقول إن المبرّد ذهب إلى أنه: "على تقدير طرح الأول وإحلال الثاني محله"[6]، ومثل قول المبرّد يحتاج إلى تثبت؛ لأنه قد يصدق من وجهة نظر علمية على ضرب من ضروب البدل، وهو ضرب الكل من الكل، ولكنّه لا يصدق مثلاً على ضرب بدل البعض من الكل، ومثل هذا الخلط وعدم التثبت أجده حاضراً وماثلاً عند ابن معطي إذ يقول في

---

(1) ابن يعيش، شرح المفصّل، 258/2.

(2) ينظر: نفسه، 259/2.

(3) الجزولي، المقدمة الجزولية، ص162.

(4) ينظر: الشلوبيني، التوطئة، ص202–206.

(5) الإشبيلي، البسيط، ص387.

(6) نفسه، ص387.

حدّه للبدل هو "تفسير اسم باسم، يُقدّر إحلاله في كلّ الأول، وينقسم إلى أربعة أقسام: بدل الشيء من الشيء وهو كُلُّه، وبدل الشيء من الشيء وهو بعضه، وبدل الشيء من الشيء وهو مشتمل عليه، وبدل الغلط، ولا يقع في كلام فصيح"[1]، وعلى الرغم من عدم نضوج هذا الحدّ إلا أن الأمر اللافت للنظر فيما يخصّ المصطلح، تلك النزعة الكوفية ونلحظها بقوله: "تفسير اسم باسم" وكأنّي بابن معطي هنا تروقه تسمية البدل بالتفسير.

وفي رمقّب ابن عصفور نجد استعمالاً حاضراً لمصطلح البدل، إذ يقول في حدّه: "البدل إعلام السامع بمجموع اسمين، أو فعلين على جهة تبيين الأول، أو تأكيده، وعلى أن ينوى بالأول منهما الطرح معنىً لا لفظاً"[2]، وهو عنده ستة أنواع: بدل شيء، وبدل بعض من كلٍّ، وبدل اشتمال، وبدل الغلط، وبدل نسيان، ونوع لم أجده عنده في المقرّب وأظنّه بدل إضراب فُهِمَ للبحث من قوله: "ضرب زيداً عمرواً" فذكرت زيداً غالطاً وناسياً، ثم أتيت بالمراد وهو عمرو"[3]، وتابعه في استخدام المصطلح وبيان أنواعه ابن النحاس في التعليقة على المقرّب[4].

وأشار ابن الحاجب (ت:646هـ) وهو سابق لابن عصفور إلى البدل بقوله: تابعٌ "مقصود بما نُسِبَ إلى المتبوع دونه"[5] وقد علّق الرضيّ على حدّ ابن الحاجب بقوله: "لا يطّرد ما قاله في نحو: جاني زيدٌ بل عمرو، فإن المقصود هو الثاني دون الأول، فيدخل في حدّ البدل مع أنه عطف نسق"[6].

---

(1) ابن معطي، الفصول الخمسون، ص238.

(2) ابن عصفور، المقرّب، 242/1.

(3) ينظر ابن عصفور، المقرّب، 243/1.

(4) ينظر: ابن النحاس، التعليقة على المقرّب، 373/2.

(5) الرضي الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، 279/2.

(6) نفسه، 279/2.

والملحوظ اطراد استخدام مصطلح "البدل" لدى النحاة، فهذا ابن مالك أيضاً يستخدم مصطلح البدل، ويُعرِّفهُ بقوله: "هو التابع المستقلّ بمقتضى العامل تقديراً دون مُتبع"[1].

والبدل كما يراه ابن مالك أربعة أقسام: بدل الكل من الكل وهوالبدل المُطابق للمبدل منه المساوي له في المعنى، والثاني بدل البعض من الكل، والثالث بدل الاشتمال، والرابع المُباين للمُبدل منه[2].

والأمر اللافت للنظر عند ابن مالك اختزال الأنواع الستة للبدل بأربعة أنواع وبروز تسمية ومصطلح جديد هو ما يُسمّى بالمُطابق-ويوافق ابن الناظم ما ذهب إليه ابن مالك، إذ يقول: "اعلم أنّ الغرض من الإبدال أن يذكر الاسم مقصوداً بالنسبة إلى ما قبله؛ لإفادة توكيد الحكم وتقديره لأن الإبدال في قوة إعادة الجملة، ولذلك تسمع النحويين يقولون: "البدل في حكم تكرار العامل"[3]، كما يتابع ابن عقيل ابن مالك في صوغه لحدّ البدل الذي يقول فيه: "البدل هو التابع المقصود بالنسبة، بلا واسطة"[4].

ولا يقتصر الأمر على موافقة ابن عقيل، بل نجد الكثير من النحاة ممن جاءوا بعده يوافقونه الرأي، ويرون في هذا الحدّ المنعة والقوة، فابن هشام مثلاً يوافق ابن مالك ويقول في حدّ البدل: "هو التابع المقصود بالحكم بلا واسطة"[5]،

ويوافقه أيضاً في استعمال المصطلح وفي أقسامه الأربعة[6]، وذات الأمر من التبعية ينطبق على سابقه أبي حيّان"[7].

والظاهر للبحث بعد هذا العرض استقرار مصطلح "البدل" وشيوعه على ألسنة النحاة في كتبهم، وهذا الأمر يتّضح -على وجه الخصوص- بعد الفترة التي أعقبت

---

(1) ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ص172.

(2) ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 227/2-228.

(3) ابن الناظم، شرح ابن الناظم، ص393.

(4) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 226/2.

(5) ابن هشام، أوضح المسالك، ص329، شذور الذهب، ص445.

(6) ينظر: ابن هشام، أوضح المسالك، ص345-346.

(7) ينظر: أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب، 1961/4.

ابـن مالـك، فلقـد سـار الكثيـر مـن النحـاة علـى خُـطـى ابـن مالـك فيمـا يخـص البـدل وضروبه.

الفصل الخامس

المصطلحات المتعلّقة ببعض الأساليب النحويّة

1.5 مصطلح "التنازع"

التنازع لُغةً :للتنازع في اللغة معانٍ عدة منها[1]:

أ. التخاصم، وتنازع القوم: تخاصموا.

ب. التجاذب، والمنازعة في الخصومة: مجاذبة الحجج فيما يتنازع فيه الخصمان.

ج. التعاطي، يقول تعالى: **{يتنازعون فيها كأساً لا لغو فيها ولا تأثيم}**[2]؛ أي يتعاطون.

التنازع في الاصطلاح: التنازع من المباحث اللغوية المعقدة، والملحوظ من خلال البحث أنّ النحاة طرحوا هذا الباب أو ّل الأمر، دون أن يجعلوا له عنواناً اصطلاحيّاً محدداً، إلى أن استعملوا كلمة "الإعمال" عنواناً له قبل أن يستقر بناؤهم على استعمالهم مصطلح "التنازع"، فعند سيبويه ورد مصطلح التنازع تحت (هذا باب الفاعلين والمفعولين اللذين كل واحد منهما يفعل بفاعله مثل الذي يُفعل به، وما كان نحو ذلك)، وهو قولك: ضربني وضربتُ زيداً، وضربني وضربتُ بني عمرو، تحمل الاسم على الفعل الذي يليه، فالعامل في اللفظ أحد الفعلين، وأما في المعنى، فقد يعلم أن الأول وقع إلا أنه لا يعمل في اسم واحدٍ نصبٌ ورفعٌ "[3].

والملحوظ على سيبويه في هذا الباب أنه عمد إلى توضيح هذا المصطلح بالأمثلة، دون الإتيان بمعنى مصطلحي محدد، وعبّر عنه المبرّد بـ"مصطلح الإعمال"، دون مفهوم عام يقوم على بيان تفاصيله، إذ يقول: "باب في إعمال الأول والثاني، وهما الفعلان اللذان يعطف أحدهما على الآخر.... فهذا اللفظ هو الذي يختاره

---

(1) ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة "نزع".

(2) سورة الطور، الآية، 23.

(3) سيبويه، الكتاب، 73/1.

البصريون، وهو إعمال الفعل الآخر في اللفظ، وأما في المعنى فقد يعلم السامع أن الأول قد عمل، كما عمل الثاني فحذف لعلم المخاطب"[1].

ولعلّ الاستخدام الأوّل لمصطلح "التنازع" كان ظهوره الأول عند الجزولي في مقدمته، إذ يقول إذا "تنازع فِعلان معمولاً واحداً، فالمختار إعمال الثاني، وإذا أُعمل فيه الثاني حُذف مع الأول ما لم يكن مرفوعاً أو مفعولاً "[2].

وذات المصطلح "التنازع" نجده مستعملاً عند الشلوبيني، إذ يقول: "إذا تنازع فعلان معمولاً واحداً، فالمختار إعمال الثاني وإذا أُعمل فيه الثاني حُذف مع الأوّل[3]، وتابعه في ذلك ابن الحاجب في كافيته[4].

ومثل هذه الإرهاصات لمصطلح "التنازع" يجد لها البحث حضوراً عند نحاة سابقين من مثل أبي البركات الأنباري في كتابه "الإنصاف" إذ يقول في المسألة الثالثة عشرة: "القول في أولى العاملين بالعمل في التنازع"[5]، والعكبري[6]، وعند ابن معطي، إذ يقول في البحث الذي عقده لبيان أقسام تفسير الضمير: "وحقيقة هذا الباب: أن يتنازع فعلان كلاهما اسماً واحداً على جهة الاتفاق، أو على جهة الاختلاف"[7].

والظاهر أن مصطلح التنازع من المصطلحات الدارجة عند ابن عصفور، إذ يقول في حدّه لمصطلح التنازع: "يجتمع عاملان فصاعداً، ويتأخر عنهما معمول فصاعداً، وكل منهما يطلبه من جهة المعنى"[8]، كما يجد البحث ابن مالك يستخدمه ويقول فيه ويحدّه بقوله: تتّازع عاملين فصاعداً معمولاً واحداً "[9].

---

(1) المبرّد، المقتضب، 52/4.

(2) الجزولي، المقدمة الجزولية، ص164.

(3) الشلوبيني، التوطئة، ص276.

(4) ينظر: الرضي الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، 201/1.

(5) الأنباري، الإنصاف، 83/1، المسألة الثالثة عشر.

(6) ينظر: العُكبري، التبيين، ص252.

(7) ابن معطي، الفصول الخمسون، ص228.

(8) ابن عصفور، المقرّب، 329/2.

(9) ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ص86.

وعندما يتناول ابن عقيل التنازع نجده يضع له حدّاً يقول فيه: "التنازع عبارة عن توجّه عاملين إلى معمول واحد"[1]، وتعريف ابن عقيل هذا للتنازع يبدو أكثر اختصاراً من تعريفات ابن هشام الأنصاري الذي يستخدم مصطلح الإعمال والتنازع طارحاً له ثلاثة تعريفات:

أولها: "أن يتقدم فعلان متصرفان أو اسمان يشبهانهما، أو فعل متصرف واسم يشبهه ويتأخر عنه معمول غير سببي مرفوع وهو مطلوب لكلّ منهما من حيث المعنى"[2]، وهذا الحدّ لمصطلح "التنازع" يطرحه ابن هشام تحت ما يسمى أيضاً بباب الإعمال"[3].

والثاني: "أن يتقدم من جنس الفعل أو شبهه عاملان فصاعداً، ويتأخر معمول فصاعداً"[4]، ويبدو أنّ هذا الحد أخص من الأول، ويرى البحث أنه بالإمكان الاستغناء عن عبارة "من جنس الفعل أو شبهه" اكتفاءً بقوله: "عاملان".

والثالث: أن يتقدم عاملان أو أكثر، ويتأخر معمول أو أكثر ويكون كل من المتقدم طالباً لذلك المتأخر"[5].

ويتضح للبحث مما تقدم شيوع مصطلح التنازع في أوساط النحاة، إذ نجدهم يستخدمونه ويضعون له الحدود، إلا أن البحث يجد ميلاً عند نحوي مشهور كأبي حيان مثلاً إلى القول بمزاوجة المصطلح، فعلى الرغم من اعترافه بمصطلح التنازع، وبشيوع هذا المصطلح في زمانه، إلا أننا نجده يحن إلى تسمية هذا المصطلح بـ"الإعمال"، إذ يقول: باب التنازع ويسمّى أيضاً باب الإعمال"[6]، ويقول أيضاً: "ويجوز الإعمال في قوله تعالى: {آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا}"[7].

---

(1) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 494/1.

(2) ابن هشام، أوضح المسالك، ص167.

(3) نفسه، ص167.

(4) ابن هشام، شرح اللمحة البدرية، 87/2.

(5) ابن هشام، شرح قطر الندى وبلّ الصدى، ص222.

(6) أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب، 2139/4.

(7) سورة الكهف، الآية 96، أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب، 2141/4.

ويبقى مصطلح "التنازع" المصطلح الشائع والذائع على ألسنة النحاة، رغم تلك المحاولة اليائسة عند أبي حيّان بالعودة بالمصطلح من حيث الاستخدام إلى أقوال السابقين من النحاة.

2.5 مصطلح الاشتغال

الاشتغال لُغة: مصدر الفعل "اشتغل"، قال ابن فارس: "الشين والغين واللام" أصلٌ واحدٌ يدل على خلاف الفراغ، تقول شغلت فلاناً فأنا شاغلهُ وهو مشغول"[1]، والفارق بين الفعلين "شغل" و "اشتغل" أولهما متعدٍّ بنفسه، والثاني متعدٍّ بالحرف، وهو تارة يتعدى بالباء وأخرى بـ(عن)".

أما من حيث الاصطلاح فالمُراد به: اشتغال خاص، وهو تلهي العامل النحوي عن المعمول بضميره أو ما يلابس ضميره، والاشتغال من المصطلحات التي لم يُصرّح بها الخليل ولا سيبويه، إذ اكتفى سيبويه بوصفه وبيان صوره، إذ يقول: "هذا باب ما يكون فيه الاسم مبنياً على الفعل قُدّم أو أخّر، وما يكون فيه الفعل مبنياً على الاسم"[2]، وهذا القول يدعو البحث إلى القول بأن النحاة الأوائل لم يطرحوا كلمة "الاشتغال" عنواناً اصطلاحياً للمنعى النحوي، إلا ما نجدهُ عند الحريري (ت:516هـ) من عنوان يُقارب مصطلح الاشتغال إذ يضع عنواناً لهذه المسألة يقول فيه: "ما شغل عنه الفعل"[3]، ونجد مفهوم الاشتغال عند الزمخشري وفقا لما نقله ابن يعيش، تحت عنوان مصطلحي هو: "ما أُضمر عامله على شريطة التفسير"[4]، يقول فيه: "ومن المنصوب باللازم إضماره ما أضمر عامله على شريطة التفسير في قولك: زيداً ضربته"[5].

---

(1) ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، مادة "شغل".

(2) سيبويه، الكتاب، 41/1، القوزي، المصطلح النحوي، ص131.

(3) ينظر: الحريري، أبو القاسم بن علي بن محمد،شرح ملحة الإعراب، تحقيق :بركات يوسف هبود، المكتبة العصرية، بيروت، 1997م، ص149.

(4) ابن يعيش، شرح المفصّل، 400/1،الزمخشري،المفصل،ص65.

(5) نفسه، 400/1.

وفي شرحه لقول الزمخشري نجد ابن يعيش يقول ويستخدم مصطلح الزمخشري السابق، مع ميل لديه للتحرر من قيود مصطلح الزمخشري نحو مصطلح الاشتغال وا ٍن لم يكن يصر ّح بالمصطلح بلفظه إذ يقول: "فإنه لا يجوز أن يعمل فيه من جهة اللفظ من قبل أنه قد اشتغل عنه بضميره"[1]، وهذا المصطلح نجده عند الجزولي تحت باب "ما أضمر عامله على شريطة التشاغل"[2]، وعند الإشبيلي نجد استخداماً لمصطلح الاشتغال" تحت باب اشتغال الفعل عن المفعول بضميره[3].

وقريب من هذا المصطلح استعمل الشلوبيني في التوطئة وفي شرح المقدمة الجزولية، إذ عنونه في شرح المقدمة الجزولية بـ"اشتغال الفعل عن المفعول به"، كذلك في التوطئة[4].

وعند ابن مالك، نجد استخدام المصطلح تحت عنوان "اشتغال العامل عن الاسم السابق بضميره أو ملابسه"[5]؛ وبالوقوف مع طائفة من شر ّاح ألفية ابن مالك –ضمن فترة الدراسة– نجد ابن الناظم يقول في المصطلح وفي اشتغال العامل عن المعمول[6]، المعمول[6]؛ كذلك ابن عقيل الذي يستخدم المصطلح ويحدّه بقوله: "الاشتغال:أن يتقدّم يتقدّم اسم ويتأخر عنه فعل، وقد عَمِلَ في ضمير ذلك الاسم أو سببيّه، وهو مضاف إلى ضمير الاسم السابق"[7]، وقريب من ذلك قول ابن هشام الذي يستخدم مصطلح الاشتغال، إذ نجده في شذور الذهب في الباب المُسمّى بباب الاشتغال يقول: "وحقيقته أن يتقدم اسم ويتأخر عامل، هو فعل أو وصف، وكلّ من الفعل والوصف المذكورين

---

(1) ابن يعيش، شرح المفصّل، 400/1.

(2) ينظر، الجزولي، المقدمة الجزولية، ص100–101.

(3) ينظر: الإشبيلي، البسيط، ص616.

(4) ينظر: الشلوبيني، التوطئة، ص435.

(5) ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ص80.

(6) ينظر: ابن الناظم، شرح ابن الناظم، ص172.

(7) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 469/1.

مشتغل عن نصبه له بنصبه لضميره لفظاً زيداً ضربتُه " أو محلاً كزيداً مررتُ به" أو لما لابس ضميره زيداً ضربتُ غلامَه "مررتُ بغلامِه "[1].

ويبقى أن نقول إنّ مصطلح الاشتغال كمصطلح نحوي محدد في الاستخدام كان ظهوره الأوّل في الاستخدام الفعلي النحوي عند ابن عصفور، فلقد أفرد "الاشتغال" بباب خاص لم يتبعه أو يردفه بمعنى آخر، يقول في حدّه: "فالاشتغال:هو أن يتقدّم اسم ويتأخر عنه فعل متصرّف أو ما جرى مجراه، وقد عَمِلَ في ضمير ذلك الاسم أو في سببه ولو لم يعمل فيه، لعمل في الاسم المُشتغل عنه أو في موضعه[2]، وتابعه في ذلك أبو حيّان[3].

3.5 الإضافة

الإضافة لُغة: الإسناد، يقال أضفتُ ظهري إلى الحائط، إذا أسندته إليه، وقيل: الإمالةُ ، ومنه: ضافت الشمس للغروب، أي مالت[4].

وفي الاصطلاح: هي إسناد اسم إلى ما أقيم مقام تنوينه أو نونه التالية للإعراب[5]، وقيل الإضافة نسبة بين اسمين[6]، وقيل نوع من الإسناد، يُجر فيه الثاني الثاني بإسناد الأول إليه لفظاً أو تقديراً، فالثاني مُتمّم للأول ومعمول له.

ويُعدّ مصطلح "الإضافة" من المصطلحات النحوية الناضجة التي استعملت عند أوائل النحاة، فقد استعمله الخليل وسيبويه، والفرّاء[7] فمصطلح الإضافة إذا أُطلِقَ أُطلِقَ فإنه يشتمل على المضاف والمضاف إليه، وتجب الإشارة –هنا– إلى أن الإضافة بمعناها المشهور عند النحاة هي: إسناد اسم إلى اسم آخر بقصد التعريف أو

---

(1) ابن هشام، شذور الذهب، ص433.

(2) ابن عصفور، المقرّب، 87/1.

(3) ينظر: أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب، 2161/4.

(4) ابن منظور، لسان العرب، مادة "ضيف".

(5) ابن هشام، اللمحة البدرية، 268/2.

(6) أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب، 1799/4.

(7) ينظر الفرّاء، معاني القرآن، 266/1.

التخصيص أو التخفيف، ويجد البحث أن مصطلح الإضافة قد يلتبس بمصطلح النسبة أو النسب، ومردّ ذلك اللبس، قول سيبويه: "هذا باب الإضافة وهو باب النسبة"[1]، وقول المبرّد "هذا باب الإضافة وهو باب النسب"[2].

ويرى البحث أن مثل هذه الدلالة ما هي إلا دلالة صرفية، وإلى ذلك أشار ابن عصفور وأبو حيّان، يقول ابن عصفور في شرح الجمل: "اختلف النحويون في تسمية هذا الباب، فمنهم من سمّاه بالنسب، ومنهم من يسميه الإضافة وهو الصحيح؛ لأنّ الإضافة أعمّ من النسب، لأن النسب في العُرف إنّما هو إضافة الإنسان إلى آبائه وأجداده، يُقال فلان عالم بالأنساب، والإضافة في هذا الباب قد تكون إلى غير الآباء والأجداد، فلذلك كانت تسميته إضافة أجود من تسميته نسباً "[3].

وللإضافة ركنان المضاف والمُضاف إليه، وهما كالكلمة الواحدة، قال سيبويه: المضاف والمُضاف إليه بمنزلة اسم واحد منفرد، والمُضاف إليه هو تمام الاسم، ومقتضاه"[4]وإلى ذلك ذهب أغلب الكوفيين ومنهم أبو بكر حين قال:والمُضاف والمضاف إليه بمنزله حرف واحد"[5].

جدويالبحث أن سيبويه يُسمّي المضاف والمُضاف إليه الجار والمجرور[6]، ولتنوّع مباحث الإضافة وتشعبها، سيقصر البحث مسائل الإضافة، ويكتفي بالإشارة إلى استخدام المصطلح وروده في بعض مؤلفات النحاة –ضمن فترة الدراسة– فالإضافة من المصطلحات التي نجدها مستقرة عند الزمخشري وهي عنده على

---

(1) سيبويه، الكتاب، 335/3.

(2) المبرّد، المقتضب، 111/2.

(3) ابن عصفور، علي بن مؤمن، شرح جمل الزجاجي، تحقيق: أنس بديوي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1424هـ/2003م، 189/2.

(4) سيبويه، الكتاب، 226/2.

(5) الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم(ت:328هـ)، إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عزّ وجلّ، تحقيق محيي الدين رمضان، مجمّع اللغة العربية، دمشق، 126/1.

(6) ينظر: سيبويه، الكتاب، 90/1؛ عبابنة، تطوّر المصطلح النحوي، ص163.

ضربين: معنوية ولفظية[1]، ويتابعه في ذلك ابن يعيش في شرحه للمفصّل[2]، والاشبيلي[3].

ويستخدم ابن معطي مصطلح الإضافة، أو لنقل مصطلحات الإضافة[4]، وذات وذات الأمر عند ابن عصفور، فالإضافة باب من أبواب كتابه المقرّب[5]، وهي تقسم عنده إلى إضافة مَحْضة؛ وهي التي يتعرّف بها المضاف إن كان المُضاف إليه معرفة، ويتخصص إن كان نكرة[6]، وهي التي يعبّر عنها بمصطلح الإضافة المعنوية، المعنوية، يقول ابن عقيل: "أما القسم الأول فيفيد تخصيصاً أو تعريفاً كما تقدّم؛ فلذلك سميت الإضافة فيه معنويّة، وسميّت محضة أيضاً، لأنها خالصة في نيّة الانفصال بخلاف غير المحضة[7]، وغير المحضة هي التي لا تفيد تخصيصاً ولا تعريفاً[8].

يقول ابن مالك:

وذي الإضافة اسمُها لفظية وتلك مَحْضةٌ ومعنوية

ويعلّق ابن عقيل على قول الناظم: "هذا هو القسم الثاني من قسمي الإضافة وهو غير المحضة"[9]، والظاهر للبحث أن تسمية ابن مالك لنوعي الإضافة "المحضة وغير المحضة" قد لاقت القبول والاستحسان عند طائفة من النحاة، فهذا ابن هشام يرى أن الإضافة على ثلاثة أنواع: نوع يفيد تخصيص المضاف دون تعريفه، ونوع يفيد تعريف المضاف بالمضاف إليه إن كان معرفة..، وتُسمى الإضافة في هذين النوعين معنوية؛ لأنها أفادت أمراً معنوياً، ومحضة: أي خالصة في تقدير

---

(1) ينظر ابن يعيش، شرح المفصّل، 125/2.

(2) نفسه، 126/2.

(3) ينظر: الإشبيلي، البسيط في شرح جمل الزجاجي، 883/2.

(4) ينظر: ابن معطي، الفصول الخمسون، ص224، 233.

(5) ينظر: ابن عصفور المقرّب، 209/1-218.

(6) نفسه، 209/1.

(7) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 45/2.

(8) ابن عصفور، المقرّب، 209/1.

(9) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 44/2.

الانفصال[1]، ونوع لا يفيد شيئاً من ذلك... وستّمى الإضافة في هذا النوع لفظيّة، لأنها لأنها أفادت أمراً لفظيا،، وغير محضة، لأنها في تقدير الانفصال[2].

إلا أن مثل هذا التقسيم لا يكاد يروق أبا حيّان في بعض الأحيان، إذ يقول: وا إلى هذين القسمين قسّم الناس الإضافة، وهما محضة وغير محضة"[3]، ولكن رغم تعنته إلا أنّه يجد نفسه مضطراً لاستخدام مصطلح ابن مالك ومثال ذلك قوله: "وهذه الإضافات التي هي غير محضة في اسم الفاعل وما عُطف عليه لم تفد إلا تخفيف اللفظ وهو حذف التنوين أو النون من الوصف فقط، والتخصيص كان حاصلاً قبل الإضافة بخلاف الإضافة المعنويّة؛ فإنها أفادت التخصيص"[4].

وهكذا يظهر استقرار مصطلح الإضافة –منذ نشأتها– إلى حدود زماننا هذا.

4.5 الاستثناء

الاستثناء لُغةً ثني الشيء ثنياً : رد بعضه على بعض، واستثنيت الشيء من الشيء: حاشيته[5].

الاستثناء اصطلاحاً : إخراج الشيء مما دخل فيه هو وغيره بلفظ شامل لهما، وا إدخاله فيما خرج عنه هو وغيره بلفظ شامل لهما، قال ابن يعيش: "كل استثناء تخصيص، وليس كل تخصيص استثناء، فإذا قلت، قام القوم إلا زيداً، تبيّن بقولك: إلا زيداً، أنه لم يكن داخلاً تحت الصدر، إنما ذكرت الكل، وأنت تريد بعض مدلوله مجازاً، وهذا معنى قول النحويين الاستثناء إخراج بعضٍ من كلٍّ "[6].

---

(1) ينظر: ابن هشام، أوضح المسالك، ص237.

(2) نفسه، ص238.

(3) أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب، 18.6/4.

(4) نفسه، 1804/4.

(5) ابن منظور، لسان العرب، مادة "ثنى".

(6) ابن يعيش، شرح المفصّل، ص46/2.

والاستثناء من المصطلحات المشتركة بين البصريين والكوفيين، فقد استعمله الخليل[1]وعبّر به سيبويه[2]، ومن بعده، واستعملهالفرّاء[3]وسمّاه ابن مالك في التسهيل(باب المستثنى) [4]، قال السيوطي: "عبرت بالمستثنى كابن مالك في التسهيل، التسهيل، خلاف تعبير النحاة، سيبويه ومن بعده: بالاستثناء، لأن الباب للمنصوبات، والمستثنى أحدها لا الاستثناء، كما ترجم في بقية الأبواب بالمفعول والحال دون المفعولية والحاليّة"[5].

ويُفهم من كلام السيوطي أن ابن مالك عبر بالمستثنى باعتباره باباً من أبواب المنصوبات، حيث ساقه ضمن تلك الأبواب، بعد المفعول معه وقبل الحال، كما يُفهم أن مصطلح "المستثنى" من اختراعات ابن مالك، وفي هذا الجانب، يرى الدكتور عادل بقاعين أن اختيار "مصطلح المستثنى" بصيغة اسم المفعول من قبل السيوطي أنه أدق في الدلالة على المفهوم الذي يشير إليه من مصطلح "الاستثناء" الذي يدل على هذا الأسلوب الكلامي في العربية، والذي يكون المستثنى أحد عناصره[6].

ويُشار إلى أن البحث سيتناول مصطلح الاستثناء في حدود المصطلح، دونما نظر إلى تفرعاته وأركانه، فالبحث يرصد الاستثناء كمصطلح مستخدم في الاستعمال النحوي، وبالوقوف على بعض تعريفاته عند النحاة، نجد الاستثناء مصطلحاً مستخدماً عندهم، إذ يُعرِّف ابن معطي مصطلح "المستثنى" ويريد به الاستثناء، إذ يقول: "المستثنى وهوإخراج الثاني مما دخل فيه الأوّل، بـ(إلا) أو ما كان في معناها"[7].

---

(1) ينظر: الفراهيدي، العين، 444/4.

(2) ينظر: سيبويه، الكتاب، 309/2، المبرد، المقتضب، 595/2.

(3) ينظرالفرّاء، معاني القرآن، 127/1.

(4) ينظر: ابن عقيل، أبو عبدالله بهاء الدين، المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق: محمد كامل بركات، جامعة أم القرى، ط2، 1422هـ، 548/1.

(5) السيوطي، الهمع، 185/2.

(6) ينظر: بقاعين، عادل، "همع الهوامع" للسيوطي، بحث منشور،حوليّات عين شمس، المجلد35، مارس، 2007م.

(7) ابن معطي، الفصول الخمسون، ص189.

ويستخدم الشلوبيني مصطلح الاستثناء ويحدّه بقوله: "الاستثناء في الأصل إخراج بعضٍ من كلٍّ، بأداة من الأدوات المذكورة في هذا الباب"[1]، وتابعه في ذلك ابن عصفور[2]، الذي يستخدم ذات المصطلح، وابن النحاس في التعليقة على المقرّب[3].

وإذا ما توقفنا مع طائفة من شُرّاح ألفية ابن مالك، نجد أن ابن الناظم يستخدم مصطلح الاستثناء ويقول فيه: الاستثناء نوعان:متّصل ومنقطع"[4]، وبذات الطريقة يُعرّف ابن عقيل الذي يستخدم مصطلح الاستثناء.

إلا أن الأمر خلاف ذلكعند أبي حيان الذي يُعبِّر بمصطلح "المستثنى"ويحدّه بقوله: "وهو المنسوب إليه خلال المُسند للاسم الذي قبله بواسطةإلاّ) أو ما في معناها"[5].

وبالوقوف على كتابي ابن هشام (أوضح المسالك، وشذور الذهب) لا يكاد يلحظ البحث شيئاً جديداً في هذا الباب، فالمصطلح مستخدم عند المؤلف، دون حدٍّ جامع له، وهذا الشأن شأن الكثير من النحاة، ومهما يكن من أمر، فإنّ مجمل الحديث يدلّ دلالة واضحة على "استخدام المصطلح" بتعبيريه: الاستثناء والمستثنى، عند النحاة على اختلاف الفترات الزمانيّة لمسيرة النحو العربي، فهو مصطلح مستقر ثابت حتى يومنا هذا.

5.5 اليمين (القسم) :

اليمين للحالف والقسم، والجمع أيمنٌ وأيْمَان[6]، والحلف واليمين مترادفان[1]، يقول أبو هلال العسكري:الفرق بين القسم والحلف، أنّ القسم أبلغ من

(1) الشلوبيني، التوطئة، ص308.

(2) ينظرابن عصفور، المقرّب، 166/1.

(3) ينظرابن النحاس، التعليقة على المقرّب، ص264.

(4) ينظر: ابن الناظم، شرح ابن الناظم، ص287.

(5) أبو حيان الأندلسي، ارتشاف لضرب، 1497/3.

(6) ابن منظور، لسان العرب، مادة "يمن".

الحلف؛ لأن معنى قولنا أُقسم باالله، أنه صار ذا قسم باالله، والقسم النصيب والمُراد أن الذي أقسم عليه من المال وغيره قد أحرزه ودفع عنه الخصم باالله، والحلف من قولك سيف حليف أي قاطع ماضٍ ، فإذا قلت حلف باالله، فكأنك قلت: قطع المخاصمة باالله، فالأوّل أبلغ لأنه يتضمن معنى الآخر مع دفع الخصم، ففيه معنيان، وقولنا حَلَف يفيد معنى واحداً وهو قطع المخاصمة فقط"[2]،

وقال الكفوي: "القَسَم بفتحتين اسم من الأقسام، وهو أخصّ من اليمين والحلف[3]، وقد أطلق الرضي اليمين على المقسم به[4]، ومن أمثلة اليمين عند البصريين قول سيبويه: "واعلم أن من الأفعال أشياء فيها معنى اليمين يجري الفعل بعدها مجراه بعد قولك: والله، وذلك قولك أقسم لأفعلنّ ، وأشهد لأفعلنّ ، وأقسمت باالله عليك لتفعلنّ "[5].

وقال ابن يعيش: "اعلم أنه لما كان كل من القسم والمُقسم عليه جملة، والجملة عبارة عن كل كلام مستقل قائم بنفسه، وكانت إحداهما لها تعلّق بالأخرى، لم يكن بدّ من روابط تربط إحداهما بالأخرى"[6].

هذا وقد لقي مصطلحا القسم واليمين قبولاً عند النحاة المتقدمين، والمتأخرين، فمنهم، من استعمل مصطلح القسم[7]، ومنهم من استعمل مصطلح اليمين والقسم[8]، ولا يرى البحث بين المصطلحين من تعارض، فكلاهما يدل على المعنى نفسه، إلا أن أحدهما أعمّ من الآخر، وبوقفة مع الإشبيلي في شرحه للجمل نجده يستخدم مصطلح

---

(1) هذا ترادف لُغوي لا اصطلاحي.

(2) أبو هلال العسكري، الفروق اللغوية، ص68.

(3) الكفوي، الكليات، ص725.

(4) ينظر: الرضي الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، 305/4.

(5) سيبويه، الكتاب، 104/3.

(6) ابن يعيش، شرح المفصّل، 251/5، ابن عصفور، شرح الجمل، 286/1.

(7) ينظر: الأنباري، أسرار العربية، ص189، 203، ابن هشام، شذور الذهب، ص204.

(8) ينظر ابن النحاس، التعليقة على المقرّب، 289/3.

القسم، ويحدّه بقوله: "كل جملة يؤكد بها الخبر"[1]، وذات الاستعمال نجده عند ابن معطي[2].

ويبدو للبحث أن مصطلح القسم هو المصطلح الغالب في الاستعمال عند النحاة المتأخرين، إذ استعمله الجزولي وقال فيه: "القسم جملة يؤكد بها جملة أخرى كلتاها خبريّة ويرتبطان ارتباط الشرط والجزاء"[3]، وتابعه في الاستخدام والحدّ الشلوبيني[4].

ويذهب ابن عصفور وابن عقيل إلى أنّ القسم مصدر غير جارٍ على أفْعِل (سِم)، إذ قياسه (إقسام)، والحلف والإيلاء استعمل منهما، حلف وآلى، واليمين ليس منها فعل جارٍ، ولا غيره، إذ هي اسم للجارحة، ثمَّ سُمِّي القسم بها[5].

وتعريف سيبويه للقسم[6]، نجده حاضراً عند النحاة لا يكادون يجيدون عنه، فأبو حيّان يستخدم القسم، ويقول في حدّه: "القسم جملة"، فهو جملة يؤكد بها جملة أخرى خبريّة غير تعجبيّة"[7].

ويبدو للبحث، ومما لا يدع مجالاً للشك شيوع مصطلح "القسم" واستقراره عند سائر النحاة –ضمن فترة الدراسة– فلا يكاد البحث يلحظ وجوداً للمصطلحين الآخرين في الاستعمال النحوي، وهما: "الحلف واليمين"، فالقسم حاضرٌ بعناصره واشتقاقاته في كتبهم.

---

(1) الإشبيلي، البسيط، ص911.

(2) ينظر ابن معطي، الدرّة الألفية، ص25، الأبيات ص147–153.

(3) الجزولي، المقدمة الجزوليّة، ص136.

(4) ينظر: الشلوبيني، التوطئة، 475.

(5) ينظر: ابن عقيل، المساعد، 302/2، ابن عصفور، شرح الجمل، 520/1.

(6) ينظر: سيبويه، الكتاب، 104/3.

(7) أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب، 1763/4.

أمّا القول ببصريّة المصطلح كما زعم بعض الباحثين[1]، فمثل هذا القول يحتاج إلى حالة من التثبت، وإلى تأمل في قوله تعالى: {جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِنْ أَمَرْتَهُمْ لَيَخْرُجُنَّ}[2].

6.5 التعجّب

العُجبُ والعَجَب لغةً: استكبار ما يَرِد عليك لقلّة اعتياده، وجمع العَجَب عَجائب[3]، وهذا قيل السَّبَب بَطَلَ العَجَبُ[4].

والتعجّب في اصطلاح النحاة: هو ما يكون على صيغة أفْعَلَهُ أو أفْعِل به دالاً على هذا المعنى، وليس كل فعل أفاد هذا المعنى يُسَمّى عندهم فعل التعجّبُ[5]، وقيل استعظام زيادة في وصف الفاعل، خفي سببها وخرج بها المتعجب منه عن نظائره أو قلّ نظيره[6].

ولعلّ أوّل من بوّب للتعجّب هو أبو الأسود الدؤلي، قال أبو حرب بن أبي الأسود: "أوّل باب رسم أبي من النحو باب التعجّب"[7]، واستعمال التعجّب بصيغتيه (ما أفعله، وأفعل به) ضرورةٌ ومماثلٌ عند النحويين جميعاً، فقد استعملهما الكوفيون.

قال الفرّاء: "قوله عزّ وجلّ: {أَكْفَرَهُ}[8] تعجّباً"[9]. وهو مستعمل عند سيبويه من قبل أي مصطلح التعجب، إذ أفرد له بباب سمّاه "باب ما يعمل عمل الفعل ولم يجرِ مجرى الفعل ولم يتمكّن تمكنّه"[10]، قال فيه: "وذلك قولك ما أحسن عبدالله وتجدر

---

(1) ينظر: القوزي، المصطلح النحوي، ص108.

(2) سورة النور، الآية 53.

(3) ابن منظور، لسان العرب، مادة "أعجب".

(4) نفسه.

(5) الرضي الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، 228/4.

(6) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، 318/1.

(7) القفطي، إنباه الرواة، 16/1.

(8) سورة عبس، الآية 17.

(9) الفرّاء، معاني القرآن، 239/3.

(10) سيبويه، الكتاب، 72/1.

الإشارة هنا إلى أن سيبويه في هذا الباب ضمنه أبرز قواعد التعجّب، والتي كانت موضع اهتمام النحاة من بعده"[1]،

وبالوقوف على استعمال النحاة لهذا المصطلح وحدِّهم له، نجد هذا الباب حاضراً في مؤلفاتهم النحوية، إذ يقول فيه ابن يعيش: "اعلم أن التعجب معنى يحصل عند المتعجّب عند مشاهدة ما يهمل سببه، ويقلّ في العادة وجود مثله"[2]، وهو باب عند الجزولي يقول فيه: التعجّب الذي يبوّب له في النحو لفظان: (ما أفعله، وأفعل به) وكلاهما لا يكون إلا من فعل ثلاثي غير مزيد"[3]، وتابعه في ذلك الشلوبيني في التوطئة[4]، وابن معطي في فصوله[5].

وقال ابن عصفور في حدّه: "التعجب استعظام زيادة في وصف الفاعل خفي سببها، وخرج بها المعتجب منه عن نظائره، أو قلّ نظيره"[6].

وصيغتا التعجّب ماثلتان في قول ابن مالك: [7]

بأفعل انطق بعد ما تعجُّبا أو جيء بأفعِل قبلَ مجرورٍ بِبَا

وإذ يستخدم ابن الناظم مصطلح التعجب، فلا يكاد يقول في حدِّه[8] إلا كقول ابن عصفور، أمّا ابن عقيل، فقد استعمل المصطلح ولكن دونما حدٍّ أو تعريف له، كما استعمله ابن النحاس[9]ولا يكاد البحث يظفر بجديد عند أبي حيّان فيما يخص مصطلح التعجب، فهو يسير سير النحاة في ذلك من حيث الاستخدام، ويكتفي بعرض مواقفهم من هذا الباب[10].

---

(1) ينظر: سيبويه، الكتاب، 73/1.

(2) ابن يعيش، شرح المفصّل، 411/4.

(3) الجزولي، المقدمة الجزولية، ص153.

(4) ينظر: الشلوبيني، التوطئة، ص268.

(5) ينظر ابن معطي، الفصول الخمسون، ص179.

(6) ابن عصفور، المقرب، 71/1.

(7) ابن الناظم، شرح ابن الناظم، ص325.

(8) ابن الناظم، شرح ابن الناظم ص325.

(9) ينظر: ابن النحاس، التعليقة على المقرب، ص122.

(10) ينظر: أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب، 2065/4-2075.

وبعد هذا العرض يخلص البحث إلى القول: بأن مصطلح التعجب من المصطلحات التي كُتب لها الاستقرار والشيوع على ألسنة النحاة منذ الاستعمال الأول، وهذا شأن طائفة كثيرة من المصطلحات المدروسة في باب الأساليب بشكل عام، فالظاهر أن كثيراً من مصطلحات النحو فيما يخص الأساليب النحوية لم تكن مدار خلاف أو اضطراب.

7.5 النداء والمنادى

النداء لُغةً: دعاء برفع الصوت، وقد نادَيْته نِداء، وفلان أندى صوتاً من فلان، أي أبعد مذهباً وأرفع صوتاً [1]، وفيه ثلاث لغات: أشهرها كسر النون مع المد[2].

والنداء اصطلاحاً: ذكر اسم المدعوّ بعد حرف نائب عن "أدعو" أو "أنادي"[3]، ويُعدّ النداء إحدى العلامات التي يتميز بها الاسم عن الفعل والحرف، وقد اتّفق البصريون والكوفيون على تسمية الاسم الواقع بعد حرف النداء: (المُنادى) أو النداء، فمصطلح (النداء) هو المصطلح الأكثر استعمالاً عند النحاة الأوائل: بصريين[4]، وكوفيين[5].

إلا أن الكوفيين لم يقتصروا على اصطلاح "النداء" فقد عبّروا عنه أيضاً بـ"الدعاء"[6] وبالمدعوّ[7]، ومن البصريين من عبّر بذلك كالمبرّد[8]،

---

(1) ابن منظور، لسان العرب، مادة "ندى".

(2) ينظر: ابن عقيل، المساعد، 480/2.

(3) ابن هشام، اللمحة البدرية، 130/2.

(4) ينظر: سيبويه، الكتاب، 182/2، المبرد، المقتضب، 461/2، ابن السرّاج، الأصول في النحو، 329/1.

(5) ينظر الفرّاء، معاني القرآن، 268/1.

(6) نفسه، 364/2.

(7) نفسه، 94/1.

(8) ينظر: المبرد، المقتضب، 72/2، 4-485.

وابن السر ّاج[1]أمّا سيبويه فاستعمل "المدعو" دون الدعاء، إذ يقول: "اعلم أن المندوب مدعوّ ، ولكنه متفجّعٌ عليه"[2].

وهكذا يمكن القول إن المصطلحات المستعملة في هذا الباب هي: النداء، والمنادى، والمدعو، والدعاء، ويمكننا التعرّف على الفرق بين الدعاء والنداء من خلال ما ذكره أبو هلال العسكري، فقد ذكر أن النداء هو رفع الصوت بما له معنى، والعربي يقول لصاحبه:نادِ معي، ليكون ذلك أندى لصوتنا؛ أي أبعد، والدعاء يكون برفع الصوت وخفضه، يُقال:دعوته من بعيد، ودعوتُ الله في نفسي، ولا يُقال:ناديته في نفسي[3]والأصل في المُنادى النصب، وهو عند البصريين مفعول به، إلا أنه عرض في المفرد المعرفة والنكرة التي اكتسبت التعريف ما يوجب البناء"[4].

وأمّا حروف النداء فقد عدّها البصريون خمسة أحرف هي:(يا، أيا، وهيّا، وأي، والهمزة أو الألف)[5]؛ وعدّها ابن عصفور ستة بزيادة (وا) [6]؛ ومنهم من عدّها ثمانية ثمانية بزيادة (آ، آي، وا) [7]، قال ابن مالك: "ولم يذكر مع حروف النداء (آ) و(آي) المد إلا الكوفيون رووها عن العرب، الذين يثقون بعروبيتهم ورواية العدل مقبولة"[8].

وكما يظهر للبحث، فمبحث (النداء) من حيث المصطلح مبحث مستقر منذ نشأته، وما عُبِّر به من تعبيرات أخرى لم تلقَ طريقا لها،فلقد عبّر به ابن يعيش[9]،

---

(1) ينظرابن السرّاج، الأصول في النحو، 329/1- 351.

(2) سيبويه، الكتاب، 220/2.

(3) أبو هلال العسكري، الفروق اللغوية، ص49.

(4) ينظر :" الإشبيلي، البسيط، 181/1، ابن يعيش، شرح المفصل، 316/1.

(5) ينظرابن السرّاج، الأصول في النحو، 329/1.

(6) ينظر: ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، 49/2.

(7) ينظر: ابن هشام، اللمحة البدرية، 138/2.

(8) ابن مالك، تسهيل الفوائد، 171.

(9) ينظر، ابن يعيش، شرح المفصّل، 316/1.

والجزولي[1]، وابن عصفور[2]، وابن الناظم[3]، وابن عقيل[4]، وأبو حيان[5]، حيان[5]، وغيرهم.

8.5 الندبة

الندبة لُغة من ندب الميت:أي بكى عليه، وعدّد محاسنه، وقيل: ندب الميت بعد موته من غير أن تُقيّد ببكاء.."والنّدب: أن تدعو النادبة الميت بحسن الثناء في قولها: وافلاناه! [6].

والندبة في الاصطلاح: هي نداء المتفجع عليه أو المتوجع منه[7]، وقال ابن مالك: "المندوب هو المذكور بعد (يا) أو (وا) متفجّعاً لفقده حقيقة أو حُكماً، أو متوجّعاً "[8].

فالندبة نداء، والمندوب منادى، قال سيبويه: "المندوب هو المدعوّ "[9]،

ولكنه متفجع عليه[10]، وقد يستعمل النادب من حروف النداء (يا) نيابة عن (وا)وذلك إن أمِن اللبس، قال ابن مالك:"إن أمِن أن يلتبس المندوب بمنادى غير مندوب جاز وقوعه بعد (يا) أو (وا)[11]، وقال ابن هشام: "والحرف المستعمل في هذا الباب بطريق الأصالة (وا) ويجوز إنابة (يا) عنه بشرط حصول قرينة مانعة"[12].

---

(1) ينظر:الجزولي، المقدّمة الجزولية، ص191.

(2) ينظر: ابن عصفور، المقرب، 177/1.

(3) ينظر: ابن الناظم، شرح ابن الناظم، ص25

(4)ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 25/1.

(5) ينظر: أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب، 2179/4.

(6) ينظر ابن منظور، لسان العرب، مادة "ندب".

(7) ينظر: ابن هشام، اللمحة البدرية، 146/2

(8) نفسه، 147/2.

(9)(المدعوّ) مصطلح يستخدمه سيبويه للمنادى، وقد تمّ بيان ذلك.

(10) سيبويه، الكتاب، 220/2.

(11) ابن هشام، اللمحة البدرية، 147/2.

(12) نفسه، 147/2.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن مصطلح "الندبة" مصطلح مشترك استعمله البصريون والكوفيون، ومن أمثلة ورود الندبة عند الفراء قوله في تفسير قوله تعالى: {يَا أَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ}[1]، ولو قيل:بلَبْت، لجاز الوقوف عليها بالهاء من جهة ولم يجز من أخرى، فأما جواز الوقوف على الهاء، فأن تجعل الفتحة منها من النداء، ولا تنوي أن تصلها بألف الندبة"[2]، ومن أمثلة استخدام مصطلح الندبة عند النحاة المتأخرين، على اختلاف بيئاتهم، هذا الجدل الذي نلحظه في باب الندبة، والمتمثل في جواز إلحاق علامة الندبة بالصفة، نحو وازيد الظريفاه " فمذهب الكوفيين ويونس وابن كيسان جواز ذلك سماعاً[3]، ومحملاً على المضاف إليه[4]، ووافق ابن مالك على ذلك، ونختم هذا الباب، بتعريف أبي حيان للندبة: إذ يقول:والندبة مصدر ندب الميت إذا تفجع عليه، وذكر خلاله الجميلة في معرض المدح، والندبة من كلام النساء غالباً، وحرف (يا) و(وا) وهي أكثر من (يا) ولا يجوز حذفها[5]،ولعل تعريف ابن حيان يشكل خلاصة لمبحث الندبة عند النحاة، ضمن الفترة المدروسة.

9.5 الترخيم

لُغة من ر َالترخيم:الكلام ُ والصوت ُ ور َخ ُم َ رخامةً؛ أي لان وسَ هُل، والترخيم التليين، ومنه الترخيم في الأسماء لأنهم إنما يحذفون أواخرها ليُسَهّلوا النطق بها، وقيل: الترخيم: الحذف؛ ومنه ترخيم الاسم في النداء، وهو أن يحذف من آخره حرف أو أكثر، كقولك إذا ناديت مالكاً يا مالِ ترخيماً لتليين المنادى صوته بحذف الحرف[6].

---

(1) سورة يوسف، 4.

(2) الفراء، معاني القرآن، 28/2.

(3) ينظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 364/1، مسألة رقم (52)، ابن عصفور، شرح الجمل، 76/2.

(4)ينظر الأنباري، أسرار العربيّة، ص184.

(5) أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب، ص2215/5.

(6) ابن منظور، لسان العرب، مادة "رخم".

والترخيم في الاصطلاح:حذف أواخر الأسماء المفردة تخفيفاً[1]، ولقد استعمله البصريون والكوفيون بهذا المعنى، والترخيم ذو صلة وثيقةً بالنداء، فلا يكاد يذكر منفرداً عنه إلا في ضرورة، يقول سيبويه: "واعلم أن الترخيم لا يكون إلا في النداء، إلا أن يضطر شاعرٌ "[2].

ولعلّ أوّل من بوّب له الخليل بن أحمد، قال الأصمعي:أخذ عنّي الخليل معنى الترخيم، وذلك أنه لقيني، فقال لي:يُسمّي العرب السّهل من الكلام؟ فقلت له: العرب تقول جارية رخيمة، إذا كانت سهلة المنطق؛ فعمل باب الترخيم على هذا"[3].

إلا أن ابن هشام يرى أنها تسمية قديمة، إذ يقول:و"هذه تسمية قديمة؛ فقد حُكي عن بعض الصحابة والتابعين –على خلاف في ذلك–أنه سمع قارئاً يقرأ: "ونادوا يا مالِ " فقال: ما أشغل أهل النار عن الترخيم"[4].

ويمكن القول إن مصطلح الترخيم من المصطلحات التي تشكل نموذجاً للمصطلحات التي تأثر بها النحاة بسيبويه، حيث استعمل ابن يعيش المصطلح إذ يقول فيه: "والترخيم مأخوذ من قولهم:صوت رخيم، إذا كان ليناً ضعيفاً، والترخيم ضعفٌ في الاسم، ونقص له عن تمام الصوت"[5].

ونضيف أنّ ابن يعيش رغم استخدامه مصطلح "الترخيم" إلا أننا نجد عنده استعمالاً آخر، إذ استعمل مصطلح "الاعتباط" ناقلاً ذلك عن الزمخشري[6].

---

(1) سيبويه، الكتاب، 239/2.

(2) نفسه، 239/2.

(3) ابن منظور، لسان العرب، مادة "رخم".

(4) ابن هشام، شرح اللمحة البدرية، 150/2.

(5) ابن يعيش، شرح المفصّل، 374/1.

(6) ينظر الزمخشري، المفصّل، ص63.

وبتتبع مؤلفات النحاة نجد استعمالاً مطرداً لمصطلح "الترخيم"، فلا تكاد تخلو منه المؤلفات، فهو من المصطلحات المستعملة عند الجزولي[1]، وعند الإشبيلي[2]، ولكن دونما قيد أو حدٍّ، وربما مردّ ذلك لشهرته وشيوعه، والأمر ذاته نجده عند الشلوبيني[3].

ويستخدم ابن معطي الترخيم ويحدّه بقوله: "وهو حذف آخر الاسم"[4]، ويرى بأنه من خصائص النداء هذا الأمر دفع بابن عصفور إلى جعل الترخيم تحت باب النداء، وفي هذالالة واضحة على عمق الصلة بين النداء والترخيم، ويعرّف ابن عصفور الترخيم بقوله: "والترخيم حذف أواخر الأسماء في النداء"[5].

ويقول فيه ابن مالك في ألفيته مستخدماً المصطلح معرِّفاً به:

ترخيماً احذِف آخر المُنادى كيا سُعَا، فيمن دَعَا سُعادا[6].

وتابعه في ذلك ابن الناظم[7]، وابن عقيل[8]، وأبو حيان[9]، وابن هشام[10].

ويظهر للبحث استقرار المصطلح، فمصطلح الترخيم من المصطلحات التي كُتب لها الثبات منذ نشأته إلى يومنا هذا، متجاوزين القول ببصريته أو كوفيته، لاستخدام كلا الطرفين له، فهو إرث نحوي لا ينسب لأي طائفة تدّعيه لنفسها.

---

(1) ينظر: الجزولي، المقدمة الجزولية، ص197.

(2) ينظر: الاشبيلي، البسيط، ص321- 322.

(3) ينظر : الشلوبيني، التوطئة، ص294-295.

(4) ينظر: ابن معطي، الفصول الخمسون، ص211.

(5) ابن عصفور، المقرّب، 186/1.

(6) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 263/2.

(7) ينظر: ابن الناظم شرح ابن الناظم، ص423.

(8) ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 263/2.

(9) ينظر: أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب، 2227/3.

(10) ينظر: ابن هشام، أوضح المسالك، ص353-357.

الخاتَمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبعد:

إتماماً لهذا البحث، وترسيخاً لما ورد فيه، لابد من وقفة قصيرة تلخص أبرز أفكاره، وتظهر أبرز نتائجه أيضاً، وتفتح البحث لاستيعاب دراسات أخرى؛ فموضوع البحث ما يزال وليد زمانه، ليس بالإمكان أن يحيط البحث فيه بكل جزئية من جزئياته،فموضوع "المصطلح النحوي " جد واسع " ليس من السهل سبر أغواره وما خلصت إليه الدراسة في حقل المصطلح النحوي ضمن فترة الدراسة الممتدة من منتصف القرن السادس الهجري إلى القرن الثامن الهجري، لا يعد كافياً للحكم على مثل هذه الأمور، فالمجال ما زال رحباً واسعاً أمام الدارسين ليدلوا بدلائهم فيه.

ويمكن أن أخلص في هذا البحث إلى ما يأتي:

1- تعد الفترة الممتدة من منتصف القرن السادس الهجري إلى نهاية القرن الثامن الهجري من الفترات التي زخرت بالنحاة وبمؤلفاتهم النحوية.

2-تشكل الفترة الممتدة من منتصف القرن السادس الهجري إلى القرن الثامن الهجري امتداداً طبيعياً للحالة المصطلحية – فيما يخص المصطلح النحوي – لما كانت عليه في الفترات السابقة والمتمثلة بالتعصب لمذهب دون أخر، كذلك الترادف، إذ لا يكتفى في كثير من الأحيان بمصطلح واحد للظاهرة النحوية الواحدة.

3-إذا كان التراث النحوي يتجلى من خلال مستويين؛ مستوى نظري تحليلي ومستوى تربوي تعليمي، فاللافت للنظر خلال فترة الدراسة ميل النحاة بالنحو وبالمصطلح النحوي تجاه المستوى التعليمي وهذا واضح عند نحاة كثر كابن يعيش، وابن مالك، وابن هشام وغيرهم.

4-لا يمكن القول باستقرار المصطلحات النحوية ونضوجها ما لم تتقيد التصانيف النحوية بمصطلحات ثابتة، ويظهر للبحث من خلال فترة الدراسة – شيوع أشكال للمصطلح النحوي تحمل نزعة معينة هي النزعة البصرية –على حساب نزعات أخرى كالكوفية، والبغدادية، وغيرهما،ومرد هذا الأمر من وجهة نظر

البحث، للدور الذي لعبته البصرة في نشأة النحو، ففي البصرة نشأ النحو وترعرع.

5-رغم وفرة المؤلفات النحوية، وغلبة الشروحات، والمختصرات كطابع لها، إلا أنها لم تعط اهتماما خاصا للمصطلح النحوي كعلم مستقل بذاته، إذ جاء تركيز النحاة منصبا على شرحه وبيان حده، دونما أدنى تدخل في صوغه، إلا ما وجدناه عند ابن مالك من إسهامات في هذا الباب، من مثل مصطلح" نائب الفاعل ومصطلح البدل المطابق،و المعرف بأداة التعريف بدل التعريف بأل.

6-بروز سمة الاختيار والانتخاب من أقوال النحاة السابقين عند طائفة من النحاة ضمن فترة الدراسة مع محاولة تعديل المصطلحات النحوية وخير من مثل هذا الاتجاه أبو حيان وابن هشام.

7لقيت بعض المصطلحات الكوفية قبولاً عند المتأخرين من النحاة، كما الحال مع مصطلح "النسق والنعت".

8-الثبات والاستقرار في كثير من المصطلحات مثل: الفعل والفاعل والإضافة والاستثناء والنداء، والتر خيم والندبة والحكاية وغيرها.

9-لا تزال دعوى توحيد المصطلح النحوي، بحاجة إلى العناية والرعاية من المشتغلين بهذا العلم؛ لعدم ثباته واستقراره في كثير من مباحثه.

10- الميل إلى تيسير النحو؛ نظرا للتعقيد الكبير الذي شابه على مر العصور التي سبقت فترة الدراسة.

وختاما أحمد الله تعالى الذي من علي بإنهاء هذا العمل، وأسأله التوفيق والسداد في القول والفعل.

المراجع

الأزهري، الشيخ خالد بن عبدالله،(1421هـ/2000م). **التصريح بمضمون التوضيح**، تحقيق: عبد الفتاح بحري، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1.

الأزهري، الشيخ خالد بن عبدالله،(1925م). **شرح التصريح على التوضيح**، المطبعة الأزهرية، ط3، مصر.

الإشبيلي، ابن أبي الربيع (ت:688هـ)، (1407هـ/1986م). **البسيط في شرح جمل الزجاجي**، تحقيق ودراسة: عياد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت،ط1.

الأفغاني، سعيد،(1400هـ/1980م). **من تاريخ النحو**، مكتبة الفلاح، الكويت.

أمين، أحمد، (1935م).**ضحى الإسلام**، كلمات عربية للترجمة، مكتبة النهضة، مصر، ط1.

الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم(ت:328 هـ)، (د. ت). **إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عزّ وجلّ** ، تحقيقمحيي الدين رمضان، مجمّع اللغة العربية، دمشق.

الأنباري، كمال الدين عبد الرحمن بن محمد (ت:577هـ)، (1999م). **أسرار العربية**، تحقيق: بركات يوسف هبود، دار الأرقم، ط1.

الأنباري، كمال الدين عبد الرحمن بن محمد (ت:577هـ)، (د. ت). **الإنصاف في مسائل الخلاف**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى، مصر.

الأنباري، كمال الدين عبد الرحمن بن محمد (ت:577هـ)، (د. ت). **نزهة الألباء في طبقات الأدباء**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي.

أنيس، إبراهيم، (1398هـ/2005م). **من أسرار اللغة**، مكتبة الأنجلو، القاهرة، ط6.

بروكلمان، كارل (ت:1956م)، (1389هـ/1977م). **تاريخ الأدب العربي**، ترجمة: د عبد الحليم النجار، (ت 1962م)، دار القاهرة،ط4.

بقاعين، عادل،(2007م). "**همع الهوامع" للسيوطي**بحث منشور، حوليّات عين شمس، المجلد35، مارس.

بقاعين، عادل،(2012م)قراءة في ازدواجية المصطلح في أصول ابن السر ّاج بين البصريين والكوفيين،**مجلة كلي ّة الآداب**، جامعة القاهرة.

ثعلب، أحمد بن يحيى،(د. ت). **مجالس ثعلب**، تحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف، مصر ،ط2.

الجرجاني، الشريف علي بن محمد،(1995م). **التعريفات**دار الكتب العلمي ّة، د ط، لبنان.

الجرجاني، الشريف علي بن محمد،(1990م). **الجمل في النحو**، تحقيق: يسري عبد الغني عبدالله دار الكتب العلمي ّة، لبنان، ط1.

الجزولي، أبو موسى عيسى بن عبد العزيز (ت607هـ)، (1988م). **المقدمة الجزولية في النحو**، تحقيق وشرح:شعبان عبد الو هاب محمد، ط1، القاهرة.

ابن جماعة، محمد بن إبراهيم (ت733هـ)، (د. ت). **شرح الكافية**، تحقيق: محمد عبد النبي عبد المجيد، لبنان.

الجمحي، محمد بن سلام (ت231هـ)، (1974م). **طبقات فحول الشعراء**، تحقيق: محمود محمد شاكر، مطبعة المديني، القاهرة،.

الجمحي، محمد بن سلام (ت231هـ)، (1394هـ/1974م). **طبقات فحول الشعراء**، تحقيق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، المؤسسة السعودية بمصر.

ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت:362هـ)، (د. ت). **الخصائص**، تحقيق: محمد علي النجار، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط4.

ابنجنّي، أبو الفتح عثمان،(1952م). **الخصائص**، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، د ط، لبنان.

ابن جني، أبو الفتح عثمان،(د. ت). **اللمع في العربية**، تحقيق: ماجد المؤمن، مطبعة النهضة العربية، د ط، لبنان.

الجوهري، إسماعيل حماد (ت:393هـ)، (1990م). **تاج اللغة وصحاح العربية**، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطّار، دار العلم للملايين، ط4.

حجازي، محمود فهمي،(1993م). **الأسس اللغوية لعلم المصطلح**، دار غريب للطباعة والنشر، د ط، مصر.

حجـازي، محمـود فهمـي،(1975م). **البحـث اللغـوي عنـد العـرب**، وكالـة المطبوعات،القاهرة، ط2.

حداورة، عمر، (د. ت). **المصطلح النحوي الكوفي وأثره على النحاة المحدثين**، دار الإتقان، دط، الجزائر.

الحـديثي، خديجـة،(1422هـ/ 2001م). **المـدارس النحويـة**، دار الأمـل، إربـد- الأردن.

الحديدي، إيناس كمال،(2006 م). **المصطلحات النحوية في التراث اللغوي في ضوء علم الاصطلاح الحديث**، دار الوفاء، ط1، مصر.

الحريري، القاسم بن علي،(1997م). **شرح ملحة الإعراب**، تحقيق :بركات يوسف هبود، المكتبة العصرية، بيروت.

الحرير ي، القاسم بن علي، (1977م).**ملحمة الإعراب**، دار الكتب العلمية، بيروت، ط3.

حسّان، تمام، (1991م).**الأصول**، دار الثقافة، الرباط.

حسّان، تمام،(1994م). **اللغة العربية معناها ومبناها**، دار الثقافة، الدار البيضاء.

الحمد، علي توفيق،(2000م). في المصطلح العربي: قراءة في شروطه وتوحيده، **مجلة التعريب**، سوريا، العدد 20.

الحيادرة، مصطفى طاهر،(2003م). **من قضايا المصطلح اللغوي العربي قديماً وحديثاً** ، عالم الكتب الحديث، ط1، الأردن.

أبـو حيـان الأندلسـي، أثيـر الـدين محمـد بـن يوسـف (ت:745هـ)، (1418هـ/1998م).**ارتشاف الضرب من لسان العرب**، تحقيق: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1.

الخثران، الدكتور عبد الله بن محمد،(1993م)**مراحل تطوّر الدرس النحوي**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

ابن الخشاب، أبو محمد عبدالله،(1392هـ/1972م). **المرتجل في النحو**، تحقيق: علي حيدر، دمشق.

الخضري، محمد بن مصطفى، (1398هـ/1987م). **حاشية الخضري على شرح ابن عقيل**، دار الفكر، د ط، لبنان.

ابنخلكان، أحمد بن محمد، أبو العبّاس شمس الدين، (د. ت). **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، تحقيق:إحسان عبّاس، دار صادر، بيروت.

الدليمي، جيجان،(1993م)**النحو العربي مذاهبهُ وتيسرهُ** ، بغداد.

الرضي الأستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن، (ت:686هـ)، (1419هـ/1998م). **شرح كافية ابن الحاجب**، تحقيق: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1.

الرماني، علي بن عيسى، **الحدود في النحو**، تحقيق: إبراهيم السامرائي، دار الفكر، د ط، عمان، 1984م.

الزبيدي، أبوبكر محمد بن الحسن (ت379هـ). (1373هـ/1954م). **طبقات النحويين واللغويين**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة الخانجي، مصر، ط1.

الزجاجي، أبو القاسم (ت:337هـ)، (1399هـ/1979م). **الإيضاح في علل النحو**، تحقيق: مازن المبارك، مكتبة دار النفائس، ط3.

الزجاجي، (1984م). **الجمل في النحو**، تحقيق علي الحمد، مؤسسة الرسالة بيروت، دار الأمل، إربد.

الزمخشري، أبو القاسم، (1990م)**المفصّل في علم اللغة**، قدم له: محمد عز الدين السعيدي، دار إحياء العلوم، بيروت، ط1،.

السامرائي، إبراهيم عبود،(2007م). **المفيد في المدارس النحوية**، دار المسيرة، عمان، ط1.

السامرائي، إبراهيم، (1987م).**المدارس النحوية أسطورة وواقع**، دار الفكر، عمان، ط1.

ابنالسرّاج، أبو بكر محمد بن سهل،(1988م). **الأصول في النحو**، تحقيق عبد الحسين الفتلي، الرسالة، بيروت، ط3.

ابنالسرّاج، أبو بكر محمد بن سهل،(1965م). **الموجز في النحو**، تحقيق: مصطفى الشويحي ودامرجي، مؤسسة بدران، بيروت.

السكاكي، أبو يعقوب بن أبي بكر محمد بن علي، (1403هـ/1983م). **مفتاح العلوم**، تحقيق: نعيم زرزور،/ دار الكتب العلمية، ط1، لبنان.

السهيلي، عبد الرحمن بن عبدالله (ت:581هـ)، (1412هـ/1992م). **نتاج الفكر في النحو**، تحقيقعادل أحمد وعلي معو ّض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1.

سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت:180هـ)، (د. ت). **الكتاب**، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة.

السيرافي، أبو سعيد،(1985م). **أخبار النحويين البصريين**، تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي، دار الجيل، لبنان، ط1.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت:911هـ)، الأشباه والنظائر، دار الكتب العلمي ّة، بيروت، ط1، 1411هـ/1990م.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت:911هـ)، **الاقتراح في علم أصول النحو**، تحقيق: حمدي عبد الفتاحمصطفى، كلي ّة اللغة العربية، جامعة الأزهر، ط2، 2001م.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت:911هـ)، **همع الهوامع**، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1418هـ/1998م.

الشرجي، عبد اللطيف بن أبي بكر (ت:802هـ)، **ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة**، تحقيق: طارق الجنابي، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1987م.

الشلوبيني، أبو علي عمر بن محمد الإشبيلي (ت645هـ)، **التوطئة**، دراسة وتحقيق: يوسف أحمد المطو ّع، القاهرة، ط2، 1981م.

ضيف، شوقي، **المدارس النحوية**، دار المعارف، القاهرة، ط7.

الطنطا ي، محمد، **نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة**، مكتبة إحياء التراث الإسلامي، ط1، 1426هـ/2005م.

الطي ّار، رضا عبد الجليل، **الدراسات اللغوية في الأندلس منذ مطلع القرن السادس حتى منتصف القرن السابع الهجري**، ط2، 1980م.

أبو الطيب اللغوي، عبد الواحد بن علي (ت351هـ)، (د. ت). **طبقات اللغويين**، تحقيق، محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، مصر.

العارف، عبد الرحمن حسن،(د. ت)**تمام حسّان رائداً لغوياً** ، عالم الكتاب، ط1، مكة.
عبابنة، يحيى عطية،(2006م)**تطوّر المصطلح النحوي البصري من سيبويه حتى الزمخشري**، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط1.
عبد الراضي، أحمد محمد،(2006م). **دور نحاة القرن العاشر في حفظ التراث النحوي** مكتبة الثقافة الدينيّة، ط1، مصر.
العسكري، أبو هلال،(1426هـ/2005م). **الفروق اللغوية**، تحقيق: محمد باسم عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت.
ابن عصفور، علي بن مؤمن (ت:669هـ)، (1392هـ/1972م)**المقرّب**، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري وعبدالله الجبوري، ط1، العراق.
ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله (ت769هـ)، (1422هـ). **المساعد على تسهيل الفوائد**، تحقيق: محمد كامل بركات، جامعة أم القرى، ط2.
ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله (ت769هـ)، (1419هـ/1998م). **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، تحقيق: محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا– بيروت.
العُكبري، أبو البقاء عبدالله بن حسين (ت:616هـ)، (1406هـ/1986م). **التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين**، تحقيق: عبد الرحمن سالم العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت– لبنان، ط1.
العُكبري، أبو البقاء عبدالله بن حسين (ت:616هـ)، (1416هـ/1995م). **اللباب في علل البناء والإعراب**، تحقيق: غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط1.
ابن فارس، أحمد بن فارس،(1993م). **الصاحبي في فقه اللغة ومسائلها وسنن العرب في كلامها**، تحقق: عمر فاروق الطباع، مكتبة المعارف، بيروت، ط1.
ابن فارس،أحمد بن فارس،(1979م). **معجم المقاييس في اللغة**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ط2، بيروت.
الفارسي، أبو علي (ت:377هـ)، (1982م). **المسائل العسكريات في النحو**، تحقيق: علي جابر المنصوري، مطبعة جامعة بغداد، ط2.

فايل، (د. ت). **مقدمة كتاب الإنصاف**، ترجمة: ألفرد مادليني، نسخة خاصة من مكتبة مكي الدليمي.

الفراهيدي، الخليل بن أحمد،(د. ت). **كتاب العين**، تحقيق: السامرائي والمخزومي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

الفراهيدي، الخليل بن أحمد،(د ت). **معجم العين**، تحقيق: إبراهيم السامرائي ومهدي المخزومي، دار الرشيد للنشر، د ط، العراق.

القاسمي، علي،(1980م). النظرية العامة لوضع المصطلحات وتوحيدها وتوثيقها، **مجلة اللسان العربي**، المغرب، العدد 18.

القفطي، جمال الدين،(1986م). **إنباه الرواة على أنباه النحاة**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، القاهرة، ط1.

القوزي، عوض،(1401هـ/1981م)**المصطلح النحوي، نشأته وتطو ّره حتى أواخر القرن الثالث الهجري**، عمادة شؤون المكتبات، جامعة لرياض.

الكفوي، أبو البقاء،(1419هـ/1998م). **الكلّيات**، تحقيق: عدنان درويش وآخر، مؤسسة الرسالة، ط3.

الكنغراوي، صدر الدين،(د. ت). **الموفي في النحو الكوفي**، تحقيق: محمد بهجة بيطار، المجمع العلمي العربي.

ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبدالله (ت:672)، (1388هـ/1968م). **تسهيل الفوائد وتكمل المقاصد**، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي.

ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبدالله (ت:672)، (1422هـ/2001م). **شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، تحقيق : محمد عبد القادر عطا وطارق السيد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1.

ابن مالك، جمال الدين، محمد بن عبدالله (ت:672هـ)، (1967م). **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، تحقيق:محمد كامل بركات، دار الكتاب العر بي، القاهرة.

المبر ّد، أبو العباس محمد بن يزيد، (1994م). **المقتضب**، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمه، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ط3.

المخزومي، مهدي،(2005م). **في النحو العربي (قواعد وتطبيق)**، دار الرائد للنشر والتوزيع.

المخزومي، مهدي،(1377هـ). **مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو**، البابي الحلبي، مصر.

المطرزي، ناصر بن أبي المكارم، (ت:610هـ)، (1970م). **المصباح في علم النحو**: حققه وعلّق عليه: ياسين محمود الخطيب، دار النفائس.

ابن معطي، يحيى بن عبد المعطي الزواوي المغربي (ت:628هـ)، (2010م)**الدرّة الألفية**، ضبطها وقدّم لها: سليمان إبراهيم البلكيمي، دار الفضيلة، القاهرة، ط1.

ابن معطي، يحيى بن عبد المعطي الزواوي المغربي (ت:628هـ)، (1974م). **الفصول الخمسون**، تحقيق ودراسة: محمود محمد الطناحي، البابي الحلبي، القاهرة.

مكرم، عبد العال سالم، (2006م)**القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحويّة**، المكتبة الأزهرية للتراث، ط1، مصر.

مكرم، عبد العال سالم، (1410هـ/1990م). **المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة**، مدرسة الرسالة، ط2.

ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم (ت:711هـ)،(د. ت). **لسان العرب**،تحقيق: عبدالله علي الكبير وآخرين، دار المعارف، القاهرة.

موعد، محمد، مدرسة الأندلس النحوية،(2003م). أم الدرس النحوي في الأندلس، **مجلة التراث العربي**، سوريا، عدد 91.

ابن الناظم، بدر الدين محمد (ت:686هـ)، (1420هـ/2000م). **شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك**، تحقيق: محمدباسل عيون السّود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1.

النبهان، عبد الإله، (1997م). **ابن يعيش النحوي**اتحاد الكُتّاب العرب، دمشق.

النحاس، أبو جعفر، (1406هـ/1986م). **شرح أبيات سيبويه**، تحقيق: زهير غازي زاهد، دار عالم الكتب، ط1.

ابن النحاس، بهاء الدين محمد بن إبراهيم،(2004م)**التعليقة على المقرّب**، تحقيق: جميل عبدالله عويضة، وزارة الثقافة، عمان، الأردن، ط1.

ابن النديم، أبو الفرج محمد بن إسحاق النديم،(د. ت). **الفهرست**، تحقيق: رضا تجدد، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، ط2.

ابن هانئ الغرناطي، سري الدين إسماعيل بن محمد الغرناطي (ت:771)، (1414هـ/1994م). **شرح ألفية بن مالك**، تحقيق: أحمد بن محمد القرشي، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، كلية الآداب.

ابن هشام الأنصاري، عبدا لله جمال الدين (ت: 761هـ)، (1401هـ). **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، دار إحياء العلوم، بيروت، ط1.

ابن هشام الأنصاري، عبدا لله جمال الدين (ت:761هـ)، (2007م). **شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربيّة**، تحقيق: هادي نهر، دار اليازوري، عمان.

ابن هشام الأنصاري، عبدا لله جمال الدين (ت:761هـ)، (د. ت). **شرح جمل الزجاجي**، تحقيق: علي محسن مال الله، عالم الكتب، بيروت، ط2.

ابن هشام الأنصاري، عبدا لله جمال الدين (ت:761هـ)، (1990م). **شرح قطر الندى وبل الصدى**، تحقيق: محمد ياسر شرف، مكتبة لبنان، ط1.

ابن هشام الأنصاري، عبدالله جمال الدين (ت:761هـ)، (2004م). **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة.

ابن هشام الأنصاري، عبدالله جمال الدين (ت:761هـ)، (1424هـ/2003م). **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت.

ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي الموصلي (ت:643هـ)، (1422هـ/2001م). **شرح المفصّل للزمخشري** قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1.